

كتاب الرد على النحاة

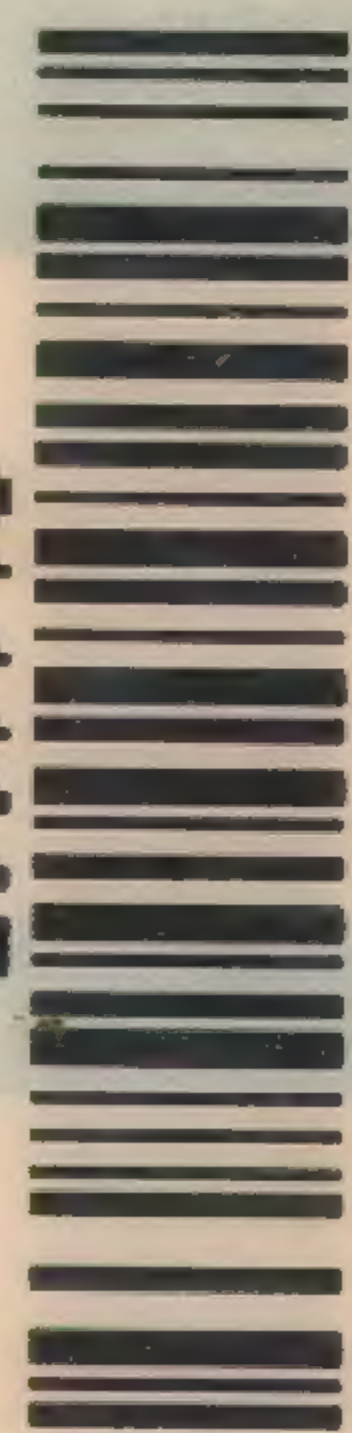
لأبن مضياء القرطبي

تحقيق

الدكتور شوقي ضيف



Bibliotheca Alexandrina



0144665



دار المعارف

کتاب الرد علی النحاة

لابن مضاء القرطبي

تحقيق

الدكتور شوقي ضيف

الطبعة الثالثة



دارالمعارف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

منذ نحو خمسة وثلاثين عاماً عثرت في فهرس المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية على كتاب بعنوان « الرد على النحاة » لابن مضاء القرطبي ، فطلبت له للاطلاع عليه ، وإذا هو مخطوطة مليئة بالتصحيف والتحريف ، غير أن طرافة موضوعها أغرتني بتحقيقها ونشرها ، إذ رأيت ابن مضاء فيها ثائراً على نظرية العامل في النحو ثورة عنيفة . وعكفت عليها أصحح تحريفاتها وأصحح تصحيفاتها ، وأرمُ أسقاط الكلام بها ، مستعيناً في ذلك بأصول علم النحو وأمهاته المطبوعة والمخطوطة ، مما أشار إليه ابن مضاء في كتابه وما لم يشر إليه ، حتى استقامت نصوصها ، وزايلتها آفات التصحيفات والتحريفات وسواقط الكلمات ، وأصبحت بذلك نقية مصفاة من الشوائب . وأنا في أثناء ذلك أعارض نصوص الكتاب وأمثله وشواهد على تلك الأمهات والأصول ، مثبتاً ذلك في هوامشه ، كما أثبت ما اقتبسته منها لشرح غوامضه وبيان ما قد يستغلق على القارئ أو الباحث منه .

وتنبت إلى أن ثورة ابن مضاء على سيويه ونحاة المشرق إنما هي امتداد لثورة دولة الموحدين - وكان رئيس قضاتها - على فقهاء المذاهب الأربعة الكبرى المشرقية : المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي . وكانت تلك

الدولة تعتق المذهب الظاهري الذي ينكر العلل والأقيسة في الفقه والتشريع ، ومضى ابن مضاء على هدى هذا المذهب ينكر - في إصرار - نظرية العامل في النحو وما جرت إليه من ركام الأقيسة والعلل . وقد فصلت القول في ذلك بمدخل الكتاب ، وهو مدخل طويل ، تحدثت فيه عن ابن مضاء ومصنفاته ، وعن المخطوطة التيمورية للكتاب ، وأدلة نسبته إلى مؤلفه ، وحللت آراء ابن مضاء فيه تحليلًا مفصلاً ، موضحة دعوته إلى إلغاء نظرية العامل في النحو ، وما يتصل بها من العوامل المحذوفة والعلل والأقيسة والتمارين غير العملية ، مما لا يفيد شيئاً في صحة النطق وسلامته . وأضفت إلى ذلك في المدخل رسم تصنيف جديد للنحو على ضوء آراء ابن مضاء ، أقمته على ثلاثة أسس هي : أولاً تنسيق أبواب النحو بحيث يُستغنى عن طائفة منها بردها إلى أبواب أخرى . وثانياً : إلغاء الإعراب التقديرى في الجمل ، وكذلك في المفردات مقصورة ومنقوصة ومبنية . وثالثاً : أن لا تُعرب كلمة لا يفيد إعرابها شيئاً في تصحيح الكلام والنطق به نطقاً سديداً .

وبمجرد أن نشرت الكتاب في سنة ١٩٤٧ أثار ضجة كبيرة في البيئات العلمية ، فالتقى عنه أستاذى المرحوم الدكتور طه حسين كلمة في مجمع اللغة العربية ، وكتب عنه المرحوم الشيخ محمد على النجار غير مقالة في مجلة الأزهر ، واتخذ غير طالب في الجامعات المصرية موضوعاً لرسالة الماجستير أو الدكتوراه ، وتردد ذكره في كتابات الباحثين والدارسين من عرب ومستشرقين .

وبعد نشرى للكتاب بسنوات غير قليلة ذكر لى المرحوم الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب القائم على معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية حين ذاك أن المعهد صور طائفة من مخطوطات المكتبة الخيلية بالقدس ، من بينها مخطوطة لكتاب

الرد على النحاة لابن مضاء . فاستأذنت المعهد في مصوِّرة لي من المخطوطة .
وصوِّرها لي مشكوراً . ووجدتها الأصل الذي نُقلت عنه مخطوطة التيمورية ،
ويشهد لذلك اشتراكها معها في الفاتحة والخاتمة وفي التصحيفات
والتحريفات - وقد بلغت نيِّفاً وستين موضعاً - وكذلك في سقطات الكلمات -
وقد بلغت نيِّفاً وثلاثين موضعاً . وجميع مواضع التصحيفات مثبتة في هوامش
الطبعة الأولى . أما سواقط الكلم فكنت اكتفيت حيثُذ بوضع ما زدته مكانها
بين حاصرتي الزيادة المعروفة بين المحققين لكتب التراث وجميعها ساقطة من
المخطوطة الخليلية . ورأيت في هذه الطبعة الثانية للكتاب أن أنص على سقوطها
من المخطوطتين في الهوامش متخذاً للمخطوطة الخليلية حرف خ رمزاً لها ،
وللتيمورية رمزاً لها حرف ت . وبالمثل رأيت أن أنص على جميع التصحيفات
التي كنت قد سجلتها في هوامش الطبعة الأولى مشيراً إلى اشتراك المخطوطة
الخليلية مع المخطوطة التيمورية فيها ما عدا تصحيفات قليلة زادتْها مخطوطة
التيمورية كنت قد أصلحتها بدلالة السياق . وكنت قد عدلت في نشرتي الأولى
بعض عبارات في مخطوطة التيمورية ، ورأيت الإبقاء عليها في هذه الطبعة
الثانية مع إبقاء الإشارة إليها ، لأنها تقوم ما داخل العبارات من اضطراب في
المخطوطتين جميعاً .

وقد رجعت في الطبعة الأولى للكتاب إلى مخطوطة لكتاب المقتضب
للمبرد ، وإلى نشرة غير محققة للجزء الأول من كتاب الخصائص لابن جني .
ولما كان الكتابان قد نُشرا نشرةً علميةً محققةً أولهما بتحقيق الشيخ محمد
عبد الخالق عزيمة ، والثاني بتحقيق الشيخ محمد علي النجار رأيت أن أثبت
في هوامش هذه الطبعة الجديدة للكتاب أرقام الصفحات في نشرتهما بدلا من

أرقام الأوراق والصفحات المثبتة في الطبعة الأولى تيسيراً على الباحثين . أما بقية المخطوطات التي عارضت بها نصوص الكتاب ، وهي : كتاب الانتصار لابن ولاد ، وشرح السيرافي على كتاب سيويه ، وارتشاف الضرب لأبي حيان وشرحه على التسهيل فقد بقيت أرقام أوراقها في هوامش هذه الطبعة ، إذ لا تزال مخطوطة ومحفوظة على رفوف دار الكتب المصرية ومكتبة جامعة القاهرة .

وأنا أشكر شكراً مخلصاً صادقاً كل من نؤه بمجهدى المتواضع في إحياء هذا الكنز النفيس من كنوز التراث النحوى الأندلسى ، وما كفلت له من عناية علمية مكنت الباحثين من الانتفاع به على خير وجه . وحرى بى أن أذكر أننى قدمت إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية سنة ١٩٧٧ مشروعاً لتيسير النحو على ضوء ما رسمته فى مدخل الكتاب من تصنيف جديد للنحو . وتدارست المشروع لجنة الأصول فى المجمع دراسة علمية قيمة ، وأقرت - وأقرّ معها مؤتمر المجمع فى سنة ١٩٧٩ - أكثر جوانبه .

وظللت - منذ نشرى لكتاب الرد على النحاة - أفكر فى تجديد النحو يعرضه عرضاً حديثاً ينسّق أبوابه ، ويدلّل صعباه وييسر قواعده ، ويستدرك نواقصه ، إلى أن منّ الله - ومنته على كثيرة - بتأليف أخيراً لهذا الكتاب المأمول ، وهو يُطبعُ الآن ويُعدّ الثمرة النهائية لمباحثى المتصلة بتحقيقى لكتاب ابن مضاء ، ولعله يبلغ من غايته المبلغ المنشود ، ويُغنى الغناء المحمود . والله وليُّ الهدى والتوفيق .

شوقى ضيف

القاهرة فى أول مارس سنة ١٩٨٢ م

مقدمة الطبعة الأولى

هذه طرقة نفيسة من طرف التفكير الأندلسي ، ألفها ابن مضاء القرطبي ، قاضي القضاة في دولة الموحدين ، تلك الدولة التي ثارت على المشرق ، ودعت إلى الانتقاض على فقهاؤه وما سنّوا وشرّعوا في الفقه الإسلامي ، وقد تبعها ابن مضاء يدعو إلى الانتقاض على النحاة وما أصلوا وفرّعوا في النحو العربي . وقد سدّد ابن مضاء سهام دعوته ، أو قل سهام ثورته ، إلى نظرية العامل ، التي أحالت كثيراً من جوانب كتاب النحو العربي إلى عقْدٍ صعبة الحل ، عسيرة الفهم . وما العامل ؟ إن كل ما تصوّره النحاة في عواملهم النحوية تصوّر باطل ، وهل يستطيع أحد أن ينكر ما يقوله ابن مضاء ، من أن الذي يصنع الظواهر النحوية في الكلمات ، من رفع ونصب وجر ، إنما هو المتكلم نفسه ، لا ما يزعمه النحاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف ؟ .

وابن مضاء لا يزرى على نظرية العامل ، ويُلتمِس تهجينها ، لأنها فاسدة في ذاتها ، وإنما لما تجرّه من تقدير في العبارات ، لعوامل ومعمولات ، على نحو ما نعرف في أبواب الضمائر المستترة ، والتنازع ، والاشتغال ، ونواصب المضارع من مثل الفاء والواو . وإن النحاة ليبالغون في هذا التقدير مبالغة ، تؤدي بهم في كثير من الأحوال ، إلى أن يرفضوا أساليب صحيحة في العربية ، ويضعوا

مكانها أساليب واهية غثّة .

وليس هذا كل ما تجرّه نظرية العامل في كتاب النحو العربي ، فهي تجر وراءها أيضًا حشدًا من علل وأقيسة ، يَعْجِزُ الثاقبُ الحسَّ والعقل عن فهم كثير منها ، لأنها لا تُفَسِّرُ غامضةً من غوامض التعبير ، ولا دفيئةً من دفائن الأسلوب ، وإنما تُفَسِّرُ فروضًا للنحاة ، وظنونًا مبهمة .

وهذا كله أفسد كتاب النحو العربي إفسادًا ، لأنه ملأه بمسائل ومشاكل ، لا نحتاج إليها في تصحيح نطقنا ، وتقويم لساننا . ولعل ذلك ما جعل الخليل بن أحمد يقول - فيما نقل عنه الجاحظ في أوائل حيوانه - لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه ، حتى يتعلّم مالا يحتاج إليه .

وإذن فالداء قديم ، وقد استفحل هذا الداء بعد الخليل ، حتى أصبح مالا نحتاج إليه في كتاب النحو يزيد أضعافًا مضاعفة على ما نحتاج إليه ، بل لقد أصبح مالا نحتاج إليه في كتاب النحو موضعَ الاهتمام والعناية من النحاة ، لأنه الجانب المستغلق ؛ ولأنه مكان الشبهة والنظر .

وقد ذهب ابن مضاء يستقصى ذلك ويجمع أسبابه ، فإذا كله يرجع إلى نظرية العامل ، إذ هي عموده الذي عليه يَعمِدُ ، وأساسه الذي به عُقِدَ ، أو قل هي القطب الذي دارت عليه رحاه . وهال ابن مضاء أن هذه الرّحى لا تطحن إلا تعسّفات من تقديرات وتعليلات ، وقلما طحنت شيئًا نافعًا فيه بلاغٌ للناس .

حينئذ كتب هذا الكتاب الذي سماه « الرد على النحاة » منادياً فيهم : حطّموا نظرية العامل ، حطّموا التقدير في العبارات ، حطّموا الأقيسة والعلل ، حطّموا التمارين غير العملية ، حطّموا كل ما لا نفيد منه صحة في

الأداء ، ولا صواباً في اللسان .

ولم يكتف ابن مضاء بهذه الثورة الهادمة ، فقد تقدم يضع حلولاً جديدة لكثير من مشاكل النحو ، وبذلك نهج السبيل لمن يريد أن يصنّف كتاب النحو العربي تصنيفاً جديداً ، يقوم على اليسر والسهولة .

ولقد كان من محاسن المصادفات أن أغثر على هذه الطُرفة البديعة في تلك الأوقات ، التي تتحفّز فيها الجهود لإصلاح النحو العربي ، إصلاحاً ينفي عنه الزيد ، ويُبقي على ما ينفع الناس ، ولذلك مهدت لها بمدخل واسع ، تحدثت فيه عن المؤلف وعصره وآرائه ، حتى إذا فرغت من ذلك ، انتقلت أُيّن حاجة النحو العربي إلى تصنيف جديد ، يرفع عن الناس ما يقدحهم ويهّظهم في تعلمه . ولم ألبث أن رسمت خطة هذا التصنيف ، مستهدياً بآراء ابن مضاء وأفكاره .

والحق أن ابن مضاء يفتح أمامنا الأبواب ، لكي ندرك ما كنا ننشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله . وأنا لا أزعّم أني استخرجت من آرائه جميع النعم ، الذي يمكن أن ينصبّ منها ، في تنظيم كتاب النحو وتبويبه تبويباً حديثاً ، يحقق ما نصبو إليه من اليسر والسهولة ، إنما حاولت ذلك وابتغيت الدلالة عليه . والله أسأل أن يعصمني من الخطأ والزلل ، ويوفّقني لصالح القول والعمل .

شوقي ضيف

١٨ من مارس سنة ١٩٤٧

مَدْخُلٌ إِلَى كِتَابِ الرَّدِّ عَلَى النُّحَاةِ

مدخل

١

عصر الكتاب :

ألف كتاب « الرد على النحاة » في عصر الموحدين ، وهو من أزهى العصور التي مرت على الأندلس والمغرب ، من حيث ازدهار الحياة العلمية والفلسفية . ويكفي في تشخيص ذلك وتصويره ، أنه أظلل ابن طُفَيْل وابن زُهْر وابن رُشْد . وقد كانت الدولة حينئذ تعمل على إيقاظ عقل الشعب ، وأن يكون عقلا مستقلا ، أو قل عقلا نائرا في كل ما يعتق من مذاهب وآراء .

وإن في اسم الموحدين ما يجعلنا نلتفت إلى أن هذه الدولة لم تنشأ لغاية سياسية ، وإنما نشأت لغاية دينية أو مذهبية ، وقد أنشأها ابن تومرت ، الذي تسمى باسم المهدي المنتظر . وهو مصلح ديني ، زار المشرق ودرس على أساتذته في بغداد ودمشق ، كما درس في الإسكندرية ، ويظهر أنه لقّن في أثناء هذا الدرس أصول مذهب الأشاعرة^(١) ، ثم عاد إلى وطنه في المغرب ، حيث أخذ ينظم ثورة واسعة ضد المرابطين ، الذين كانوا يحكمون في هذه البقاع ، إذ كان يراهم مجسّمة^(٢) ، كما كان يرى علماءهم يهتمون في الدين بالفروع دون

(١) المعجب للمراكشي طبعة دوزي ص ١٢٨ - ١٣٢ .

(٢) الاستقصا ، لأخبار دول المغرب الأقصى ، طبع القاهرة ١٤٦/١ .

الأصول ، مما جعله يقوم في وجه دولة المرابطين ووجه علمائها بدعوة واسعة للتغيير والتنظيم .

وأثرت دعوة « ابن تومرت » في نفوس أهل المغرب ، فتبعه خلق كثير ، وقد بدأ فرتبهم على طبقات ، وسمى الطبقة الأولى باسم الجماعة ، والثانية باسم الموحدين ، ثم أخذ بعد ذلك في تأليف جيش كبير . وقد لقي هذا الجيش من الموحدين جيوش المرابطين ، ولكن النجاح لم يكتب له في عهد صاحب الدعوة « ابن تومرت » الذي توفي عام ٥٢٤ هـ ^(١) ، وإنما كتب له في عهد خليفته « عبد المؤمن بن علي » الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لهذه الدولة ، فقد تم له ملك المغرب كله ، من طرابلس إلى السوس الأقصى ، كما تم له ملك أكثر جزيرة الأندلس ^(٢) . وقد لقّب نفسه بلقب أمير المؤمنين ، « وكان مؤثراً لأهل العلم ، مُحِبّاً لهم ، مُحَسِّناً إليهم ، يستدعيهم من البلاد إلى الكون عنده ، والجوار بحضرته ، ويُجرى عليهم الأرزاق الواسعة ، ويظهر التنويه بهم ، والإعظام لهم » ^(٣) . ويقول صاحب الاستقصا : إنه « كان فقيهاً عالماً .. بالأصول والجدل والحديث ، مشاركاً في كثير من العلوم الدينية والدينية » ^(٤) .

وقد وطّد عبد المؤمن الملك في أبنائه من بعده ، فخلفه ابنه يوسف

(١) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي طبع تونس ص ٤ . وروى ابن خلدون أنه توفي عام ٥٢٢ هـ . انظر كتاب العبر طبع بولاق ٢٢٩/٦ .

(٢) المعجب ص ١٦٤ ، وتاريخ الدولتين ص ٥ .

(٣) المعجب ص ١٤٤ .

(٤) كتاب الاستقصا ١٥٨/١ .

(٥٥٨ - ٥٨٠ هـ) وكان . « أعرف الناس كيف تكلمت العرب ، وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والإسلام . صرف عنايته إلى ذلك أيام كونه بإشبيلية واليا عليها في حياة أبيه . ولقي بها رجالا من أهل علم اللغة والنحو والقرآن . صحَّ عندي أنه كان يحفظ أحد الصحيحين - الشك مني - إما البخاري أو مسلم^(١) ، وأغلب ظني أنه البخاري ، وكان له مشاركة في علم الأدب ، واتساع في حفظ اللغة ، وتبحر في علم النحو ، ثم طمح به شرف نفسه ، وعلو همته إلى تعلم الفلسفة ، وأمر بجمع كتبها ، فاجتمع له منها قريب مما اجتمع للحكم المستنصر بالله الأموي ... ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ، ويبحث عن العلماء وخاصة أهل علم النظر ، إلى أن اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله من ملك المغرب . وكان ممن صحبه من العلماء المتقنين أبو بكر محمد بن طُفَيْل ، أحد فلاسفة المسلمين .. ولم يزل أبو بكر هذا يجلب إليه العلماء من جميع الأقطار ، وينبه عليهم ، وهو الذي نبه على أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رُشد^(٢) .

ويذهب يوسف ويأتي ابنه يعقوب الطائر الصيت (٥٨٠ - ٥٩٥ هـ) وهو أعظم خلفاء هذه الدولة ، فقد دوَّخ فرنج الأندلس ، وأنزل بهم هزائم منكرة ، وكان مثل أبيه مثقفاً ثقافة واسعة ، وكان يعقد المناظرات للعلماء والفلاسفة بين يديه^(٣) . ويقول صاحب نفع الطيب : إن فقهاء عصره كانوا

(١) يقول ابن أبي زرع في روض القرطاس (طبع تورنبرج) ١٣٦/١ : إنه كان يحفظ البخاري

بأسانيده .

(٢) المعجب ص ١٧٠ - ١٧٣ .

(٣) نفع الطيب طبع أوربا ٩٨/١ وكذلك ٣٠١/١ .

يرجعون في الفتاوى إليه ، ويقول أيضًا : إنه صنف كتابًا جمع فيه متون أحاديث صحاح ، تتعلق بها العبادات ، سماه الترغيب^(١) ، ويقول ابن خلكان : إنه « أمر برفض فروع الفقه كما أمر الفقهاء بأن لا يفتوا إلا بالكتاب والسنة النبوية ، ولا يقلدوا أحدًا من الأئمة المجتهدين القدماء ، بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم »^(٢) .

ونحن - في الواقع - لا نصل إلى عصر يعقوب بن يوسف ، حتى نرى ثورة الموحدين على أصحاب المذاهب الأربعة في المشرق - وهم مالك وأبو حنيفة والشافعي وابن حنبل - قد استعز أوارها ، إذ تولى يعقوب بنفسه قيادة الثورة ، فأمر بعدم التقليد لأحد من أئمة المشرق ، وأن يعود العلماء إلى الأصول ، وهي القرآن والسنة ، وقد بالغ في ذلك حتى لنجده يأمر بحرق كتب المذاهب^(٣) . ويفضّل صاحب المعجب الحديث في ذلك ، فيقول : « في أيامه انقطع علم الفروع ، وخافه الفقهاء ، وأمر بإحراق كتب المذاهب بعد أن يُجرّد ما فيها من حديث رسول الله ﷺ ، والقرآن ، ففعل ذلك ، فأحرق منها جملة في سائر البلاد ، كمدوّنة سحنون وكتاب ابن يونس ، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره ، وكتاب التهذيب للبراذعي ، وواضحة ابن حبيب ، وما جانس هذه الكتب ونحوها . ولقد شاهدت وأنا يومئذ بمدينة فاس يُؤتى منها بالأحمال ، فتوضع وتطلق فيها النار » . ويعلل لذلك صاحب المعجب فيقول : « كان قصده في الجملة مَحْوَ مذهب مالك من المغرب مرة واحدة ، وحَمْلَ الناس على الظاهر

(١) نفع الطيب ٧٠/٢ .

(٢) وفيات الأعيان طبع المطبعة اليمينية ٣٢٨/٢ .

(٣) نفع الطيب ٧٢/٢ .

من القرآن والحديث . وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده ، إلا أنها لم يظهره ، وأظهره يعقوب هذا ، يشهد لذلك عندى ما أخبرنى به غير واحد ممن لقى الحافظ أبا بكر بن الجدد أنه أخبرهم ، قال : لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دَخْلَةٍ دخلتها عليه ، وجدت بين يديه كتاب ابن يونس ، فقال لى : يا أبا بكر ، أنا أنظر فى هذه الآراء المتشعبة ، التى أحدثت فى دين الله ، رأيت - يا أبا بكر - المسألة فيها أربعة أقوال ، أو خمسة أقوال ، أو أكثر من هذا ، فأى هذه الأقوال هو الحق ؟ وأيها يجب أن يأخذ به المقلد ؟ فافتتحت أبين له ما أشكل عليه من ذلك ، فقال لى ، وقطع كلامى : يا أبا بكر ، ليس إلا هذا ، وأشار إلى المصحف ، أو هذا ، وأشار إلى كتاب سنن أبي داود ، وكان عن يمينه ، أو السيف» (١) .

وقد سقنا ذلك كله لندل على أن العصر الذى أُلّف فيه «كتاب الرد على النحاة» كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه ، فى الفقه وفروعه . وقد كانت دولة الموحدين - منذ أول الأمر - تدعو إلى هذه الثورة ، حتى إذا كان يعقوب رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة ، يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق ، وقد تبعه ابن مضاء القرطبى قاضى القضاة فى دولته ، فألف «كتاب الرد على النحاة» يريد أن يرد به نحو المشرق على المشرق ، أو بعبارة أدق يريد أن يرد بعض أصول هذا النحو ، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل ، مستنًا فى ذلك بسنة أميره يعقوب ، إذ كان يعجب مثله - على ما يظهر - بمذهب الظاهرية ، فذهب يحاول تطبيقه على النحو . وقد بدأ فرفض نظرية العامل ، التى جعلت النحاة يكثر من التقدير ، وهو تقدير يؤدى إلى عدم التمسك

بحرفية آى الذكر الحكيم ، تلك الحرفية التى كان يعتدُّ بها أصحاب مذهب الظاهر . وأيضاً فإنه اقترض منهم ما يذهبون إليه من نفي العلل والقياس فى الفقه ، ونادى بتعميم ذلك فى النحو ، حتى يتخلص من كل ما يعوق جريانه وانطلاقه فى العقول والأفهام .

٢

مؤلف الكتاب

هو أبو العباس^(١) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي أصله من قرطبة ، وإليها ينسب ، وقد خرج من بيت حسَب وشرف ، منقطعاً إلى العلم والعلماء ، معنياً أشد العناية بلقاء أساتذة عصره . ومن أجل ذلك نراه يترك قرطبة إلى إشبيلية ، حيث ابن الرماك ، الذى درس عليه كتاب سيويه^(٢) . وكما هاجر إلى إشبيلية فى طلب النحو ، نراه يهاجر فى طلب الحديث إلى سبتة ، حيث القاضى عياض^(٣) . أكبر محدثى المغرب وفقهائه فى عصره . ومازال يُعنى بالحديث حتى صار زُحلة فى الرواية ، ويقول ابن فرحون : « إنه كان واسع الرواية ، عاليها ، ضابطاً لما يحدث به » . وقد عد من أساتذته فى العربية ابن بشكوال وابن سحنون^(٤) . ولم يكتف ابن مضاء - على عادة أهل عصره -

(١) وكان يلقب أيضاً بأبى جعفر وأبى القاسم ، انظر الديباج المذهب لابن فرحون ، طبع مطبعة السعادة ، ص ٤٧ .

(٢) بغية الوعاة للسيوطى طبع مطبعة السعادة ص ١٣٩ .

(٣) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

(٤) الديباج المذهب ص ٤٨ .

بالثقافة اللغوية والدينية ، إذ كان - كما يقول السيوطي في بغية الوعاة - « عارفاً بالطب والحساب والهندسة » . وأيضاً فإنه « كان شاعراً بارعاً ، كاتباً » .

وما من ريب في أن ابن مضاء كان يتزع إلى دعوة الموحدين ، وآية ذلك أنهم أسندوا إليه منصب القضاء في بعض بلدانهم في قاس وبجاية^(١) ، ولم يلبث يوسف بن عبد المؤمن أن جعله قاضى الجماعة في الدولة كلها^(٢) ، أو كما نقول الآن قاضى القضاة ، وقد مر بنا تعصب يوسف للظاهرية ضد أصحاب المذاهب والفروع . وما نشك في أن ابن مضاء كان يشرك مولاه في هذا التعصب ، إذ الناس على دين ملوكهم . وقد استمر في هذا المنصب الذى قلده إياه يوسف حتى توفى في عهد ابنه يعقوب^(٣) سنة اثنتين وتسعين عن سنٍ عالية ، إذ كان مولده سنة ثلاث عشرة وخمسمائة^(٤) ، وما نرتاب في أنه كان - بحكم منصبه - ساعده الأيمن في حركة حرق كتب المذاهب الأربعة .

وإن من يرجع إلى نصوص « كتاب الرد على النحاة » يلاحظ ملاحظة واضحة ، أن صاحبه ثائر على المشرق ، وهى ثورة تعتبر امتداداً لثورة أميره عليه . وأيضاً فإنه يلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب ، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب ، ومن يعرف ؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلّبين على هذه الثورة ، إن لم يكن المؤلّب الأول كما يقضى بذلك منصبه . والغريب أنه لم يُعن بتأليف كتاب ضد فقه المشرق ، وإنما عُنى بالتأليف

(١) انظر ترجمته في المصدرين السابقين .

(٢) انظر المعجب ص ١٧٨ ، وروض القرطاس ١٤٢/١ .

(٣) المعجب ص ١٩١ وروض القرطاس ١٤٢/١ .

(٤) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

ضد النحو المشرقي ، فقد صب عنايته كلها على النحو ، إذ ألف فيه ثلاثة كتب ، أما أولها فسماه « المشرق في النحو » وينقل أبو حيان نقولا عنه في الارتشاف^(١) ، وأكبر الظن أن هذا الكتاب ألف ضد المشرق . أما الكتاب الثاني فاسمه « تترية القرآن » عما لا يليق بالبيان » وليس في اسم هذا الكتاب ما يدل على أنه ألف خصومة للمشرق ونحاته ، غير أن صاحب البغية يقول : إن ابن خروف ناقضه في هذا التأليف بكتاب سماه : « تترية أئمة النحو » مما نسب إليهم من الخطأ والسهو^(٢) . ومعنى ذلك أن هذا الكتاب ألف أيضًا معارضة لنحاة المشرق وآرائهم في النحو .

وهذان الكتابان لم يصلإ إلينا ، وإنما وصل كتابه الثالث ، الذي سماه : « كتاب الرد على النحاة » ، وإن من يرجع إلى نصوصه يلاحظ أن ابن مضاء لم يكتف بقراءة كتاب سيويه على ابن الرماك ، فقد قرأ أيضًا شرح السيرافي على سيويه ، ونقل منه نصوصًا أشرنا إليها في مواضعها من الكتاب ، كما أشرنا إلى نصوص أخرى نقلها عن الانتصار لابن ولاد شيخ نحاة مصر . وأيضًا فقد ذكر ابن جني مرارًا ، ونقل عن خصائصه نقولا . وأكبر الظن أنه قرأ كتبًا نحوية أخرى كثيرة . وهذا طبيعي لشخص يهاجم النحو العربي ، غير أننا نلاحظ أنه لم يُعنَ بالنحو الكوفي أو على الأقل لم تظهر في الكتاب عنايته بهذا النحو . ومرجع ذلك - في رأينا - أنه لم يكن حريصًا على التوفيق بين مذاهب النحاة ، وإنما كان حريصًا على مهاجمة النحو جملة ، وقد اختار المذهب البصري الذي كان

(١) انظر ارتشاف الضرب ، نسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ١١٠٦ نحو الورقة ٣٣٦ .

(٢) بغية الوعاة ص ١٣٩ .

شائعاً من حوله ، والذي لا يزال شائعاً إلى عصرنا الحاضر ، فاتخذة مسرحاً لمعاركه مع النحاة .

٣

وصف نسخة الكتاب وتحقيق نسبتها إلى المؤلف .

هذه النسخة من الكتاب التي نشرها محفوظة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٧٥ نحو) . وقد نسخت سنة ألف وثلاثمائة وثمانى عشرة هجرية ، فهي نسخة حديثة العهد ، ولم أعثر حينئذ على أصلها^(١) الذى نقلت عنه .

وقد كُتبت النسخة بقلم معتاد ، وهى فى ثلاث كراسات وثلاث صفحات ، من القطع المتوسط . وتبدأ بمقدمة ، يليها خمسة فصول ، وقد شغلت المقدمة منها خمس صفحات ، وشغل الفصل الأول ثمانى عشرة صفحة ، وشغل الفصل الثانى تسع صفحات والفصل الثالث عشرين صحيفة والفصل الرابع سبع صفحات واستقل الفصل الخامس ببقية الكتاب . ونحن نجد على الورقة الأولى منه عنوانه هكذا : «كتاب الرد على النحاة» . وإذا ما تركنا العنوان إلى النص نفسه ، وجدناه مليئاً بالأخطاء والأغلاط . وقد أقمت - جهدى - ما فيه من عوج وأمت ، وأشارت مراراً إلى ذلك فى هوامشه ، حتى لا أتصرف فى الكتاب بدون أن أُطلع القارئ على ما صنعت من

(١) أشرت فى مقدمة هذه الطبعة إلى أن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية صور أصل هذه المخطوطة من المكتبة الخليلية بالقدس وأتتى قابلت الكتاب عليه فى هذه الطبعة الجديدة .

تصحيح لبعض الألفاظ والعبارات . وقد استخدمت في الكتاب الحاصوتين [] اللتين تعود الناشر أن يضعوا بينهما سواقط الحروف والألفاظ ، واكتفيت - في الطبعة الأولى - بوضعهما دون تنبيه ، ورأيت في هذه الطبعة الثانية أن أنص في الهوامش على سقوطها من النسخة الخليلية مثل النسخة التيمورية ، وأيضاً فإني استخدمت القوسين الهلالين () في أمثلة الكتاب النحوية لتمييزها وتبيينها .

وقد جعلتني حداثة النسخة أهتم بتحقيق نسبتها إلى ابن مضاء بالرغم من أنه جاء في مفتتحها ما يدل على نسبتها إليه ، إذ هي تبدأ على هذا النحو : « قال الشيخ الفقيه القاضي الأعدل ، العالم الناصر المحقق الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي ... » ونحن لا نكاد نحصى بعد ذلك في الكتاب ، حتى نجد المؤلف يدعو لابن تومرت ، الذي ادعى أنه المهدي المنتظر ، ثم لخليفته : عبد المؤمن ويوسف ، ثم ليعقوب بن يوسف ، فيقول : « وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم ، المهدي المعلوم ، وعن خليفته : سيدنا أمير المؤمنين ، الوارثين مقامه العظيم ، وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكميل والتميم » . ويدل هذا الدعاء على أن الكتاب ألف في عصر يعقوب بن يوسف ، أي بعد عام ٥٨٠ هـ ، وهو العام الذي ولي فيه الحكم . ونستمر في الكتاب فإذا المؤلف يقول عن نفسه إنه أندلسي . وما تزال حتى نصل إلى أواخره ، وإذا هو يقول : « كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي - رحمه الله - يولع بعلم النحو الثواني ويخترعها » . وهذه العبارة في الكتاب تدل على أن المؤلف كان معاصراً للسهيلي المتوفى عام ٥٨١ هـ ، كما تدل على أن الكتاب ألف بعد وفاته ، لقول المؤلف

عنه : رحمه الله . وهذا دليل آخر على أن الكتاب ألف في عصر يعقوب ، أى في عصر الثورة على المشرق وعلمائه .

ونرى من ذلك أن في الكتاب ما يدل على أن مؤلفه أندلسى ، وأنه عاصر السهيلي من جهة ، كما عاصر حكم يعقوب بن يوسف من جهة ثانية . وقد ذكر صاحبه في الفصل الذى عقده للتنازع أن الفاعل يحذف . وإن من يرجع إلى همع الهوامع يجد السيوطى ينسب هذا الرأى لابن مضاء فى موضعين من كتابه ^(١) ، وقد نسب له أيضاً أبو حيان فى الارتشاف ^(٢) . وأيضاً فإن فى الكتاب احتجاجاً لاختيار رفع عبد الله فى قولهم (أنت عبدُ الله ضرته) وقد نسب أبو حيان هذا الاحتجاج فى شرحه على التسهيل لابن مضاء ^(٣) . وكل هذه قرائن تؤكد نسبة النسخة التى تحت أيدينا لابن مضاء ، ولو أن اسمه لم يكتب عليها ، ولا ذكر فى مقدمتها ، لكان حريّاً أن تنسب إليه ، لأنها تتفق وما عُرف عنه من ثورته على المشرق ونحاته ^(٤) .

٤

آراء الكتاب .

ونحن لا نكاد نلم بالسطور الأولى من الكتاب ، حتى نجد حملة موجهة إلى النحاة ، وخاصة نحاة البصرة ، وإن ابن مضاء ليحاول فى حملته أن يهديهم

(١) انظر همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطى طبع مطبعة السعادة ١٦٠/١ وكذلك ١٠٩/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ، الورقة ٣٣٦ .

(٣) انظر شرح التسهيل : نسخة فوتوغرافية ، بمكتبة جامعة القاهرة ، المجلد الثانى ، الورقة ١٤٣ .

(٤) انظر بغية الوعاة ص ١٣٩ .

سواء السبيل . وهو يستهل حديثه في ذلك بقوله : « أما بعد ، فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول ﷺ : الدين النصيحة » . فهو إذن يأخذ بأدب السنّة في النصيح للنحاة أن يعودوا إلى النهج المستقيم ، إذ يراهم ضلوا وأضلوا الناس في وعثاء النحو وشعابه ، وكثرة ما فرّعوا فيه من فروع ، وأقاموا من حجج وعلل . وإنه لينبغي أن يُتَقَضَّ ذلك كله عن النحو ، وأن يؤخذ المأخذ المبرراً من الفصول . وما يزال في إسداء النصيح إلى النحاة أن يغيروا مناهجهم في درس النحو وبحثه ، حتى ينتهي من مقدمته .

إلغاء نظرية العامل

ونحن لا نمضي بعد ذلك في قراءة الكتاب ، حتى نرى ابن مضاء يهاجم نظرية العامل ، التي أسس النحاة عليها أصول النحو وسُنَّته ، وهو هجوم أراد به أن يلغيها إلغاءً ويهدمها هدماً ، وانظر إليه يقول في مُفْتَتَح الفصل الأول من كتابه : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحويُّ عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذي في زيد ، والنصب الذي في عمرو ، إنما أحدثه ضرب ... وذلك بينُ الفساد . وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والمعنوية : « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره » .

وتحمل هذه الفقرة في طياتها غاية ابن مضاء من كتابه ، فهو يريد أن يحذف من النحو كل مالا يفتقر إليه ، وقد بدأ بنظرية العامل ، فرأى أنه يحسن أن ننقضها نقضاً . وما العامل ؟ وما هذا الذي يدّعيه النحاة في مثل (ضرب زيد عمراً) إذ يزعمون أن ضرب عمل الرفع في زيد والنصب في عمراً ؟ وإن النحاة ليبالغون في ذلك ، حتى لنراهم يذهبون إلى أن علامات الإعراب آثار حقيقية للعوامل ، ثم هم - على ما هو معروف - يطيلون بعد ذلك في بيان شروط هذه العوامل ، وبيان أنواعها ، ومتى تحذف ؟ ومتى تذكر ؟ ومتى يتقدم المفعول على عامله ؟ ومتى يتقدم على صاحبه ؟ وأي العوامل يعتبر أصلياً ؟ وأيها يعتبر فرعياً ؟ وإنهم ليتورطون في أثناء ذلك في مشاكل كثيرة لا طائل تحتها ولا مبرر لها . وقد رجّع ابن مضاء فكرة تعريف العامل إلى من سبقوه إليها من أمثال ابن جني ، فهي فكرة قديمة ولكنه وسّعها وأخرجها في شكل نظرية ، وإنه ليدّعم هذه النظرية بكل ما يمكن من أدلة . وانظر إليه كيف يحاول أن يبين فساد رأى النحاة في العامل ، فيقول : « إن القول بذلك باطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء ، لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه ، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب (زيدا) بعد (إن) في قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم إن » . وهذا صحيح ، لأننا لا ننطق بكلمة (زيدا) حتى تكون كلمة (إن) قد ذهبت ولم يعد لها وجود ، وكان ينبغي أن تكون موجودة ، حتى يمكن أن تعمل في (زيد) عملها الذي يزعمه النحاة .

ويعود ابن مضاء فيقول : ربما ظن شخص أن معاني هذه العوامل هي العاملة لا ألفاظها المدومة ، ويرد ذلك بأن العامل أو الفاعل إما أن يفعل

بإرادة كالإنسان والحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع ، كما تحرق النار ويبرد الماء ،
والعامل في النحو ليس فاعلا بالإرادة ولا بالطبع ، وإذن فتصور النحاة له بأنه
عامل أو فاعل تصور واهم . أما من يزعمون أن العامل في النحو ليس عاملا
حقاً ، وإنما هو تمثيل وتخيل ، لغرض تيسير النحو وتسهيل تعلمه ، فإن ابن
مضاء يرد زعمهم بأن فكرة العامل لا تيسر ولا تسهل شيئاً سوى « حطّ كلام
العرب عن رتبة البلاغة ، وادعاء النقصان فيما هو كامل » ، أليست فكرة
العامل هي التي تجعلنا نفكر في محذوفات ومضمرات لم يقصد إليها العرب حين
نطقوا بكلامهم موجزاً ، ولو أنهم فكروا فيها لنطقوا بها ، ولخرج كلامهم من
باب الإيجاز إلى باب الإطناب ، وانفكت عنه مسحة الاقتصاد البليغ في
التعبير .

ويستقل ابن مضاء من ذلك إلى بحث العوامل المحذوفة ، ليدل على مدى
فساد نظرية العامل . وقد قسم العوامل التي يحذفها النحاة في الكلام ثلاثة
أقسام : قسم حذف لعلم المخاطب به ، كقوله تعالى (وقيلَ للذين اتَّقَوْا ماذا أنزلَ
ربكم قالوا خيراً) يعني أنزل خيراً . وقسمٌ حُذف ، والكلام لا يفتقر إليه ، مثل
(أزيدا ضرته) فإن النحاة يقدرون عاملاً محذوفاً عمل النصب في (زيدا)
وهو عامل يفسره الفعل المذكور ، على نحو ما هو معروف في باب الاشتغال .
ويحمل ابن مضاء على هذا التأويل الذي لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد
إليه ، ويقول : إنما دعا النحاة إلى ذلك قاعدتهم التي وضعوها في باب
العامل ، وهي : أن كل منصوب لابد له من ناصب .

أما القسم الثالث من العوامل المحذوفة فهو أكثر عتياً من القسم الثاني ، إذ
نرى النحاة يقدرون عوامل محذوفة في عبارات ، لو أنها أظهرت لتغير مدلول

الكلام ، كتقديرهم في باب النداء أن المنادى في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو) ، ولو قال المتكلم (أدعو عبد الله) بدلاً من (يا عبد الله) لتغير مدلول الكلام ، وأصبح خبراً بعد أن كان إنشأً . ومن هذا القسم ما يزعمه نحاة البصرة في الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء والواو ، من أنه ينصب بأن مضمرة ، وتراهم بعد ذلك يؤولون أن مع الفعل بالمصدر . ثم يصرفون الأفعال الواقعة قبل هذين الحرفين إلى مصادرهما ، ثم يعطفون المصادر على المصادر ، ففي مثل (ما تأتينا فتحدثنا) تراهم يقدرُونَ العبارة هكذا : (ما يكون منك إتيان فحديث) وهو تقدير لم يقصد إليه المتكلم ، لأنه قصد أحد معنيين : إما أنك لا تأتينا فكيف تحدثنا ، وإما أنك لا تأتينا محدثاً ، وهما جميعاً لا يفهمان من تقدير النحاة للعبارة . وإن في هذا ونحوه ما يدل على فساد تقديرهم .

ويقف ابن مضاء فيبين فساد مثل هذه التقديرات والتأويلات ، وخاصة في كتاب الله تعالى ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، لأنها تجرُّ إلى « ادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل ، إلا القول بأن كل ما يُنصَب إنما يُنصَبُ بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى ، إما منطوقاً به وإما محذوفاً مراداً ، ومعناه قائم بالنفس ، والقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله ﷺ : « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » . ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نُهيَ عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل ، والرأي ما لم يستند إلى دليل حرام ، وقال ﷺ : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » . وهذا وعيد شديد ، وما توعد رسول الله عليه فهو حرام ، ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظنٍّ باطل ، قد تبين

بطلانه ، فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيدُ إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماعُ على أنه لا يُزاد في القرآن لفظٌ غير المجمع على إثباته ، وزيادةُ المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أخرى ، لأن المعاني هي المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها .

وهذه النعمة في الكتاب ، وهي نعمة مرددة فيه ، تدل على أن ابن مضاء كان ظاهرياً النزعة ، فهو ينكر الرأي مالم يستند إلى دليل ، على نحو ما ينكره الظاهرية في الفقه ، ثم هو يتشدد في التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه . وهو يريد أن ينفذ من هذا التشدد إلى هدم نظرية العامل هدمًا لا تقوم من بعده ، أليست تجر إلى الزيادة في آي الذكر الحكيم ، وأن يقول الإنسان في القرآن بغير علم ؟ وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك وتوعد عليه .

ويتنبه ابن مضاء إلى أنه ربما قال قائل : كيف نبطل العامل وقد أجمع عليه النحاة ؟ فيقول : إن إجماعهم ليس حجة علينا ، وقد صرح بذلك كبيرٌ من حذّاقهم ، ومقدمٌ في الصناعة من مقدميهم ، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه إذ يقول : « اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا تخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه » . وإذن فالاعتراض بإجماع النحاة على نظرية العامل لا يعطى المعترض شيئاً مادامت النظرية فاسدة في نفسها .

ويحاول ابن مضاء أن يدل على فسادها بصور أخرى من العوامل المحذوفة ، فنراه يعرض لما يزعمه النحاة في المجرورات التي تقع أخباراً أو صلوات أو صفات أو أحوالا في مثل (زيد في الدار ، ورأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من

قريش ، ورأى زيد الهلال في السماء) ، فإن النحاة يقدرّون في مثل هذه العبارات عوامل محذوفة تُعلّق بها هذه المجرورات ، وهي على الترتيب (مستقر ، واستقر ، وكائن ، وكائنًا) ، وإنما دفعهم إلى ذلك قاعدة وضعوها ، وهي أن المجرورات - إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة - لا بد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهرًا في نحو (زيد قائم في الدار) كان مضمّرًا في نحو (زيد في الدار) . ويقول ابن مضاء إن هذا كله تمحل لأن الكلام تام بدون هذا التقدير ، ولو أن النحاة اعتنقوا نظريته ، وهي أنه لا عامل ولا عمل لما اضطروا إلى هذا التقدير ، فتلك المجرورات هي نفسها الأخبار والصلات والصفات والأحوال . وهل من شك في أن هذه العبارات السابقة كلها تامة ، فهي مركبة في مثل (زيد في الدار) من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، دلت عليها (في) . وهما معنيان يعبران عن فكرة المتكلم دون حاجة إلى تقدير (مستقر) كما يزعم النحاة . ومثل (زيد في الدار) أخواتها السابقة ، فليس هناك ما يدعو مطلقًا إلى أي تقدير فيها ، إنما هو تقدير خاص بالنحاة وصنعتهم كما تصوروها ، وحرى بنا أن نلغى هذا التقدير ، وأن نلغى معه نظرية العامل ، مادامت هي التي تمدنا بمثل هذا التقدير الواهم .

ويترك ابن مضاء العوامل المحذوفة إلى الضمائر المستترة ، فيبدأ بصيغة اسم الفاعل ، وما يقدره النحاة في مثل (زيد ضارب عمرا) فإنهم يقدرّون في (ضارب) ضميرًا مستترًا يعربونه فاعلاً لها ، وتقديره (هو) ، ويعجب ابن مضاء من هذا التقدير لأن (ضارب) تدل عند النحاة على الصفة وصاحبها ، وإذا فلا داعي لأن نبحث عن صاحبها في داخلها ما دامت تدل عليه بمادتها وفي ظاهرها .

وقد ذهب ابن مضاء هذا المذهب نفسه في نحو (زيد قام) إذ أنكر الفاعل الذي يقدره النحاة في قام ، وقال إنها تدل عليه بنفس مادتها كما دلت عليه (ضارب) . وآية ذلك أننا نعرف من الياء في الفعل المضارع (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن ألف القطع في (أعلم) أنه متكلم ، ومن النون في (نعلم) أنه متكلمون ، ومن التاء في (تعلم) أنه مخاطب أو غائبة . وب نفس الصورة نعرف في (علم) أن الفاعل غائب مذكر ، وإذن فالفعل يدل على الحدث والزمان كما يقول النحاة ، ويدل أيضًا على الفاعل إذا كان مستترًا كما يقول ابن مضاء .

ونرى ابن مضاء ينتهي في أثناء تفكيره في هذه المسألة إلى أن ضمائر التثنية والجمع في مثل (قاما وقاموا وقُمنَ) ليست ضمائر كما يزعم بعض النحاة ، بل هي علامات تدل على التثنية والجمع كما تدل التاء الساكنة على التانيث . ومن المعروف أن هذه العلامة الأخيرة تذكر مع الفعل وتحذف إذا تأخر عنها الفاعل ، وكان مؤنثًا مجازيًا فتقول (طلعت الشمس وطلع الشمس) ولكن إذا تقدم هذا الفاعل المؤنث على الفعل وجب ذكرها ، فلا تقول إلا (الشمس طلعت) ولا يجوز أن تقول (الشمس طلع) ، وهذا نفسه ما تصنعه العربية بأدوات التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا ، فإنه إذا تأخر الفعل جاز لك أن تذكر هذه العلامات ، وهي لغة طيئ ، وبلحارث بن كعب ، وأزدشنوة ، ويسمى النحاة لغة (أكلوني البراغيث) ، وقد جاءت أمثلة لها في القرآن الكريم والحديث الشريف . ويجوز لك أن تحذف هذه العلامات وهي لغة جمهور العرب . هذا إذا تأخر الفاعل المثنى أو المجموع عن الفعل ، فإذا تقدم عليه وجب ذكر هذه العلامات ، فتقول : (قاموا الزيدون

وقام الزيدون (ولا تقول إلا (الزيدون قاموا) كما تقول (طلعت الشمس وطلع الشمس) ولا تقول إلا (الشمس طلعت) .

وعلى هذا النحو يحاول ابن مضاء في الفصل الأول من كتابه أن يبرهن على فساد نظرية العامل مصورًا ما تجره من تقديرات وتأويلات لا مير لها إلا التحمل وكثرة التخيل ، وأنه ينبغي أن نضرب عنها صفحًا ، وخاصة في آى الذكر الحكيم ، لأنه لا يوجد عليها دليل يحجز لنا ما يفترضه النحاة فيها من عوامل محذوفة وضمائر مستترة .

ويخرج ابن مضاء من هذا الفصل الأول إلى فصل ثان ، يدرس فيه باب التنازع في النحو درساً مفصلاً ، وهو درس أراد به أن يصور ما تجره نظرية العامل من رفض بعض أساليب العرب ، وأن يضع النحاة مكانها أساليب لا تعرفها العربية ، فإنهم يرفضون في باب التنازع صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب ، وذلك أنهم قد يعبرون بعاملين ، ثم يأتون بعدها بمعمول واحد على نحو ما نرى في مثل (قام وقعد إخوتك) وقول علقمة :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَّيْبُ

وقد رفض النحاة هذه الصورة من التعبير لأنه لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، أو كما يقولون لا يصح أن يجتمع مؤثران على أثر واحد ، وإذن فإما أن نُعمل الأول ونُضمر في الثاني ، أو نُعمل الثاني ونُضمر في الأول . اختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه ، واختار البصريون إعمال الثاني لقربه ، فيطلبون إلى صاحب المثال الأول أن يقول (قام وقعدوا إخوتك) أو يقول (قاموا وقعد إخوتك) ويطلبون إلى علقمة أن يقول (تعفقوا .. وأرادها

رجالاً ... وكَلِيب) وهى جمع كلب أو يقول (تعفق ... وأرادوها رجال ... وكَلِيب).

وعلى هذه الصورة يرفض النحاة أساليب العرب ، ويضعون مكانها أساليب أخرى تسوّها لهم فكرة العامل . وإن الاستمرار فى درس هذا الباب ليطلعنا على مدى تكلفهم ، فإن من يرجع إليهم فيه يجدهم يطبقون هذا المنهج تطبيقاً واسعاً ، فلا يتركون فعلاً ولا ما يشبه الفعل دون أن يجروا فيه صور هذا التنازع ، على طريقتهم فى الإضمار . وقد استمر ابن مضاء يعرض هذه الصور ليدل على ما صنعوه بأساليب اللغة من تعقيد ، وإنه ليعرض - للدلالة على ذلك - صور التنازع التى يذكرونها فى باب ظن وأعلم ، فظن مثلاً يجرى فيها التنازع على هذا الشكل : (ظنت وظناني شاخصا الزيدى شاخصين) . وأما أعلم التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، فشأنها فى الإضمار أعقد وأعسر ، إذ يجرى فيها التنازع على هذا الشكل : (أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدى العمرى منطلقين) . ويعقب ابن مضاء على هذه الصورة وأمثالها بأنه لا يجوز أن تجرى فى الكلام ، لأن العرب لم يستخدموها ، وإنما هو عقل النحاة الذى يتعبهم لما يتصور من خطر نظرية العامل ذلك الخطر الذى جعلهم ينحازون عن صورة أصيلة فى التعبير العربى إلى صور أخرى جديدة ، صور نحوية لا تيسر كلاماً ولا تسهل حديثاً . بل تصعب الكلام وتعقده ، وتحيله ألغازاً عسيرة الحل . ويترك ابن مضاء فصل التنازع إلى فصل آخر يعقده لباب الاشتغال ، وهو باب اضطرب النحاة فى صور تعبيره اضطراباً شديداً ، وقد عرض طرفاً من هذه الصور واضطراباتهم فيها من مثل (أزيداً لم يضره إلا هو ، وأخواك ظناهما منطلقين ، وأأنت عبد الله ضرته) . وإنه ليحمل على هذه الصور وأمثالها التى لم

تأت في العربية ، ولكن جاءت في كتب النحو ! كما يحمل على دراسة النحاة للباب ، وتقسيمهم لصوره بين ما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يترجَّح فيه الرفع أو النصب ، وما يجوز فيه الأمران ، مقدرين في أكثر الصور عوامل محذوفة لا دليل عليها في قول المتكلم ، وإنما هي أقيسة النحو التي تقدرها وتلزمنا إياها . وكل ذلك يرفضه ابن مضاء لأنه لا يفيدنا إلا صعوبة وعنتا في فهم الأمثلة الأصلية التي جاءت عن العرب في الباب . وإنه ليضع قاعدة بسيطة تفسر صيغ الاشتغال كلها ، ومتى تنصب ومتى ترفع ، وهي : أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نُصِبَ ، لأنه في مكان نصب ، وإلا رُفِعَ لأنه في مكان رفع . وبذلك حلَّ باب الاشتغال ، وأراحنا من تعسف النحاة في حمل أمثلته تارة على النصب ، وتارة على الرفع ، ثم اختلافهم في أثناء ذلك وجدلهم جدلاً طويلاً .

ويخرج ابن مضاء بعد ذلك إلى فاء السببية وواو المعية اللتين ينصب بعدهما المضارع (بَأَنَّ) محذوفة ، ليدل على ما وصلت إليه نظرية العامل من تعسف في التقدير والتأويل ، إذ نرى النحاة يقدرون المضارع منصوباً بعامل محذوف وجوباً ، وهو (أَنَّ) ، وهو تقدير مغرق في البعد . ولعل من الطريف أن نسوق هنا ما يُروى عن دَمَازٍ صاحب أبي عبيدة من أنه قرأ من النحو إلى بابي الفاء والواو ، فلما استمع إلى قول الخليل وأصحابه : إن ما بعدهما ينتصب بأن مضرة وجوباً نبا فهمه عن ذلك ، وكتب إلى أبي عثمان بكر المازني - شيخ نحاة البصرة في عصره - يشكو إليه ما لقيه من عنت ، بهذه الأبيات :

تفكرتُ في النحو حتى مللت وأتعبت نفسي له والبدنُ
وأتعبتُ بكرًا وأصحابه بطول المسائل في كل فن

فكنت بظاهره عالماً وكنت بباطنه ذا فِطْنٍ
 خلا أن باباً عليه العفا للقاء يا ليته لم يكن
 وللواو بابٌ إلى جنّيه من المقت أحسبه قد لعِنُ
 إذا قلت هاتوا لماذا يقا ل لست بآتيك أو تأتَيْنُ
 أجيئوا لما قيل هذا كذا على النصب قيل لإضمار أن
 فقد كدت يابكر من طول ما أفكر في أمر «أن» أن أجَنُّ^(١)

وقد وقف ابن مضاء عند أمثلة بابي الفاء والواو وقفة طويلة ، منادياً بأن العرب حين تنصب المضارع في هذين البابين لا تنصبه بعامل أو من أجل عامل ، وإنما تنصبه لتدل على معنى لا يتأتى مع الرفع ، ففي مثل (لا يشتم عمرو زيدا فيؤذيه) حين ينصب العربي الفعل المضارع بعد الفاء في هذا المثل يكون غرضه التنبيه على أنه يريد أن يقول إن شتم عمرو لزيد يتسبب عنه إيذاؤه ، ومعنى ذلك أن الشتم من أنواع الإيذاء ، ولو أنه رفع لكان المعنى مخالفاً لذلك إذ يكون المراد (فهو يؤذيه) أي أن من عادته ذلك . ومن الممكن أن نجزم الفعل الثاني إذا جعلنا الفاء للعطف ، ويكون المراد حيثئذ أن الشتم يؤذيه . وكذلك الشأن في مثل (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إن نصب القائل الفعل الثاني كان المعنى لا تجمع بينهما ، وإن رفع نهى المخاطب عن أكل السمك وأوجب له شرب اللبن أي هو ممن يشرب اللبن ، وإن جزم انصب النهي على الجمع والتفرقة ، وكل ذلك يدل به ابن مضاء على نظريته وهي أن حركات الإعراب لا تأتي للدلالة على عوامل محدوقة ، وإنما تأتي للدلالة على

(١) انظر كتاب أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي نشر فريتس كرنكو ص ٧٧ وما بعدها وإنباء الرواة للقفطي ٥/٢ .

معانٍ في نفس المتكلم . وإذن فحريُّ بنا أن نلغى نظرية العامل . مادامت تحول
بيننا وبين الفهم الحقيقي لحركات الإعراب ودلالاتها ، وأيضاً فإنها تؤدي بنا إلى
التحريف في الصيغ والعبارات ، وأن نعد إلى تأويل لا تجيزه دلالات الكلم
على نحو ما رأينا في التنازع والاشتغال . وإن واجبنا أن ننحيا عن النحو
ما دامت تفسد علينا الصورة الصحيحة للغة العربية وصيغها وعباراتها .

وما من ريب في أن ابن مضاء يستهدي في ذلك بآراء الظاهرية ، الذين
يتشددون في التمسك بنصوص القرآن الكريم دون تأويل لها أو تقدير فيها ، وقد
تسرب من خلال هذه الآراء يدعو إلى إلغاء نظرية العامل ، التي تنتهي بنا إلى
تأويل نصوص القرآن الكريم تأويلاً لا دليل عليه ، إذ نقدر فيها أفعالا وعوامل
محدوفة ، لا تهدي إلى فهم ، ولا إلى حلٍّ لمدلول عبارة ، وإنما تهدي إلى
تصورات النحويين للعوامل ، وما توهموه في أبوابها . وإنه ينبغي أن نهدم هذا
التصور ، ما دام لا يقودنا إلى خير ، ولا إلى ما يشبه الخير ، بل إنه يقودنا - كما
يقول - إلى التأويل ، وكثرة التقدير في عبارات الذكر الحكيم .

إلغاء العلل الثواني والثالث

ليس كل ما استفاده ابن مضاء من تطبيق مذهب الظاهرية على النحو
العربي ، ينحصر في إلغاء نظرية العامل ، فهناك أشياء أخرى استفادها من هذا
المذهب ، وقد أراد أن يريح الناس عن طريقها من عبث طويل للنحاة . وعلى
رأس هذه الأشياء ما يراه الظاهرية من إلغاء العلل ، وإلغاء طلبها في الشرع ،
وقد ذهب ابن مضاء يطلب ذلك في النحو ، ولكنه لم يتشبث بإلغاء العلل
جملة ، فإن فيها قدراً لا يمكن أن نلغيه وهو العلل الأول ، التي تجعلنا نعرف

مثلاً أن كل فاعل مرفوع ، أما ما وراء ذلك من العلل الثواني والثالث ، فحريّ بنا أن نحطّمه تحطّماً ، كما حطّمنا نظرية العامل . وانظر إليه يقول : « وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفِعَ ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رُفِعَ الفاعل ، فالصواب أن يقال له : كذا نطقته به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل لم حُرِّمَ ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه . ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول ، فلم يقنعه وقال : فلم لم تُعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل ، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، فأعطى الأثقل - الذى هو الرفع - للفاعل ، وأعطى الأخف - الذى هو النصب - للمفعول . لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ، ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون . فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم . »

ونحن نرى ابن مضاء فى أول هذه الفقرة يقرن مسائل النحو بمسائل الفقه ، إذ يقول إن النحوى لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص ، كما أن الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حُرِّمَ بالنص ، ولكن أى فقيه يرى ذلك ؟ إنه فقيه مذهب الظاهرية ، ذلك المذهب الذى كان يحمله ابن مضاء ، كما كان يحمله مولاه يعقوب بن يوسف ، الذى أمر بحرق كتب المذاهب التى تعتمد على العلل ، ولا

تسير في مسألتها سيرة الظاهرية في الاعتماد على الأصول وحدها من القرآن الكريم والحديث الشريف . وقد تبعه قاضي قضاته ابن مضاء يحاول أن ينفي من النحو كل ما لا يستقيم ومذهب الظاهرية ، فهو ينفي منه نظرية العامل ، وهو ينفي منه العلل الثواني والثالث على نحو ما ينفي الظاهرية العلل من الشرع الخفيف ، حتى يستقيم النحو مع مذهب الظاهرية من جهة ، وحتى نستريح من كثرة ما فيه من علل مصطنعة ، لا تهدي إلى حق - في رأيه - ولا إلى ما يشبه الحق .

ويضرب ابن مضاء لذلك مثلاً هو باب الفاعل ، فإن النحاة يسوقون فيه علة أولى ، وهي أن كل فاعل مرفوع . وهي علة مستقيمة لأنها تعطينا الحكم في الباب . غير أن النحاة لا يكتفون بها ، بل يضيفون إليها علة لها ، وهي أن الفاعل رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول ، كما يضيفون علة أخرى وهي أن الفاعل رُفِعَ لأنه قليل ، والمفعول نُصِبَ لأنه كثير . ولما كان الرفع ثقيلًا والنصب خفيفًا أعطى الثقيل للقليل والخفيف للكثير ، ليتم التعادل والتوازن . وهذا كله فضلُ تفكيرٍ فيما وراء طبيعة أبواب النحو وأحكامه . وإن الواجب أن تقتصر على وصف الطبيعة الأولى ، أو بعبارة أدق على وصف حكم الباب ، وما يتضمنه هذا الحكم من علة أولى معقولة . أما هذه العلل الثواني والثالث فينبغي نفيها من النحو ، لأنها لا تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تكسبنا حكمتهم في كلامهم وصيغ عباراتهم ، وهي حكمة لا تفيد الناطقين بالعربية شيئاً في نطقهم .

ومع ذلك فنحن نجد ابن مضاء يرتضى قبلاً من العلل الثواني ، ولكن أي قبيل ؟ ! إنه القبيل المقطوع به ، مثل العلة التي تذهب إلى أن كل ساكنين التقيا

في الوصل ، وليس أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل : ولم كم يتركسا ساكنين ؟ أجيب بأن الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين ، وهي علة ثانية يرتضيها ابن مضاء ، ولكنه يحمل بوجه عام على العلل ، وينكر استخدامها في النحو ؛ وقد ذهب يقول إن كثيراً منها بين الفساد ، واستدل على ذلك بما ذهب إليه المبرد في الأفعال المتصلة بنون الإناث مثل (ضرين) . فقد زعم أن النون حركت لأن ما قبلها ساكن ، وزعم في الحرف الساكن قبلها أنه سكون ، لثلاث تتوالى أربع حركات ، وبذلك دار حول نفسه ، فقد جعل حركة النون لسكون الحرف السابق لها ، وجعل سكون هذا الحرف من أجل حركتها ! وينتهي ابن مضاء من هذا كله إلى وجوب إلغاء العلل الثواني والثالث في النحو العربي ، حتى تتخفف من جانب فيه لا نكتسب منه إلا عسراً في التأويل والتقدير .

إلغاء القياس

ولا يكتفى ابن مضاء بطلب إلغاء العلل الثواني والثالث في النحو ، بل يضيف إلى ذلك طلب إلغاء القياس ، وإنه ليستمد ذلك أيضاً من مذهب الظاهرية ، إذ كانوا ينفون العلل كما قدمنا ، كما كانوا ينفون القياس . وهذا طبعي عندهم ؛ لأن القياس - كما هو معروف - يتكون من أصل وفرع وعلة وحكم . ومعنى ذلك أنه يقوم على العلل ، ومن أجل ذلك يرده أصحاب مذهب الظاهرية ، ويحذو حذوهم ابن مضاء فيرده في النحو ، كما رد العلل قبله . وقد وقف ينظر في أمثلته عند النحاة ، ليدل على فساد ، وأنه لا حاجة للنحوي به ، وبدأ بتعليقهم لإعراب الفعل المضارع ، فإنهم يذهبون إلى أنه أعرب

لشبهه بالاسم ، أو بعبارة أدق لقياسه على الاسم ، فالاسم أصل في الإعراب ، والفعل فرع ، وهي فرعية يأخذها الفعل لعلتين ، لا لعلّة واحدة ، أما العلة الأولى فهي أنه يكون شائعاً فيتخصص ، على نحو ما نعرف في الأسماء ؛ فإن كلمة (رجل) تصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت (الرجل) اختص الاسم بعد أن كان شائعاً ، وهذا نفسه نراه في الفعل المضارع ، فإن كلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال ، فإذا قلنا (سوف يذهب) اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعاً . والعلة الثانية التي يسوقها النحاة هي أن لام الابتداء تدخل على المضارع ، كما تدخل على الاسم ، فتقول (إن زيداً يقوم) كما تقول (إن زيداً لقائم) . وهاتان العلتان جميعاً تبيحان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم في الإعراب .

وهذا كله يردّه ابن مضاء إذ يرى فيه إغراقاً في التفسير . وبعداً في التقدير . ولم يكن الإعراب أصلاً في الاسم وفرعاً في الفعل المضارع ؟ إن المعقول أن يكون أصلاً فيها جميعاً . وإن من يرجع إلى تعليل النحاة لإعراب الاسم يجدهم يقولون : إنه أعرب لأنه يكون على صيغة واحدة ، وتختلف أحواله ، فيكون فاعلاً ، ومفعولاً ، ومضافاً إليه ، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال . وينظر ابن مضاء في ذلك فيقول : إن العلة التي أعربوا بمقتضاها الاسم موجودة في الفعل ، لأننا إذا قلنا مثلاً (لا يضرب زيد عمراً) ولم نجزم الفعل ، لم يُعرّف هل تنفَى ذلك أو تنهَى عنه . وأيضاً فكما أن للأسماء أحوالاً مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة إذ تكون منفيّة ، وموجبة ، ومنها عنها ، ومأموراً بها ، وشرطاً ، ومشروطة ، ومخبّراً بها ، ومستفهماً عنها ، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء . وإذن فلا داعي لأن نجعل الإعراب أصلاً في

الأسماء ، وفرعاً في الأفعال ، في حين نجد العلة ، التي يعربون بها الأسماء ، موجودة في الأفعال . ويقول ابن مضاء إن خيراً من ذلك كله أن نقول : إن الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد . ومعنى ذلك أنه خير أن نصف أحوال الأشياء في نفسها ، ولا نلجأ إلى تعليل هذه الأحوال ، ولا إلى فرض قياس بينها وبين غيرها ، لأن ذلك يوقعنا في مشاكل نقيمتها ، ولا داعي لها . أليس من الممكن أن يسأل سائل إذا كان المضارع أعرب لشبهه بالاسم . فلماذا لم يُجرَّ كالاسم ؟ وإن من يرجع إلى السيرافي على سبويه . نجد النحاة يذكرون سبع علل . لعدم جر المضارع . كما جر الاسم^(١) . وما من ريب في أن ذلك كله بعد في التخيل والفرض وإغراق في التقدير والوهم . ويضرب ابن مضاء مثلاً آخر يبين به فساد أقيسة النحو ، وما تَطَوَّى من علل ، وهو باب الممنوع من الصرف ، فإن النحاة يعكسون الآية في هذا الباب ، إذ يجعلون الاسم الممنوع من الصرف ، أى التنوين وما يتبعه من جر ، فرعاً في هذا الحكم للفعل . وتراهم بعد ذلك يحاولون أن يحتلبوا علتين في الأسماء الممنوعة من الصرف أو علة واحدة تقوم مقام علتين ؛ كى يتم شبه هذه الأسماء للفعل ، أو بعبارة أدق ، كى يتم قياس هذه الأسماء على الفعل . وهم يذهبون إلى أن الفعل مُنِعَ التنوين لثقله ، وأنه قُبِلَ في الاسم ، لأنه أكثر استعمالاً من الفعل ، ولما كانت هذه الأسماء الممنوعة من الصرف لا تُسَعْمَلُ كثيراً مُنِعَتْ من أجل ذلك ما مُنِعَ الفعل من الحذف والتنوين . ويعقب ابن مضاء على هذا كله بأنه فضل ، ولا حاجة لنا به ، إنما الذى نحن في حاجة إليه حقاً هو : معرفة

(١) انظر شرح السيرافي على كتاب سبويه : نسخة فوتوغرافية بمكتبة جامعة القاهرة ، المجلد

العلل الأولى التي تلازم عدم الانصراف ، وكأنه يريد أن يصل إلى أن ذلك حدث في الأسماء كما حدث الإعراب في الأفعال ، فكما أننا لا نستطيع أن نحمل الفعل على الاسم في الإعراب إلا بعد افتراض ، فكذلك الشأن في حمل الأسماء الممنوعة من الصرف على الفعل ، وإنه ليعرض في أثناء ذلك إلى عللهم التي يزعمون أن الأسماء تشبه بها الأفعال ، فيبين أن من الأسماء ما هو أشد شبهاً بالفعل ، ومع ذلك لا يُمنع من الصرف ، فمثلاً كلمة (إقامة) تدل على الحدث كما يدل الفعل ، وأيضاً فإنها تعمل عمل الفعل ، ثم هي مؤنثة ، وتأتي مؤكدة له ، والمؤكد تابع للمؤكد ، كما أن الصفة تابعة للموصوف . وإذن ففيها من الفروع والعلل الدلالة والعمل والتأنيث والتأكيد ، ومع ذلك كله لا تمنع من الصرف !

والحق أن الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيراني على كتاب سيويه حتى يشك في قيمة كل ما وضعه النحاة من علل وأقيسة في نحوهم ، فليس هناك حرف يدخل على الفعل ولا حركة إلا ويعلل ذلك ، وقد يدخله القياس ، وكذلك الشأن في الاسم . وإنهم ليبالغون في ذلك حتى لنرى السيراني في شرحه على كتاب سيويه يعقد صحفاً طويلة لمناقشة نصب جمع المذكر السالم ، بالياء دون الألف ، وقد ذكر لمنع الألف أربع علل ، كما ذكر للحاق الياء للمنصوب دون الواو أربع علل أخرى ، وأيضاً فإنه ذكر لاختيار الألف دون الواو في رفع المثني ثلاث علل^(١) . وعلى هذا النحو نراه يقف طويلاً عند حيث وبنائها على الضم ، ولماذا لم تُبنى على الفتح ، أو على الكسر ، أو على

(١) انظر شرح السيراني ، المجلد الأول ، الورقة ١٣٠ وما بعدها .

السكون^(١) ، ويدخل الإنسان في أثناء ذلك في فيضان من الفروض والأوهام . وأكبر الظن أن ذلك ومثله ما جعل ابن مضاء يحس إحساساً عميقاً بوجوب نفي العلل والأقيسة من النحو ، ورفضها رفضاً باتاً . وانظر إليه يقول : « وكما أنا لا نسأل عن عين (عِظْلِيم) وجيم (جَعْفَر) وباء (بُرْثُن) لم فُتحت هذه ، وضُمَّت هذه ، وكُسرت هذه ، فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع (زيد) : فإن قيل : (زيد) متغير الآخر ، قيل : كذلك (عِظْلِيم) يقال في تصغيره بالضم ، وفي جمعه على فعالل بالفتح ، فإن قيل : للاسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال يُنصب فيها ، وأحوال يُخفض فيها ، قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول : الرفعُ بكونه فاعلاً أو مبتدأً أو خبراً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله ، والنصبُ بكونه مفعولاً ، والخفضُ بكونه مضافاً إليه ، صار الآخر كالحرف الأول الذي يُضَمُّ في حال ، ويُفْتَح في حال ، ويُكْسَر في حال : يكسر في حال الإفراد ، ويُفْتَح في حال الجمع ، ويضم في حال التصغير » .

أرأيت كيف ينتهي ابن مضاء بالنحو العربي ؟ إنه يريد أن يحذف منه كل ما يستغنى الإنسان عنه في معرفة نطق العرب بلغتهم . وإنه ليتصور أحوال أواخر الكلم كأحوال أوائله ، فهي أحوال لغوية بسيطة ، لا تحتاج معرفتها إلى عسر في الفهم ، ولا إلى بعد في التأويل ، وإنما عملُ النحو أن يسجل هذه الأحوال وأن يضع القواعد لضبطها ، دون جنوح إلى أقيسة وعلا، يملها الفرض ، أو الوهم ، أو الخيال .

(١) شرح السيرافي المجلد الأول ، الورقة ٤٧ وما بعدها .

إلغاء التمارين غير العملية .

وإذا كان من الواجب أن تُلغى العلل والأقيسة من النحو ، حتى نخلصه من كل ما يعوق مسيره وانطلاقه ، فكذلك يجب أن تُلغى منه كل المسائل ، التي لا تفسر صيغاً نطق العرب بها ، وعلى رأس هذه المسائل مسألة التمارين غير العملية . وقد ضرب ابن مضاء لهذه التمارين مثلاً هو قول النحاة : « ابن من البيع على مثال فُعل » ، فإن من الممكن أن يقول شخص (بوع) محتجاً بأن الياء سُكَّنت وُضُمَّ ما قبلها فقلبت واواً ، قياساً على قلب العرب لها واواً ، في مثل (موقن وموسر) . ومن الممكن أن يقول شخص آخر بل هي (بيع) محتجاً بأن الياء سُكَّنت وُضُمَّ ما قبلها ، فقلبت الضمة كسرة ، قياساً على قلب العرب لها كسرة في مثل (بيض وعين وغيد) في جمع (يئضاء وعيناء وغيداء) .

ويقف ابن مضاء فيورد حجة كل من القولين . أما حجة من أبدلوا الياء واواً فهي أن (بوع) مفرد ، وحمله على (موسر) ونظرائه أولى من حمله على الجمع ، فإن جمعه مياسير . وأيضاً فإن الغالب أن يتبع الثاني الأول لا العكس ، ألا تراهم يقولون (ميعاد وميزان) ، وأصلها (موعاد وموزان) . فأبدلوا الآخر للأول ، ولم يبدلوا الكسرة ضمة ، ولا فتحة ، لتصح الواو . وكذلك صنعوا بمثل (صام صياماً ورأيت غازياً ، وقيل وسيق) فهذه الألفاظ كلها أصلها واوات ، وقلبت الواوات ياءات إتياعاً للأول . وأما حجة من أبدلوا الضمة كسرة ، فهي أن العرب صنعوا ذلك في مثل (بيض) . وأيضاً فقد يتبع الأول الثاني ، كما نرى في مثل (امرؤ وابنم) وكما نرى في مثل (ادخل) فإن ألف الوصل تُضم في فعل الأمر إتياعاً لعين الفعل .

وعلى هذا النحو يُدلى ابن مضاء بحجة كل من أصحاب القولين ليدل على مدى ما وصلت إليه هذه التمارين غير العملية في النحو ، وكيف أنها تشغل النحاة بوجوه وعلل ، لا حاجة لنا بها ، سوى التمرين فيما لا فائدة فيه ؛ وأى فائدة تُفيدها من صيغة (بوع أو بيع) التي لم تأت عن العرب ، والتي لسنا في حاجة إلى استعمالها ؟ وإن ابن مضاء ليقول : « إن الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه » . وهكذا يريد ابن مضاء أن يريحنا من كل ما يعدل بنا عن صيغ اللغة إلى ظنون النحاة في عبارات لا نستخدمها ، وألفاظ يمتحن بها بعضهم بعضاً ، وهي لا تجرى في كلام العرب وإنما تجرى على ألسنة النحاة ، كي يضيفوا إلى النحو كل ما يمكن من مشقة وتصعيب .

والحق أن النحو العربي يستغل على الناس تارة بنظرية العامل ، وما تجره من كثرة التأويل والتقدير والحذف والإضمار ، وتارة بما يفترض النحاة من علل وأقيسة ، لا دليل عليها ، إلا النظر العقلي ، وهو نظريعتبره ابن مضاء فضلاً في النحو ، لأننا لسنا في حاجة إليه ، كما أننا لسنا في حاجة إلى ما يأتي به النحاة من تمارين لا تفسر صيغاً عربية ، وإنما تفسر صيغاً لهم ، يكثر جدالهم حولها ، ويكثر خلافهم ، وإن هذا كله ليحيل النحو ألغازاً .

وما من ريب في أن من يقرأ كتاباً مطوّلاً في النحو ، كشرح السيرافي على كتاب سيبويه ، أو شرح أبي حيان على التسهيل ، يحس أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع ، وعلل وأصول وأقيسة ، ومسائل غير عملية . ومن أجل هذا كله كنا نُثني على هذا الصوت الأندلسي الذي انبعث في القرن السادس للهجرة يهتف : نَحْوُ الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية عن النحو ،

فإن فيها فسادًا واضطرابًا كثيرًا ، وإنه ليهتف أيضًا : نَحَوِ العامل عن النحو .
 فقد أتعب هذا العامل النحاة والنحو ، منذ الخليل بن أحمد ، تبعًا لم تُفِد منه
 العربية إلا كثرة التأويل في صياغاتها وعباراتها وتقدير عوامل محذوفة ومعمولات
 مضمرة . وليس وراء ذلك إلا عناءٌ مريض يعانىهِ النحاة في البحث عن عوامل
 بعض الأبواب ، فهل العامل في المفعول به مثلاً هو الفعل أو هو الفاعل أو هما
 جميعًا ؟ وفي كل باب نجدهم ينقسمون فرقًا ، وكل فرقة تناضل عن رأيها
 مناضلة شديدة ، وفيهم هذا النضال وهذا العناء ؟ وفيهم هذا الجدل بين البصريين
 والكوفيين ثم البغداديين والأندلسيين والنحاة المتأخرين ؟ إنهم جميعًا يجادلون
 عن باطل ، وما العامل والعمل في النحو . إنما هو تمثيل وتخيل ، أما في الحقيقة
 فلا عامل سوى المتكلم الذي يرفع الكلمة أو ينصبها أو يخفضها لتعبر عما في نفسه
 من معان . وإذن فلنرد المسألة إلى صورتها الصحيحة ، ولنبتل هذا العامل في
 النحو الذي أتعب النحويين طويلاً ، وأيضًا فلنبتل معه علل النحويين وأقيستهم
 التي أقاموها حول هذا العامل ، حتى تصفى النحو من كل الشوائب التي تجلب
 إلى أبوابه العسر والضيق .

على أن هذا ينبغي أن لا يفهم منه أن ابن مضاء دعى إلى إلغاء النحو
 العربي ، فالنحو العربي أكثر ثباتًا واستقرارًا من أن يبلغه تحطيم نظرية العامل .
 حقًا هي من أهم نظرياته ، أو قل هي الأصل الأول من أصوله ، ولكن
 إلغاءها لا يترتب عليه ، أو قل لا يُرتَّب ابن مضاء عليه إلغاء النحو ، وإنما يترتب
 تسهيله وتيسيره .

ليس هناك عامل ولا ما يؤديه التفكير في العامل من كثرة المحذوفات
 والمضمرات والعلل والأقيسة . ولكن بعد ذلك النحو العربي قائم بصورته التي

نعرفها ، فلا يزال فيه المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعولات والتوابع على اختلاف ألوانها ثم المجرورات . ومن هنا تبدو صحة تفكير ابن مضاء ، فإنه حين ألغى نظرية العامل وما يُطَوَّى فيها من أقيسة وعلل لم يفهم أنه ألغى النحو العربي ، بل كل ما أراد إنما هو تخليصه من عنت هذه النظريات التي لم يكسب منها إلا فنونا من العسر والمشقة ، حتى أصبح كثير من مسائله لا يُفهم إلا بعد أن يُجَدِّد للناس الفهم مراراً وتكراراً .

٥

حاجة النحو إلى تصنيف جديد

والإنسان لا يلمّ بهذه الآراء لابن مضاء ، ويظيل النظر في كتب النحو المطوّلة ، وغير المطوّلة ، حتى يحس الحاجة إلى تصنيف النحو تصنيفاً جديداً . ولسنا ننفرد بهذا الإحساس ، فقد أحسه من قبلنا ابن مضاء حين دعا إلى إلغاء نظرية العامل ، وما يُطَوَّى فيها من علل وأقيسة ، وأحسه من قبله الجاحظ : ولكن في شكل آخر ، فقد قال في حيوان « قلت لأبي الحسن الأنخفش : أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالناس نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ؟ وما لك تقدم بعض العويص ، وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال : أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله ، وليست هى من كتب الدين . ولو وضعتها هذا الوضع الذى تدعونى إليه ، قلت حاجاتهم إلىّ فيها ... وإنما قد كسبت فى هذا التدبير ، إذ كنت إلى التكسب ذهبت ^(١) » .

(١) الحيوان للجاحظ طبعة الحلبي ٩١/١ .

والجاحظ لا يشكو من نظرية العامل كما يشكو ابن مضاء ، ولكنه على كل حال يشكو من طريقة النحاة في كتبهم ، وأنهم - وعلى رأسهم الأخفش - يبنونها بناء شاقاً ، فيه عسر ، وفيه تصعيب . وما زال هذا العسر والتصعيب يزداد ، لكثرة ما وضع النحاة في كتبهم من أقيسة وعلل ، وما تصوروا من محذوفات ومضمرات ، حتى جاء ابن مضاء فتناول قبساً من آراء الظاهرية في الفقه ، أو كما كان يسمى علم الفروع ، وقد أضاع له هذا القبس الطريق إلى تيسير النحو وتخليصه مما فيه من غم وضيق .

وأخذ ابن مضاء يدرس النحو على هدى هذا القبس ، ويتعمق في الدرس ، ويفرق في هذا التعمق ، حتى اطلع على المفتاح الذي يفلح به ما يراه الناس في كتب النحو من استغلاق . وقد رأى أن مصدر هذا الاستغلاق نظرية العامل ، وما يُدمَج فيها من عِلل وأقيسة ، فنادى في النحاة والناس من حولهم : حطّموا نظرية العامل ، حطّموا الأقيسة والعلل ، حطّموا كل ما لا يفيد نطقاً ، حتى نرفع كل الحواجز التي تعوق فهم مسائل النحو فهماً صحيحاً ، قائماً على الحقائق اللغوية المحسوسة . غير أن هذا النداء ذهب صرخة في واد ، فلم يستجب له نحاة المغرب ولا نحاة المشرق في العصور الوسطى ، وظل الناس وظلت الأجيال تعاني في قراءة النحو مشقات هائلة ، ولم يستطيعوا نقضها ، إلا بزيادتها غلظاً على غلظ ، فقد أكثر النحاة من الشروح والحواشي والتقارير ، ولم يُفد النحو من هذا الإكثار وضوحاً ، بل أفاد غموضاً فوق غموض ، وصعوبة فوق صعوبة .

وإنه لحرى بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النداء ، حتى نخلص الناس من صعوبات النحو التي تُرهقهم من أبنائهم عُسراً ، ولن يكلفنا ذلك جهداً ، فقد

مهّد ابن مضاء الطريق أمامنا ، بما وضع فيها من صُوى وأعلام . أليس يدعو إلى إلغاء نظرية العامل ، وقد طبقها في أبواب من النحو؟ وإذن فلنعمّم هذا التطبيق ، فننصرف انصرافاً تاماً عنها وعن كل ما يتصل بها . وما من ريب في أن إلغائها يتيح لنا أن نصنّف النحو بشكل آخر ، تستمرّ فيه موادّ النحو القديمة ، ولكن يُغيّر نسيجها ويكيّف على أصل آخر ، هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل الداخلة عليها .

وليس الانصراف عن نظرية العامل هو كل ما دعا إليه ابن مضاء ، فقد دعا أيضاً إلى إلغاء كل تأويل وتقدير في الصيغ والعبارات ، وطبق ذلك على بعض أبواب وفصول من النحو ، وإنه لينبغي أن نعمّم ذلك أيضاً في فصول النحو الأخرى وأبوابه ، حتى نريح الناس من عناء ولغو قلما فهموه ، وإذا فهموه لم يحسنوا فهمه ، لأنه يخرج في كثير من صورته عن منطق الناس ومألوف عقولهم . ونحن نقف لنفسر مدى تطبيق هذين الأصلين على أبواب النحو وقواعده ، حتى يحيط القارئ علماً بما نبغى من تصنيف النحو تصنيفاً جديداً .

الانصراف عن نظرية العامل

هذا هو الأصل الأول الذي ينبغي أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفاً جديداً ، فنحن في هذا التصنيف الجديد لن نعتى بالعوامل ، ولا بما يتصل بتقسيم النحاة لها بين عوامل قوية وضعيفة ، وإعطاء الأولى ميزات تتفوق بها على الثانية ، فالحرف مثلاً ، وهو عامل ضعيف في رأيهم ، يُجده حين يعمل يقيمون عليه شروطاً ومراصد كثيرة ، كشروطهم المعروفة في إعمال « ما » و « لا » الحجازيتين ، وإعمال حروف نصب المضارع ، وحتى حروف الجر ، أو كما

نسميها حروف الإضافة ، يشترطون فيها أن تتكرر حين تعمل في اسمين متعاطفين ، وأن تتصل بعمولها . وهذا كله سنحذفه من النحو ، وأيضاً سنحذف شروط العوامل الأخرى مادامنا لا نجد حاجة لغوية صحيحة تلزمنا إياها .

وإن من المعروف أن واجب النحوى أن يسجل ما وجد في اللغة فعلاً من صيغ وعبارات ، لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالاً لل عبارات لم ترد في اللغة ، ونحن لا نقرأ باباً في النحو حتى نجدهم يعرضون لما يصح ، ولما لا يصح ، مستلهمين نظرية العامل ، لا حقائق اللغة ، في كل ما يعرضون . ولعل من الطريف أن نذكر هنا ما يروى عن ماسويه من أنه « وصف لإنسان دواءً » ، ثم قال له : كُلِ الفُروج وشيئاً من الفاكهة ، فقال : أريد أن تخبرنى بالذى لا آكل ، فقال : لا تأكلنى ولا حمارى ولا غلامى ، واجمع كثيراً من القراطيس وبكر إلى ، فإن هذا يكثر إن وصفته لك .

ولن يكون مثلنا في هذا التصنيف الجديد للنحو الذى ندعو إليه مثل النحاة القدماء في كثرة الفروض ، ولا مثل مريض ماسويه ، حين ألح عليه أن يخبره بما لا يأكل . وإذا كانت نظرية العامل هى التى دفعت النحاة إلى فروض ، وصور لفروض ، فى نحوهم ، فما أحرانا أن نتخلص منها . وأن نرفع عن النحو إصرها . على كل حال لن نعطى لطبيب مثل ماسويه فرصة التندر على هذا التصنيف ، بل إننا نطرد منه نظرية العامل التى جعلت النحاة يملئون قراطيسهم بفروض وشروط لا حقيقة لها ولا دليل عليها .

وليس هذا كله ما نُفيذه فى تصنيفنا الجديد للنحو حين تنفى منه نظرية العامل . فهناك جانب آخر ، أكثر من هذا الجانب طرافة ، وهو ما يعطيه نفى

هذه النظرية من تنظيم أبواب النحو تنظيمًا جديدًا ، لا يقوم على فكرة العمل والعامل ، وإنما يقوم على المجانسة بحيث تُجمَع في الباب الواحد أحواله المختلفة ، فباب مثل باب الفعل المضارع المعرب تجمع فيه الأحوال المشابهة له من مثل بنائه على الفتح وتسكينه . وإن مجرد جمعنا لمثل ذلك ليجعلنا نلتفت إلى أن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد ينبغي أن لا نعتبره مبنياً على الفتح ، وإنما نعتبره منصوباً ، حتى نجانس بين حالة نصب المضارع ، حين تسبقه النواصب ، وحين تتصل به نون التوكيد ، أو نعتبره في الحالين مبنياً ، حتى يتم التنسيق في الباب . ومثل ذلك الفعل المضارع المتصل بنون الإثاء ، ينبغي أن نضمه إلى الفعل المضارع المجزوم ، ونسمى المضارع في الحالين مضارعاً ساكناً أو مسكناً ، ولا داعي لأن نسمى سكونه مرة جزماً ، ومرة بناءً . ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نسمى الحالة باسم واحد ، وأن لا نوزعها على أبواب ، ما دامت نظرية العامل هي التي جلبت هذه الأبواب . ولنصنع ذلك ، حتى ولو لوحظ بعض الاختلاف أحياناً ، فإن الفعل المتصل بنون التوكيد يستمر منصوباً مع الجوازم . ولكن هذا لا يغير القاعدة العامة في نصب المضارع ، وهي أنه ينصب بعد أن وأخواتها ، وكذلك إذا اتصل بنون التوكيد ، وهو ينصب مع هذه النون حتى ولو سبقته أدوات الشرط .

وإن هذا التصنيف الجديد للنحو ، على قاعدة أحوال الكلمات لا على قاعدة العوامل ، يُلغى حقاً كثيراً من أبواب النحو وفصوله . وخيرُ مثل يَصَوِّر ذلك أبوابُ نواسخ المبتدأ والخبر من مثل كان وأخواتها ، وما ولا الحجازيتين ، وإن في لغة أهل العالية ، وإن وأخواتها ، ولا النافية للجنس ، وكاد وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وأعلم وأرى . فهذه كلها أبواب أقيمت على أساس

نظرية العامل ، وقد ألغينا هذه النظرية فلا بد إذن من أن تُلغى الأبواب التي تقوم على أساسها ، غير أننا لا نخرجها من كتب النحو ، بل نُدمجها في الأبواب الأخرى ، فباب « كان » يدمج في باب الفعل العام ، لأن كان فعل ، وليس يهمننا أن يكون تاماً أو ناقصاً ، ومن أجل ذلك نُعرب المرفوع بعدها فاعلاً ، أما المنصوب فنعربه حالا ، وهو رأى الكوفيين في إعراب خبرها ، وأما ما ولا في لغة الحجازيين وإن في لغة أهل العالية ، فإننا نعرب المرفوع معها جميعاً مبتدأ والمنصوب خبراً ، وكل ما في المسألة أن الخبر ينصب في هذا الباب ، وهم أنفسهم يسمونه خبراً ، فلماذا لا يسمون المرفوع مبتدأً ، وقد جاء الخبر منصوباً في مثال يُقره النحاة وهو (ضربى العبد مسيئاً) غير أنهم يعربونه حالا ، ولكننا لا نوافقهم على هذا الإعراب ، بل نحن نعربه خبراً منصوباً ، تعميماً للقواعد ، وحتى نفهم مثل قول بعض الشعراء :

أبا خراشةً أمّا أنت ذا نفرٍ فإن قومى لم تأكلهم الضبُعُ
فقد جاء الخبر منصوباً في البيت ، والنحاة يؤولون ذلك : (لأن كنت ذا نفر) ثم يحذفون كان ، ويعوضونها ما ، ثم يقولون إن الضمير انفصل بعد حذف كان ، وإذن فذا نفر خبرٌ لكان المحذوفة . وكل هذا عناء لا طائل تحته ، وإنما ألجأهم إليه أن الخبر منصوب ، وفاتهم أنه ينصب في لغة الحجازيين بعد بعض الأدوات ، فلا مانع أن ينصب شذوذاً في أمثلة أخرى . وأيضاً فإن الخبر كما ينصب ، نراه يجر بعد النقي في مثل (وما ربك بظلام للعبيد) . ومعنى ذلك أنه ينصب تارة ، وقد يجر بعد حروف الإضافة الزائدة تارة أخرى .

وأما باب إن وأخواتها فالاسم المنصوب فيه يُعربه مبتدأً منصوباً ، وكذلك الشأن في باب لا النافية للجنس ، ويؤيد ذلك أن النحاة أنفسهم يعترفون بأن

المبتدأ يجر بعد رب وأنحواتها ، وهى الواو والفاء ويل ، كما يجر أيضاً بعد الباء ومن الزائدتين ، فلماذا لا يعترفون بأنه ينصب بعد إن وأنحواتها ؟ يقولون إن هذه أكثر شبهاً بالفعل لأنها ثلاثية التركيب ، تم يليها مرفوع ومنصوب ! ولو استمروا مع قياسهم لأعربوا المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً ! . وهذا كله تمحل يجب أن نلغيه لأننا لا نُفيد منه شيئاً . أما باب كاد فاسمها نعرية فاعلاً ولا داعى للتأويل فيه . وأما باب ظن فلا داعى له ، لأننا ندرس فيه تعدى الفعل إلى مفعولين ، أصلها المبتدأ والخبر ، وكذلك الشأن فى باب أعلم وأرى مما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وكل هذا تشويش ، إذ يجب أن نضم هذين البابين إلى باب المفعول به ، حيث تبين هناك أنه يكون واحداً ، ومتعددًا . وأيضاً فكرة التعدى وال لزوم فى الأفعال يجب أن نسحبها من النحو ، لأنها تدل على العمل وترتبط به ، ولن يتعبنا ذلك ، ففى كتب النحو من يسميها على التوالى : واقعة وغير واقعة ، ومجاوزه وغير مجاوزة ، ومؤثرة وغير مؤثرة ، فلنختر لأنفسنا أحد هذه الاصطلاحات : وإذن فالأصل فى المبتدأ الرفع ، وقد ينصب فى باب إن ولا النافية للجنس ، ويجر فى باب رُبَّ ، أو إذا دخل عليه حرف من حروف الإضافة الزائدة ، والأصل فى الخبر أن يرفع ، وقد ينصب فى باب ما ولا الحجازيتين ، وإن فى لغة ضعيفة ، وقد يجر إذا دخل عليه حرف جر زائد . أما أبواب كان وكاد وظن وأعلم وأرى ، فيجب أن تُسحب كلها من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية ، ولن يضيرنا ذلك ، بل إنه يُفيدنا سلامة فى منطق التبويب الدقيق . أما ما يزعمه النحاة من أن ما بعد هذه الأفعال أصله ، فى المعنى ، مبتدأ وخبر ، فهو فلسفة تخرج عن طوق الناس الذين لا يبعدون فى التقدير والتأويل ، والذين يريدون أن يفهموا الأشياء كما هى فى حقيقتها ، لا كما

يفسرهما النحاة .

وليس هذا كل ما نفيد من إلغاء نظرية العامل ، فهناك أشياء أخرى كثيرة ، لعل أهمها أن نأخذ الفرصة لتنسيق الأبواب كما نريد ، ولعل من خير ما يوضح ذلك الأسماء التي لا تتون ، فإن النحاة يدرسونها في أبواب متباعدة ، إذ يدرسونها في باب الممنوع من الصرف ، وفي باب المنادى ، وفي باب لا النافية للجنس . وهذه الأبواب كلها ينبغي أن يُضمَّ بعضها إلى بعض ، لأنها تعالج حالا واحدة ، وهي الاسم الذي يُحرَّم التنوين ، ومن هذا الاسم ما يُحرَّم ذلك دائماً أبداً ، وهو الممنوع من الصرف ، ومنه ما يُحرَّم في حال خاصة ، كحال المنادى المفرد العلم ، واسم لا النافية للجنس . وقرن هذه الأبواب بعضها إلى بعض لا نُفيد منه فقط التجانس في التبويب ، بل نُفيد منه أيضاً أن نوحّد التفسير ، فإذا قلنا إن الاسم الممنوع من الصرف معرب ، قلنا أيضاً إن اسم لا النافية للجنس معرب ، وكذلك المنادى المفرد العلم ، وقد قال بذلك بعض الكوفيين ! . وإما أن نذهب هذا المذهب من الإعراب في الأبواب الثلاثة كلها ، أو نبنيها كلها ، فيكون الممنوع من الصرف مبنياً ، مثل اسم لا والمنادى المفرد العلم في رأى البصريين :

على أن هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو ؛ يلفتنا إلى أن الباب الواحد نفسه يجب أن ينسق تنسيقاً داخلياً ، بحيث تجمع فيه كل صيغه وصوره ، ولنضرب لذلك مثلاً باب الفاعل ، فإن النحاة يقفون عند صيغه العامة من تذكير وتأنيث ، وإعراب وبناء ؛ وإضمار وإظهار ، وإفراد وتثنية وجمع ، ولكنهم قلما وقفوا أو أشاروا إلى صيغه الخاصة ، حين يخرج من الرفع إلى الجر ، ومن المعروف أنه يمر بمن الزائدة بعد النفي والاستفهام في مثل (هل جاء من

أحد) وأيضاً فإنه يجر في عبارتين دائماً ، وهما (كنى بالله شهيداً) وصيغة التعجب في مثل (أسمع بهم وأبصر) . وينبغي أن يضم كتاب النحو بين دفتيه مثل هذه الصيغ الشاذة ، وأن يعنى بتفسيرها في بابها الذي يخصها ، ولا يؤجل ذلك إلى أبواب أخرى . ومن الشذوذ في باب الفاعل أيضاً مجيئه جملة ويجب أن نُصور ذلك فيه ، فنذكر أنه يأتي جملة باطراد بعد أن وأن ولو وما في مثل (يعجبني أنك مجتهد ، ويسر المرء ما ذهب الليالي) ، وقد يأتي جملة في غير هذه المواضع . قال تعالى : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنّه) وقال جل وعزّ : (وتبين لكم كيف فعلنا بهم) . وعلى العموم نجتمع في الباب صور صيغه ، شاذة وغير شاذة ، ابتغاء رسمه رسماً دقيقاً ، لا أن نتركها مبعثرة بين أبواب متفرقة . ولعل مما يصور ذلك تصويراً واضحاً باب التمييز ، فإن النحاة يفتحون له باباً خاصاً في كتب النحو ، ولكنهم لا يجمعون فيه كل صوره ، ولذلك كنا نجد أبواباً أخرى مفتوحة في هذه الكتب ، وهي تدرس صوراً من صور التمييز ، كباب العدد ، وباب اسم التفضيل ، وباب فعل التعجب ، وباب نعم وبئس ، وباب كم وكذا . وليس هذا فقط ، فإن هناك صوراً له قلماً عرضوا لها ، مثل صورته بعد الفعل اللازم ، والصفة المشبهة ، وبعد الضمير في مثل (لله درّه فارساً) . وهذه الصور كلها ينبغي أن تجمع في باب التمييز ، مع صور المكايل والموازن والمساحة ، حتى يفهم الباب ، ولا يمزق هذا التزيق في كتب النحو . وإن من الواجب أن نضم لها صورة الاختصاص في مثل (نحن العرب أكرمُ الناس للضيف) ، إذ الأقرب للعقل والمنطق أن تكون كلمة العرب تمييزاً لا مفعولاً به لفعل محذوف ، فقد ألغيت من تصنيفنا فكرة العامل المحذوف ، وأصبحنا أحراراً أن نُعرب حسب وظيفة الكلمة في الجملة . وما

لا شك فيه أن كلمة العرب يان وتميز لكلمة (نحن) .

وعلى هذا النمط نستطيع أن نصنف النحو تصنيفاً جديداً قائماً على الدقة في التبويب من جهة ، ثم على جمع صور الباب فيه وصيغه وأحواله من جهة أخرى . وإنا لنؤمن إيماناً قاطعاً بأن هذه هي الطريق الطبيعية لتيسير النحو وتسهيله . وأظن أننا لسنا في حاجة إلى أن نبدي ونعيد في أن النحو العربي ليس صعباً من حيث هو ، وإنما الصعب فيه هو طريقة تصنيفه ، فإن الحالة الواحدة لا نجدها في مكان بعينه ، وإنما نجدها مبعثرة في أمكنة متفرقة . وقد كان لنظرية العامل التي ألقاها ابن مضاء شأن في هذه البعثة ، وما يطوى فيها من تشعب واضطراب . وما دما قد تخلصنا من هذه النظرية ، فقد وجدت أمامنا الفرصة لتسوية أبواب النحو على الصورة التي نريدها ، ولعل مما يصور ذلك بعض التصوير باب المضاف إليه ، فهو قلق في كتب النحو العربي ، وقد كان يحسن بالنحاة أن لا يضطربوا في موضعه ، وأن يضعوه مع أبواب توابع المفردات أو تالياً لها ، لأن المضاف إليه أشبه بالتابع وإن لزم الجر ، (فثلاثة أقلام) مثلاً واضح فيها أن أقلام تابعة لثلاثة ، ومن الممكن أن نقول (الأقلام الثلاثة) وهي حيثند تعرب صفة أو بدلا !

ومبها يكن فإن المسألة أصبحت في هذا التصنيف الجديد للنحو أن نضم كل لفق إلى لفقه ، وما أرتاب في أن من حق أن أقول : إن هذه هي الطريق الطبيعية لتيسير النحو العربي ، وهو تيسير تُعدُّ له فكرة ابن مضاء في إلغاء العامل ، لأنها تفك أو تحل أبواب هذا النحو ، وتعطى الفرصة لتركيبها في تصنيف جديد ، يُسَوِّقُ فيه الباب الواحد تنسيقاً دقيقاً ، بحيث يصبح النحو آلة محكمة لرصد الظواهر النحوية في لغتنا العربية .

منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات

هذا هو الأصل الثاني الذي نستطيع أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفاً جديداً ، وهو أصل ناقشه ابن مضاء - على نحو ما مر بنا في غير هذا الموضع - وأثبت أنه ضرورة من ضرورات فهم الأساليب العربية فهماً دقيقاً . فنحن لا يصح لنا أن نعدّل في صورتها حسب أهواء النحاة وما تفرضه عليهم نظرية العامل من التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات .

وإذا أخذنا نطبق هذه الفكرة عند ابن مضاء على أبواب النحو العربي لاحظنا أنها تريحنا من ثلاثة أشياء ، وهي إضمار الممولات ، وحذف العوامل ، وبيان محل الجمل والمفردات مبنية أو مقصورة أو منقوصة . أما إضمار الممولات فنقصدها بها الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستتراً جوازاً أو وجوباً ، وهو استتار وهمي لا دليل عليه ، ألسنت ترى مثلاً في (زيد قام) أن من التكلف اعتبار (قام) بها فاعل مستتر يعود على (زيد) ، وزيدٌ معنا في الجملة ، ولا داعي لتقديره مع وجوده ، وقد مر بنا أن ابن مضاء يرى أن الفعل يدل بمادته على الفاعل حين لا يوجد ، فهو يدل على الحدث والزمان كما يقول النحاة ، ويدل أيضاً عنده على الفاعل حين يحذف . ويتضح هذا في الفعل المضارع في مثل (أعلم ونعلم) فهو بمادته يدل على الفاعل . ولماذا نعرب (أعلم) مثلاً فعلاً مضارعاً ، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنا ، وما دام مستتراً وجوباً ، فلماذا نتحدث عنه ، وهو لا يمكن ظهوره ؟ أليس خيراً من ذلك قولنا إن (أعلم) فعل مضارع للمتكلم ، ونسكت ؟ وبذلك لا نُحيل شخصاً على شيء لا يفهمه أو قل على عبارة نحفظها له ، وهي قول النحاة (الفاعل ضمير

مستتر جوازاً أو وجوباً تقديره هو أو أنا ونحو ذلك) . ولماذا هذا التقدير ؟ وماذا تُفيد منه غير الإحالة على اللامنظور في الصيغ ؟ . قد يقول قومٌ وأين فاعل الفعل ؟ إذ كل فعل لابد له من فاعل ؟ فنقول إننا ألغينا نظرية العامل من أجل ذلك ومثله ، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل فاعل ، فقد يوجد الفعل ومعه الفاعل ، وقد يوجد ويحذف الفاعل ، لأنه يدل عليه حينئذٍ بنفسه . وجمالُ هذه الفكرة لا يتضح في مثل (زيد قام) فقط ، بل هو يتضح أكثر في أبواب معروفة في النحو لا يكاد يتبين فيها الإنسان الفاعل ، كأبواب التعجب في مثل (ما أحسن السماء) فإن هذا التعبير يعرب على النحو الآتي : « ما نكرة بمعنى شيء ، أو اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ ، وأحسن فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره هو يعود على ما ، والسماء مفعول به » . ولا يمكن أن يتصور الإنسان هذا الفاعل المضمر ، لأن المسند إليه في الواقع هو السماء ، إذ تستطيع أن تقول (حَسُنْتَ السماء) وأنت تريد التعجب كما تقول (ما أحسن السماء) ، وخيرٌ من ذلك أن نجرى مع ابن مضاء فنقول (أحسن) فعل ماضٍ و (السماء) مفعول به ولا نتحدث في الجملة عن الفاعل ما دام لم يأت في العبارة . ومثلُ التعجب في صعوبة تصور الفاعل المضمر إعرابهم لأفعال الاستثناء : خلا ، وعدا ، وحاشا ، في مثل (قام القوم ما خلا زيدا) ، فإنهم يقولون فاعل (خلا) ضمير مستتر وجوباً ، تقديره هو ، يعود على البعض المفهوم من الكلام ! وما أغنانا عن كل هذا التأويل ! . والمسألة أبسط من كل هذا الذي يزعمون ، وتفسيرُها أن الفاعل إما أن يذكر ، وهذا واضح ، وإما أن يحذف في مثل زيد قام ، وقد يحذف وجوباً في الفعل المضارع الخاص بالتكلم والتكلمين والمخاطب وفي صيغة

التعجب ، وفي نعم وبئس ، وفي باب الاستثناء ، وفي مثل (ليس إلا) ، وفي باب التنازع مثل (قام وقعد الناس) ، وهو حين يحذف في هذه الصيغة لا نتحدث عنه ، لأنه لا داعي إلى أن نحيل على أشياء لا يراها الناس في الصيغة التي يقرءونها ، أو يكتبونها .

وهذا هو أول جانب في النحوي يربحنا منه منع التأويل والتقدير . أما الجانب الثاني وهو حذف العوامل فقد ناقشه ابن مضاء في متعلقات المجرورات ، إذ لاحظ أن زعم النحاة في مثل (زيد في الدار) أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف ، تقديره مستقر ، أو استقر ، وهو الخبر ، زعم لا داعي له ، إذ يكفي أن نقول إن الجار والمجرور خبر ، ولا داعي لهذا التحل ، وهذا نفسه ينبغي أن نُطبقه على الظرف ، فلا نعلقه بمحذوف ، كما يصنع النحاة ، بل نُعطيه هو الوظيفة التي يؤديها ، فمثل (زيد عندك) ليست (عندك) متعلقة بمحذوف ، تقديره مستقر وهو الخبر ، بل هي نفسها الخبر ، ولا حاجة مطلقاً لأن نُحدث تأويلاً في الجملة لا تدل عليه . ومعنى ذلك أننا سنعمد في التصنيف الجديد للنحو أن نكون قريبين من عقول الناس ، فلا نُحملهم تأويلاً بعيداً ، لا ضرورة له ، حتى لا نتعب عقولهم ، فيما لا يغني شيئاً .

وكما ناقش ابن مضاء باب المجرورات ناقش نواصب المضارع التي تعمل ، وهي محذوفة ، في مثل (ما تأتينا فتحدثنا) إذ يقدر النحاة الفعل الثاني منصوباً بأن مضمرة وجوباً . وهو تقدير لا دليل عليه ولا برهان ، في العبارة نفسها ، وإنه ليكفي أن نقول إن الفعل المضارع منصوب هنا ، لأن هذا مكان من أمكنة نصبه ، لا لأن هناك عاملاً عمل فيه النصب ، وهو عامل لا نراه في الصيغة ، وإنما نقدره تقديرًا . وما من ريب في أن دماذ صاحب أبي عبيدة - على نحو ما

مربنا في غير هذا الموضع - كان على حق حين نبا عنه فهم هذا الباب ، حتى
كاد يحن . وسنريح الناس في التصنيف الجديد للنحو من هذا الجنون ومن كل
هذه التأويلات التي انصبّت من نظرية العامل ، بل لقد ألغينا هذه النظرية ،
بل قل ألغينا المفتاح الذي تنصبّ منه مثل هذه التأويلات والتقديرات .
وليس هذا كل ما يريحنا منه ابن مضاء في إلغاء فكرة العوامل المحذوفة ،
فهناك أبواب أخرى كثيرة فتحها النحاة لدراسة العوامل المحذوفة ، يريحنا منها
ابن مضاء ، وعلى رأسها باب الاشتغال ، وقد تقدم رأيه في إعراب مثل (زيداً
ضربه) ، وأن كلمة (زيداً) تُنصب ، إذا عاد عليها ضمير منصوب ، أو
متصل بمنصوب . ومعنى ذلك أننا نعرب (زيداً) مفعولاً به ، ولكن لا نقدر له
عاملاً محذوفاً . ومثل الاشتغال في ذلك باب التحذير والإغراء ، وباب المصادر
المنصوبة في مثل (ضرباً) ، وباب النداء في نحو (يا عبد الله) ، فعبد الله
منادى منصوب ، ولا حاجة لقول النحاة : إنه منصوب بفعل محذوف ،
تقديره أدعو أو أنادى ، كما لاحظ ابن مضاء نفسه . على أن هذه الأبواب التي
يتحدث النحاة فيها عن الفعل المحذوف ، تلفتت إلى ظاهرة مهمة في اللغة
العربية ، وهي أنها لغة موجزة ، وأنها كثيراً ما تأتي بكلمات مفردة تؤدي بها
أفكاراً ، ومن أجل ذلك كنا دائماً نجد في كتب النحاة حديثاً مكملًا للأبواب ،
عن الحذف الذي يعترى عبارات الباب ، ففي المبتدأ والخبر يتحدثون عن حذف
المبتدأ ، كما يتحدثون عن حذف الخبر ، وفي باب كان يتحدثون عن حذفها
وحذف اسمها تارة ، وحذف خبرها تارة أخرى ، وفي باب (إن) يتحدثون عن
حذف اسم (أن) المخففة من الثقيلة ، وفي باب لا النافية للجنس يتحدثون عن
حذف خبرها ، وكذلك يتحدثون في باب ظن وأعلم وأرى عن حذف

المفاعيل ، كما يتحدثون في باب المفعول المطلق عن حذف الفعل ، ويتسع الحذف اتساعاً شديداً في هذا الباب ، إذ تكثر صيغه كثرة مفرطة . وقلما تجد صيغة لا يحذف منها الفعل ، فالمفعول به قد يأتي بدون فعل ، والحال قد تأتي بدون فعل ، وكذلك النعت المقطوع .

وإن من الواجب أن تُضمَّ هذه الصيغ بعضها إلى بعض ، ويُفرد لها باب خاص ، نسميه باب الصيغ الشاذة ، أو نسميه باب شبه الجملة ، وهو اصطلاح كان يطلقه النحاة على الظرف والجار والمجرور ، ليدلوا به على أن جملتها ناقصة ، إذ ينقصها العامل - في رأيهم - الذي يعلقون به الظرف والجار والمجرور ، وقد حذفنا نظرية العامل ، فأصبح باب المجرورات والظروف لا يحتاج إلى هذا الاصطلاح . وإنه ليحسن أن نبقى عليه ، لندل به على الصيغ الشاذة في العربية ، ففي إعراب مثل (لولا دعاؤكم) لا تُعرب (دعاؤكم) مبتدأً مرفوعاً ، والخبر محذوف ، والتقدير موجود ، كما يقول النحاة ، لأن هذا يعود بنا إلى التقدير والتأويل . وإنما نكتفي في ذلك بأن نقول (دعاؤكم) شبه جملة مرفوعة . وهذا نفسه يتيح لنا أن ننظم الباب في شكل دقيق ، بحيث تجمع فيه أشباه الجملة المرفوعة وأشباهها المنصوبة والمجرورة ، وندل على مكانها في العربية بذكر صيغها ومواضعها . وهذا ليس شيئاً عسيراً مناله ، بل إن مناله قريب ، فقد فتح النحاة لبعضه أبواباً ، وهي أبواب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء ، أما بعضه الآخر فبعثوه في كتب النحو وفي أبوابه ، وهو لا يكلفنا أكثر من جمعه ، والدلالة على صيغه دلالة واضحة .

وإن من يجمع شتات هذه الصيغ في النحو ، يستطيع أن يقسمها ثلاثة أقسام : شبه جملة مرفوعة ، وأخرى منصوبة ، وثالثة مجرورة . أما المرفوعة

فتنقاس في صيغ معروفة ، وهي بعد لولا مثل (لولا دعاؤكم) وفي جواب الاستفهام مثل (من قام ؟) ، فيقال (زيد) ، وفي جواب الشرط مثل (إن تصنع ذلك فخير) ، وفي القسم مثل (لعمرك لأفعلن) ، وفي المصادر المرفوعة التي تجرى مجرى الأمثال نحو (صبر جميل) ، وفي صيغة النعت المقطوع ، نحو (رأيت زيدا الفاضل) ، برفع الفاضل ، وفي صيغة المتعاطفين المرفوعين المكتفين بنفسها ، مثل (كلُّ رجل وعمله) ، ثم في صيغة النداء المرفوعة في مثل (يا زيد) .

أما شبه الجملة المنصوبة فتتنقاس في صيغ أخرى ، منها صيغة الاشتغال ، وصيغة التحذير ، وصيغة الإغراء ، وصيغة النداء المنصوب ، في مثل (يا عبد الله) . ثم هي بعد ذلك تأتي بعد لات في مثل ولات حين مناص ، وفي المتعاطفين المنصوبين المكتفين بنفسها مثل (امرأ ونفسه ، وشأنك واللعب ، ورأسك والحائط ، وأهلك والليل) . وهذه الأمثلة أشبه ما تكون بالأمثال . ويكثر مجيء شبه الجملة المنصوبة في المصادر ، خبرية وغير خبرية ، ومرجع ذلك الاستعمال ، إذ نرى المصدر المنصوب يستعمل كجملة خبرية ، مثل (حمداً وشكراً وكرامة ومسرة) ، كما يستعمل كجملة إنشائية ، في الدعاء مثل (سبحانك وغفرانك وسقياً لك ورعياً وسحقاً وتُعذاً) ، وفي الأمر مثل (ضرباً وعملاً) ، وفي القسم مثل (عمرك الله) . ثم في أمثلة خاصة يقدرها النحاة مصادر ، نحو ويح به بمعنى رحمة له ، وويله بمعنى حسرة عليه ، ومثل ذلك كلمات مثناة خاصة ، وهي ليك ، ودوايك ، وحنانك . وكما يأتي المصدر شبه جملة منصوبة ، كذلك تأتي الصفة في الاستفهام مثل (أتميماً مرة وقيساً أخرى ، وأقائماً وقد قعد الناس) ، وفي جواب الاستفهام مثل

(أَيْحَسْب الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى قَادِرِينَ) ، وَفِي مِثْلِ (هُنِيئًا مَرِيئًا ، وَأَخَذَتْهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا) .

وإن الاستمرار في جمع هذه الصيغ وتعيينها في أمثلتها وهيآت عباراتها ، ليطلعنا على حقيقة العربية ، وميلها إلى الإيجاز الشديد ، وهي من أجل ذلك تعبر بالكلمة المفردة المرفوعة ، أو المنصوبة ، عن الجملة . وقد يحدث أن تكون شبه الجملة من كلمتين ، إحداهما مرفوعة والأخرى منصوبة ، ويكثر ذلك في باب المتعاطفين ، مثل (هذا ولا زعماتك) أى لا ما تزعم ، إذ يمكن أن تكون (هذا) مرفوعة و (زعماتك) منصوبة ، ويطرد هذا في تعبير أمّا المشهور ، وهو قولهم (أما علماً فعالم) ، كما يطرد في تعبير إنّ المعروف ، في مثل (إنّ خيراً فخير وإنّ شراً فشر) . وما من ريب في أن جمع هذه الصيغ الشاذة ، وإفرادها في باب خاص لدرسها ، يطلع الناس عليها بصورة هي خير من الصور المتبعة في كتب النحو ، إذ يوزعونها على أبواب مختلفة ، ثم تراهم بعد ذلك يجعلونها محور المعرفة في النحو ، فإذا أرادوا أن يُربكوا شخصاً ، أو يسخروا من معرفته في النحو ، سألوه في لغز من هذه الألغاز . وإن من الخير أن تُجمَعَ ، وأن نواجهها بالدرس في هذا الباب ، الذي نسميه باب شبه الجمل ، أو باب الصيغ الشاذة .

وكما تأتى شبه الجملة مرفوعة ومنصوبة ، تأتى مجرورة في أمثلة محدودة ، وذلك في القسم مثل (والله) ، وبعد لولا في مثل (لولاي ولولاك) ، وبعد هل في مثل هل من رجل ، وما في مثل ما من رجل . وما أرتاب في أن درس هذه الصيغ على هذا النمط خير من درسها على نمط النحاة القديم ، الذي يكثر فيه من التأويل ، وبيان العوامل المحدوفة . ولن يضير اللغة ، من حيث

هي ، أن نهمل هذا التأويل ، وما فيه من بعد في التعسف والتقدير ، بل من المؤكد أننا حين نصنع هذا الصنيع ، نفيد أنفسنا التعرف على هذه الصيغ الشاذة تعرفاً دقيقاً ، إذ نجتمعها تحت أعيننا في باب خاص ، ونحاول درسها درساً منظماً ، يكشف لنا عن هيئاتها ووجوهها .

وليس هذا كل مانكسبه من منع التأويل والتقدير ، في تصنيفنا الجديد للنحو ، فهناك جانب ثالث لم نتحدث عنه حتى الآن ، وهو جانب التأويل في محل الجمل وفي المفردات : مقصورة أو منقوصة أو مبنية ، إذ نرى النحاة حين يعربون جملة يتساءلون ما محلها ؟ هل محلها الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو ليس لها محل ؟ فمثل (زيد يسافر أبوه) يقولون إن جملة (يسافر أبوه) في محل رفع خبر لزيد ، ومثل (جاء زيد الذي رأيناه أمس) يقولون إن جملة (رأيناه أمس) لا محل لها من الإعراب ، صلة الذي ، وهكذا يقسمون الجمل إلى جمل لها محل ، وجمل لا محل لها ، ثم يعددون النوعين ، فالجمل التي لا محل لها هي جملة الصلة ، والجملة الابتدائية ، والجملة المفسرة ، والجملة الاعتراضية ، وجملة جواب الشرط أحياناً ، وجملة جواب القسم . وبقية الجمل - على العكس - ذات محل ، فجملة الخبر محلها الرفع ، وكذلك جملة المبتدأ في نحو (وأن تصوموا خير لكم) ، ومثلها جملة الفاعل ، ونائب الفاعل ، والصفة إذا تبعته مرفوعاً ، فإن تبعته منصوباً كان محلها النصب ، وكذلك إن تبعته مجروراً كان محلها الجر ، أما جملة الحال والمفعول به فمحلها النصب . وأما جملة المضاف إليه فمحلها الجر . وهذا كله عناء ينبغي أن نتفیه من النحو ، لأننا لا نفيد منه سوى حفظ اصطلاحات تُشوش على عقولنا ، وتدخلنا في ضباب لا آخر له . وأولى من ذلك أن نقول إن هذه الجملة خبر ، أو

نعت ، أو حال ، وهلم جراً مكثفين بذلك ؛ لأننا لا نفيد مما وراءه شيئاً .
ويدخل في ذلك منع التأويل في جمل أن ، وأن ، ولو ، وما ، ونحوها ،
مما يؤول النحاة الجملة فيه بمصدر ، فمثل (يعجبني أنك مجتهد) يقدر أن
وما بعدها في تأويل مصدر فاعل ليعجبني ، والتقدير (يعجبني اجتهادك) ،
ومثل (أنك سافرت حسن منك) يقدر أن وما بعدها في تأويل مصدر
مبتداً ، والتقدير (السفر حسن منك) . وهذه التأويلات كلها لا داعي لها ، بل
يجب أن نفيها من النحو ، لأنها لا تفيدنا إلا تصعيباً فيه ، وإنه ليكن أن نقرر
في كل باب أنه يأتي مفرداً ، ويأتي جملة ، ونورد الأمثلة التي تصور ذلك
تصويراً واضحاً ، دون احتياج إلى هذا التقدير ، الذي لم تقصد إليه اللغة ، ولم
يقصد إليه أصحابها ، ولو أرادوا التعبير بهذه المصادر المقدرة لعبروا بها ،
ولكنهم أرادوا التعبير بهذه الجمل كما هي ، فينبغي أن نحترم لهم إرادتهم ،
مادامت هذه الإرادة لا تكلفنا شيئاً .

وإذا كنا قد منعنا التأويل والتقدير في الجمل ، فينبغي أن نمنعه أيضاً في
المفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية ، حين تقع مبتدآت أو أخباراً أو فاعلات
أو مفعولات ؛ إذ من الواجب أن نكتفي هنا أيضاً ببيان وظيفة الاسم المبنى ،
فنقول إنه مبتداً ، أو فاعل أو نحو ذلك ، ولا نستمر ، فنقول : إنه مرفوع مثلاً
بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، أو بضمة مقدرة على الواو
منع من ظهورها الثقل ؛ أو نقول إنه في محل رفع ، لأنه مبني . وماذا نفيد من
إعراب مثل (هو) في قول القائل (هو محمد) إذ تزعم أن هو مبنية على الفتح
في محل رفع مبتداً ؟ ألم يكن يكفي أن نقول : إنها مبتداً مبني ، ونضع قاعدة ،
وهي أن المبنيات لا تعدل في الكلام ، لأنها لا تخضع لنظرية الإعراب ، بل

هي تلزم حالا واحدة في شكل آخرها ، وهي من أجل ذلك تسمى مبنيات .
وينبغي أن نعرف أنه ليس كل ما نُفِيدُهُ في تصنيفنا الجديد للنحو ، من إلغاء
التفكير في محل المفردات المبنية خاصة هو أن نكتفي فيها ببيان وظائفها ، بل
إن هناك فائدة أخرى لعلها أجلّ شأنًا وأكثر خطرًا ، وهي أن لا نعربها ، حين
لا توجد حاجة إلى إعرابها . ويتضح هذا في أدوات الشرط ، فقد درج النحاة
على إعرابها بدون حاجة واضحة إلى ذلك ، ونحن لانذكر إعرابهم لإذا فيها
خاصة ، حتى نبسم ، إذ يقولون : « إذا ظرف لما يُستقبل من الزمان ، خافض
لشرطه ، منصوب بجوابه » . ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نفكر في عبارة (إذا
سافرت سافرتُ معك) على هذا النحو من التفكير ، فتزعم أن (سافرت)
الثانية هي العاملة في الظرف ، وأن (سافرت) الأولى مضافة إليه . والمسألة
ليست أكثر من أداة شرط ، دخلت على فعلين ، وكان ينبغي أن نكتفي بذلك
ولكن أين تذهب نظرية العامل ؟ وأين يذهب التقدير والتأويل ؟ إنه لا بد أن
نفسر كل شيء في اللغة تفسيرًا نحويًا ، حتى ما لا يحتاج إلى تفسير . وهل من
شك في أننا لا نحتاج في أدوات الشرط إلا أن نعرف أن المضارع يسكن بعد
هذه الأدوات ، لا لأنها عاملة فيه ، ولكن لأن هذا موضع من مواضع
تسكينه . وحسبنا أن نعرف ذلك ، دون حاجة إلى بيان محل جواب الشرط ،
فضلا عن اختلاف النحاة في أداة الشرط ، وهل تعمل في الشرط والجواب
جميعاً ؟ أو أنها هي والشرط عملاً في الجواب معاً ، كما تعمل النار في القدر ،
وفيا في القدر ، فهي تؤثر في القدر بلا واسطة ، وفيا فيه بواسطة . ونحن في
غنى عن هذا كله ، لأنه لا يفيدنا شيئاً في إيجاز النطق بالعربية ، ونحن أيضاً
في غنى عن إعراب أدوات الشرط جملة ، وماذا نكسب من إعراب (مَنْ) في
الرد على النحاة

قولنا (مَنْ يَقيمُ أَقيمُ معه) حين نَزعمُ أَنَّ (مَنْ) مبتدأ ، ثم نَضطرب هل خبرها فعل الشرط ، أو هو الجواب ، أو هما معاً ؟ !

ومن الأمثلة التي تفسر تفسيراً دقيقاً فساد مثل هذه التقديرات ، « كم الاستفهامية » فإن النحاة يعربونها في مثل (كم رجلاً جاءك) مبتدأ ، وفي مثل (كم رجلاً رأيت) مفعولاً به ، وفي مثل (كم ضربةً ضربت) مفعولاً مطلقاً ، وفي مثل (كم يوماً صُمت) مفعولاً فيه ، وفي مثل (بكم رجلاً مررت) مجرورة . ولو أننا لم نعرف ذلك كله ، واكتفينا بأن نعرف أَنَّ (كم) في هذه الأمثلة استفهامية ، لما نَقَصنا شيئاً في نطقنا .

ومثل كم الاستفهامية في فساد هذه التقديرات « أَنَّ المخففة من الثقيلة » إذ يزعم النحاة أَنَّ اسمها ضمير الشأن محذوف ، وهو دائماً محذوف في رأيهم ، ولو أطلوا النظر في هذا الحذف الدائم للاسم ، لعرفوا أَنهم أسرفوا على أنفسهم فيما تصوره من حذف له وتقدير ، بل ذهبوا إلى أَنَّ « أَنَّ » هذه أداة ربط بين الجمل لا أقل ولا أكثر . ولو أَنهم ذهبوا هذا المذهب لأدركوا أَنها لا تختلف في شيء عن « أَنَّ المفسرة » و « أَنَّ المصدرية » التي يليها المضارع المنصوب ، فهي جميعاً شيء واحد ، يؤدي وظيفة واحدة ، هي وظيفة الربط .

والحق أَنه ينبغي أَنَّ لا نعرب من أجل الإعراب نفسه ، فهو ليس غاية تقصد لذاتها ، وإنما نعرب لأجل تصحيح لساننا ونطقنا ، وما دام إعرابُ أداة لا يفيدنا شيئاً في لساننا ولا في نطقنا ، فينبغي أَنَّ لا نقف عنده ، ولا نفكر فيه . وما أرتاب في أَنَّ ذلك ومثله ينبغي أَنَّ يُتَفَقَى من النحو ، حتى تستقيم مسائله على الجادة ، وحتى تدخل في عقولنا وأفهامنا دخولاً طبيعياً ، لا عنت فيه ، ولا مشقة .

وأكبر الظن أنه قد اتضح الآن ما نزعمه ، من أننا حين نُطبّق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء ، من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات ، كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل ، نستطيع أن نُصنّف النحو تصنيفاً جديداً ، يحقق ما نبتغيه من تيسيرات قواعد تيسيراً محققاً ، وهو تيسير لا يقوم على ادعاء النظريات ، وإنما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية ، وبحثها بطريقة منظمة ، لا تحمل ظلماً لأحد ، وإنما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدّها الناس ، إلى النحو العربي في العصر الحديث . والله يَهْدِي إلى سواء السبيل .

شوقي ضيف

كتاب الرد على النحاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[فاتحة الكتاب ^(١)]

قال الشيخ الفقيه القاضي الأعدل ، العالمُ الناصر المحقق الأحفل ،
أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي ، أدام الله بركته ، ونور
بنور الإيمان خَلده ، وفسح أجله ، ونفعه بالعلم الذي حمّله :
الحمدُ لله على ما منَّ به من الإيمان ، والعلم باللسان ، الذي نزل به
القرآن ، والصلاةُ على نبيه الداعي إلى دار الرضوان ، وعلى آله وصحبه
والتابعين لهم بإحسان . وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم ، المهديّ المعلوم ،
وعن خليفته : سيدنا أمير المؤمنين ، الوارثين مقامه العظيم . وأُصِلُّ الدعاء
لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مُبْلِغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكميل
والشّيم .

أما بعد فإنه حمّلي على هذا المكتوب قولُ الرسول ﷺ : الدينُ
النصيحة ، وقوله : من قال في كتاب الله برأيه فأصاب ، فقد أخطأ ، وقوله :
من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار ، وقوله : من رأى منكم
منكراً فليُغيِّرْه بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه .
وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن إن كان ممن يَجْتَاطُ لدينه ،

(١) لما كان الكتاب ليس فيه عناوين لموضوعاته ومسائله التي يناقشها ، رأيت أن أضيف إليه
عناوين تكشفه ، وسيراها القارئ دائماً بين هذين المعقوفين .

وبجعل العلم مزلّفاً له من ربه ، أن ينظر ، فإن تبين له ما نبينه رجع إليه ،
 وشكر الله عليه ؛ وإن لم يتبين له فليتوقف توقّف الورع عند الإشكال ؛ وإن
 ظهر له خلافه فليبين ما ظهر له بقول أو كتابة .

وإني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ
 كلام العرب من اللحن ، وصيانتهم عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي
 أمّوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا ؛ إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ،
 وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعّرت مسالكها ، ووهنت
 مبانيها ، وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها ، حتى قال شاعر فيها :

تَرْنُو بِطَرْفٍ سَاحِرٍ فَاتِرٍ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِيٍّ
 عَلَى أَنَّهَا إِذَا أُخِذَتْ الْمَأْخُذُ الْمَبْرَأُ مِنَ الْفُضُولِ ، الْمَجْرَدُ عَنْ الْمَحَاكَاةِ
 وَالتَّخْيِيلِ ، كَانَتْ مِنْ أَوْضَحِ الْعُلُومِ بَرَهَانًا ، وَأَرْجَحِ الْمَعَارِفِ عِنْدَ الْامْتِحَانِ
 مِيزَانًا ، وَلَمْ تَشْتَمَلْ إِلَّا عَلَى يَقِينٍ أَوْ مَا قَارِبَهُ مِنَ الظُّنُونِ .

ومثّل هذا المكتوب وكتب النحويين ، كمثّل رجال ، ذوى أموال ،
 عندهم الياقوت الراق ، والزبرجد الفائق ، والذهب الإبريز ، والورق التي
 برزت في الخلوص كل التبريز ، وقد خالطها من الزجاج الذي صُفّي حتى ظنّ
 زبرجداً ، والنحاس الذي عولج حتى حُسِبَ عسجداً ، ما هو أبهى منظراً ،
 وأعظم في مَرَأَى العين خطراً ، وأكثر عِدَّةً ، وأجدد جِدَّةً ، حتى صاروا بها
 ألّهج ، وظنّوا أنهم إليها أحوج ، فأتاح الله لهم رجلاً ناصحاً ، وناقلاً بصيراً ،
 فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النفيسة الموثقة ، فقال لهم : قال رسول
 الله ﷺ : الدين النصيحة ، وأنا أنصحكم للاقتناء ولا للاكتساب ،

ولكن لا ابتغاء الأجر من الله والثواب ، هذا الذى اتخذتموه عُدَّةً للدهر ،
وظننتموه أماناً من الفقر ، بعضه مال ، وبعضه كَمْعُ آل ، والياقوت يُحْتَبَرُ
بالنار ، فيزيد حُسْنًا بالاختبار ، والزجاج لا يَثْبُت للنار ولا يَصْبِر عليها ،
والزبرجد يُذَيَّبُ أَعْيُنُ الْأَفَاعِي إذا أُدْنِيَ إليها . وطَفِقَ يأخذ معهم فى هذه
الأساليب ، ويأتيهم فيها باذلاً جهده ، ومستنفراً جُنْدَه ، بالغرائب
والأعاجيب ؛ ليوقع لهم اليقين ، بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين^(١) ،
فبعضهم أثنى وشكر ، وأتمر لما أمر ، واستبدل بما يَغُرُّ وَيَضُرُّ ، ما ينفع لدى
اللزبات^(٢) ويسر ، وبعضهم تهاون بمقاله ، واستمر على حاله ، فعجمهم
الزمان عَجْمَةً ، وضغمتهم الحوادث ضَغْمَةً ، وأصابت مدينتهم^(٣) أزمة ، فن
حزم ، وعمل منهم بما علم ، تخلص منها تجلَّص الشهاب من الظلماء ، ومن
أعرض عنه ، وأنف منه ، هلك هلاك العجماء فى الفيفاء ، عند عدم الرعى
والماء .

وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه ،
واستعاض من تلك الظنون - التى ليست كظنون الفقه - التى نصبها الشارع
ﷺ أمانةً للأحكام ، ولا كظنون الطب التى جرَّبت ، و [هى فى^(٤)]
الغالب نافعة ، فى الأمراض والآلام - العلوم الدينية ، السمعية منها والنظرية ،
التي هى الجنة ، والهادية إلى الجنة ، فقد نفعه الله بالتعليم ، وهداه إلى صراط

(١) فى ت (مخطوطة التيمورية) وخ (مخطوطة الخليلية) : يمين . ويمين : يكذب .

(٢) اللزبات : الشدائد .

(٣) فى ت وخ : مدينتهم .

(٤) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت وخ .

مستقيم . وأما من اقتصر كل الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنة ،
ولا ترجع عن نار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق عِلَل النحو ومسليات الأخبار ،
فقد أساء الاختيار ، واستحب العنى على الإيصار :

وما انتفاع أخى الدنيا بناظره إذا استوت عنده الأنوار والظلم
ولعل قائل يقول : أيها الأندلسي المسرور بالإجراء بالخلاء^(١) ، المضاهي
ب نفسه^(٢) الحقى^(٣) ذكاء وأى ذكاء ، أتراحم بغير عود^(٤) ، وتكاثر برذاذك
الجود^(٥) :

وابن اللبون إذا مائز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس^(٦)
هل أنت إلا كما قال :

كناطح صخرة يوماً ليقلقها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
أتررى بنحوى العراق ، وفضل العراق على الآفاق ، كفضل الشمس في
الإشراق ، على الهلال في المحاق ؟ وإنك أخمل من بقّة في شقّة ، وأخفى من
تينة في لبنة :

لو كان يخفى على الرحمن خافية من خلقه خفيت عنه بنو أسد

(١) هذا التعبير مأخوذ من مثل قديم وهو كل حجر في الخلاء يسر .

(٢) في ت : بفته وفي خ هكذا : بنفسه .

(٣) الحقى : العالم المستقصى لخفيات العالم ودقائقه ، يريد - فيما يظهر - سيويه الذى احتكر النحو
والنحاة من بعده ، وسيذكره ابن مقباء بوضوح في أول فصل من هذا الكتاب .

(٤) في المثل زاحم بعود أودع ، أى استعن على حزبك بأهل السن والمعرفة .

(٥) الجود : المطر الغزير النهر .

(٦) البيت لجرير ضربه مثلاً لمن أراد مقاومته في الشعر والفخر . ولز : شد ، والقرن : الحبل ،

والبازل : القوى من الجبال ، والقناعيس جمع قنعاس : الشديد .

فيقال له : إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد ، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد ، فليس هذا بعشك فادرجى ^(١) :
 خَلَّ الطريقَ لمن يَبْنِي النارَ بهِ وَابرُزَ بِرَزَّةٍ حيثَ اضطرَّك القَدَرُ ^(٢)
 وإن كنت من ذوى الاستبراء ^(٣) ، فى محل الاستبراء ^(٤) ، والاستناد ،
 حيث يجب الاستناد ، فانظر ، فتستبين لك الرُّغْوَةُ من الصريح ، ويتبين لك
 السقيم من الصحيح .

(١) مثل يضرب لمن يرفع نفسه فوق قلعه .

(٢) البيت الجريز ، وبرزة : أم عمر بن لجأ ، أحد خصوم جرير الذين هجاهم .

(٣) فى ت و خ : ذى الاستبداد وهو تحريف . والاستبراء : تقصى البحث فى الموضوع لقطع

الشبهة عنه . يريد : وإن كنت من أهل الرأى والتعميق فى البحث ، وأهل الاستناد أى الرواية ، فانظر .

(٤) فى ت و خ : الاستبداد .

فصل

[دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل]

قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه ،
وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه .

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ،
وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي^(١) ، وعبروا عن ذلك
بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب
الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب . ألا ترى أن سيويه^(٢) - رحمه الله - قال في
صدر كتابه : « وإنما ذكرت ثمانية مجاز^(٣) ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من

(١) يشير المؤلف هنا إلى رأى البصريين الذين يجعلون الفاعل مرفوعاً بالفعل والخير مرفوعاً بالابتداء في
حين يجعلون المبتدأ مرفوعاً بالابتداء . انظر كتاب سيويه (الطبعة الأولى بيولاقي) ٢٧٦/١ ، وانظر
المقتضب للمبرد (طبعة المجلس الأعلى للثئون الإسلامية بتحقيق الشيخ محمد عبدالحالقي عزيمة)
١٢٦/٤ ، وانظر الإنصاف لابن الأنباري (مطبع ليدن) ص ٢١ .

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي مولى بني الحارث بن كعب ، وهو أشهر تلامذة الخليل بن
أحمد في النحو ، وهو صاحب (الكتاب) الذي يقول القدماء : إنه لم يسبقه إلى مثله أحد من قبله ، ولم
يلحق به أحد من بعده . وعليه اعتمد النحاة في عصره وبعد عصره حتى العصر الحديث . ويختلف الرواة
في سنة وفاته ، فيقال إنها سنة إحدى وستين ومائة ، ويقال إنها سنة ثمانين ومائة . انظر ترجمته في تذهة
الألبا لابن الأنباري ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ، ومعجم الأدباء لياقوت ، ووفيات الأعيان
لابن خلكان وإنباه الرواة للقفطي .

(٣) يريد سيويه بالمجازي حركات أواخر الكلم ، وقد اعترض عليه بأن الحركات تجري ، والمجازي
يُجرى فيهن ، وأجاب السيرافي بجوابين : أحدهما أن أواخر الكلم تستقل من حركة إلى حركة ، فجعل =

هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ^(١) ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك ^(٢) فيه ؟ . فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ^(٣) بن جني وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه ^(٤) ، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجبر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله : لا لشيء غيره . وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول

=سيويه كل حركة مجرى لذلك وجمعها على مجارٍ ، وثانيها أن مجرى في معنى مجرى فهو مصدر والمصادر قد تجمع . انظر السيرافي على سيويه ، المجلد الأول ، الورقة ١٤ .

- (١) يقصد سيويه بالحركات الأربع التي يحدثها العامل ، النصب والرفع والجبر والجزم .
- (٢) يقصد سيويه هنا الحركات الأربع الأخرى الخاصة بالبناء ، وهي : الفتح والكسر والضم والوقف أو السكون . وقد غلط المازني سيويه في قوله على ثمانية مجارٍ ، لأن الميئات حركات أواخرها كحركات أوائلها ، وإنما الجري لما يكون مرة في شيء ثم يزول عنه ، والبنى لا يزول عن بنائه ، فكان ينبغي أن يقول على أربعة مجارٍ ، وهي الرفع والنصب والجبر والجزم ، ويترك ما سواه من ، وأجاب السيرافي بأن أواخر الكلم هي مواضع التغير ، فيجوز إطلاق كلمة مجارى عليهن ، وإن كان بعض حركاتهن لازماً .
- (٣) هو أكبر أئمة النحو بعد الخليل ومسيويه ، ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة بالموصل ، وتوفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ببغداد .

(٤) الخصائص لابن جني (طبعة دار الكتب المصرية) بتحقيق الشيخ محمد علي النجار ١٠٩/١ وما بعدها .

به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا يُنصَّب زيد بعد إن في قولنا (إن زيدًا) إلا بعد عدم إن . فإن قيل بمَ يُرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحَيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعلُ الإنسان وسائر الحيوان فعلُ الله تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يَقَعْل ، وقد تبين هذا في موضعه . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع .

فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب ، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها . قيل : لو لم يَسْقَهُم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب ، وحطُّه عن رتبة البلاغة إلى هُجَّة العيِّ ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسوِّحوا في ذلك ، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك .

[الاعتراض على تقدير العوامل المخلوفة]

واعلم أن المخلوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام : مخدوف لا يتم الكلام إلا به ، حُدِفَ لعل المخاطب به ، كقولك لمن رأيتَه يعطى الناس : (زيدًا) أى أعط زيدًا ، فتحذفه وهو مراد ، وإن أظهر تمَّ الكلام به ، ومنه قول الله

تعالى : (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) وقوله تعالى :
(وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ، قُلِ الْعَفْوَ) على قراءة من نصب وكذلك من رفع ،
وقوله عز وجل : (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا) . والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم
المخاطبين بها كثيرة جدًا ، وهي إذا أظهرت تمّ بها الكلام ، وحذفها أوجز
وأبلغ .

والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تامّ دونه ، وإن ظهر كان عيبًا
كقولك : (أزيدًا ^(١) ضربته) قالوا إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت
زيدًا . وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال
المتعدية ^(٢) إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ، ولا بد لزيد من ناصب
إن لم يكن ظاهرًا لمقدر ، ولا ظاهر ، فلم يبق إلا الإضمار . وهذا بناء على أن
كل منصوب فلا بد له من ناصب ! وياليت شعري ما الذي يضمرونه في
قولهم : (أزيدًا مررت بغلامه) وقد يقوله القائل منا ولا يتحصّل له ما يضمرونه !
والقول تام مفهوم ، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع : كل منصوب فلا بد
له من ناصب . فهذا القسم الثاني .

وأما القسم الثالث فهو مضمر ، إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل
إظهاره ، كقولنا : (يا عبد الله) ، وحكم سائر المناديات ^(٣) المضافة
والنكرات ^(٤) حكم عبد الله ، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره

(١) في ت و خ : إن زيدًا .

(٢) في ت : المتصرف وأصلحت في هامش خ : للتعدي ، كما صححت في الطبعة الأولى .

(٣) في ت و خ : المناجاة .

(٤) يريد النكرات غير المقصودة .

أدعو أو أنادى ^(١) . وهذا إذا أظهر تغير المعنى وصار النداء خبراً ^(٢) . وكذلك
النصب بالفاء والواو : ينصبون الأفعال ^(٣) الواقعة بعد هذه الحروف بأن ،
ويقدر أن مع الفعل بالمصدر ، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف
إلى مصادرها ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف . وإذا فعلوا ذلك
كله لم يرد معنى اللفظ الأول ! ألا ترى أنك إذا قلت : (ما تأتينا فتحدثنا)
كان لها معنيان : أحدهما (ما تأتينا فكيف تحدثنا) أى أن الحديث لا يكون إلا
مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث ، كما يقال : (ما تدرس
فتحفظ) أى أن الحفظ إنما سببه الدرس ، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ .
والوجه الآخر (ما تأتينا محدثاً) أى أنك تأتى ولا تحدث ، وهم يقدر أن
الوجهين : (ما يكون منك إتيان فحديث) وهذا اللفظ لا يعطى معنى من
هذين المعنيين ^(٤) .

وهذه المضمرات التى لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة ^(٥) فى
اللفظ ، موجودة معانيها فى نفس القائل ، أو تكون معدومة فى النفس ، كما أن

(١) عبارة سيويه فى الكتاب ٣٠٣/١ . اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار
الفعل المتروك إظهاره . وعبرة المبرد فى المقتضب ٢٠٢/٤ : اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته ،
وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك يا عبد الله ، لأن يا ، بدل من قولك أدعو عبد الله
وأريد .

(٢) أى بعد أن كان إنشاء .

(٣) فى ت و خ : هذه الأفعال .

(٤) انظر سيويه ٤١٨/١ وفصل المبرد الحديث عن المعنيين اللذين ذكرهما المؤلف ، انظر المقتضب

١٦/٢ .

(٥) فى ت : معروضة وأصلحت فى الطبعة الأولى .

الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ . فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول ، فما الذي ينصب إذن ؟ وما الذي يُضمَر ؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال . فإن قيل إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل ، وإن الكلام بها يتم ، وإنها جزء (١) من الكلام القائم بالنفس ، المدلول عليه بالألفاظ ، إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً ، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازاً ، لزم أن يكون الكلام ناقصاً ، وأن لا يتم إلا بها ، لأنها جزء منه ، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به ، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي (٢) . وقد فرغ من إبطال هذا الظن ييقين ، وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ يبين ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب ، وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما يُنصَب إنما يُنصَب بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى إما منطوقاً به ، وإما محذوفاً مراداً ، ومعناه قائم بالنفس ، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله ﷺ : من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ . ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نُهي عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل . والرأى ما لم يستند إلى دليل [حرام] (٣) . وقال ﷺ : من قال في

(١) في ت وخ : جزم .

(٢) ذهب البصريون إلى أن العامل في المفعول هو الفعل وذهب الكوفيون إلى أن الذي يعمل في المفعول هو الفعل والفاعل جميعاً ، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، انظر الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٠ .

(٣) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت وخ .

القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار. وهذا وعيد شديد ، وما توعد [رسول ^(١)] الله على فعله فهو حرام . ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل ، قد تبين بطلانه ، فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزداد في القرآن لفظاً غير المجموع على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أخرى ، لأن المعاني هي المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها .

[إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة]

فإن قيل فقد أجمع النحويون - على بكرة أبيهم - على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا ، فبعضهم يقول : العامل في كذا كذا ^(٢) ، وبعضهم يقول ^(٣) : العامل فيه ليس كذا ، إنما هو كذا ، على ما نفسره بعد إن شاء الله . قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذّاقهم ، ومقدم في الصناعة من مقدميهم ، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه ^(٤) : « اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فإذا ^(٥) لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد من

(١) زيادة للسياق ساقطة من ت و خ .

(٢) في ت و خ : وكذا .

(٣) في الأصل : يقول فيه ولم يتنبه ناسخ المخطوطة التيمورية إلى أن ناسخ الخليلية ضرب على كلمة فيه وقد حذفت في الطبعة الأولى .

(٤) انظر النص في الخصائص لابن جني ١٨٩/١ وما بعدها .

(٥) في الخصائص : فأما إن

يطاع أمره في قرآن ولا سنة ، أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله : أمتي لا تجتمع على ضلالة ، وإنما هو علم متزع من استقرار هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهج ، كان [خليل ^(١) نفسه وأبا عمرو فكره] إلا أنا مع هذا الذي رأيناه ، وسوَّغنا مرتكبَه ، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة - التي قد طال بحثها ، وتقدم نظرها ، وتنازلت أواخر على أوائل ، وأعجازاً على كلا كل - والقوم الذين لا يُشك في أن الله ، سبحانه وتقدسست أسماؤه ، قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب ^(٢) له والتعظيم ، وجعله بركاتهم ، وعلى أيدي طاعتهم ، خادماً لكتابه المتزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعوناً على فهمها ، ومعرفة ما أمر به ، أو نُهي عنه الثقلان [منهما ^(٣)] إلا بعد أن يتأهضه ^(٤) إتياناً ، ويثابته ^(٥) عرفاناً ، ولا يخلد إلى سائح خاطره ، ولا إلى أول نزوة من نزوات تفكره ، فإذا هو حذا على هذا المثال ، وياشر بإنعام تصفحه أحناء الحال ، أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معاز ^(٦) به ولا غاض من السلف - رحمهم الله - في شيء منه ، فإنه إذا فعل ذلك سُدَّ رأيه ^(٧) ، وشيخ

(١) في ت و خ : كان دليل نفسه والتصحيح والزيادة بالمقارنة على الخصائص ويقول الشيخ النجار في الهامش : يريد إمام نفسه كالخليل إمام الناس وكأبي عمرو بن العلاء في ذلك .

(٢) الترجيب : التوقيف . (٣) زيادة من الخصائص .

(٤) هكذا في الخصائص ، والكلمة مصحفة في ت و خ : ويتأهض الأمر : يقوم بحقه ويوفيه .

(٥) يثابت الأمر : يعرفه حق المعرفة .

(٦) معاز : مغالب .

(٧) هكذا في الخصائص و خ ، وفي ت : إذا فعل ذلك فإنه سُدَّ رأيه ، وهي مصححة في الطبعة الأولى .

[بالتوفيق] خاطره ، وكان للصواب مِثْنَةٌ ^(١) ، ومن التوفيق مِظَنَّة . وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ^(٢) : ما على الناس شيء أضر من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً . وقد قال أبو عثمان المازني ^(٣) : وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له ، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلاً ، وقال الطائي الكبير ^(٤) :

يقول مَنْ تَقَرَّعُ أَسْمَاعُهُ كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ !

فسمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : (هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ) ، فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتالو عن ماضٍ ، على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يُحْمَلُ عليه ، ولا يجوز ردُّ غيره إليه . وأما أنا فعندي أن في القرآن [من] مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع . قال المؤلف - رضى الله عنه - هنا قطعت نص كلامه ، لأنني أوردته ^(٥) وقصدي ^(٦) الإيجاز ، وإنما سقت قوله المتقدم اتباعاً لمن ألف الاتباع ، فذهب الجماعة في قول العرب (هذا جحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ) ما ذكره . واختار أبو الفتح أن

(١) مِثْنَةٌ : مِظَنَّة .

(٢) هو شيخ كتاب العصر العباسي ولد حول سنة ١٦٠ هـ وتوفي سنة ٢٥٥ هـ .

(٣) أحد أئمة عصره في النحو ، أخذ عنه المبرد وغيره ، وكان المبرد يقول : ما بعد سيويه أعلم بالنحو من المازني ، وله عنه روايات في المقتضب . توفي سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائتين .

(٤) هو أبو تمام الطائي .

(٥) في ت وخ : تواردته .

(٦) في ت وخ : وقصري ، وهو تحريف .

يكون على حذف^(١) المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وقال إن في القرآن نيفاً على ألف موضع ، وتقديره عنده (هذا جحر ضبٌ خرب جحره) فخرب نعت لضب ، كما يقال (هذا فرس عربيٌ قارح فرسه) فقارح نعت لعربي وصِف به ، وإن كان للفرس ، لأنه من سبيه ، فحذف الجحر الذي هو المضاف ، وهو فاعل مرفوع ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو الضمير العائد على الضب مقام الجحر ، فارتفع بخرب عنده . والضمير إذا كان فاعلاً باسم الفاعل ، أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، استكنّ فيها على مذهبيهم ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مطرد ، واستكنان الضمير في الصفة مطرد . لكن لقائل أن يقول لأبي الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ [فيها] كقوله تعالى : (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) . وأما في المواضع التي يُحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير ، وفكر طويل ، فلا يجوز حذفه لما فيه من اللبس على السامعين . وهذا من المواضع البعيدة ؛ والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة ، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف ، لأنه لو ظهر لكان قبيحاً ؛ لو قالت العرب : هذا جحر ضبٌ خرب جحره ، قبح ، لأنه عيٌّ من القول ، تغنى عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً ، فلما كان أصله هكذا ، ثم تُكَلَّف فيه مائِكلٌ من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بُعد . ثم إنه لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبين ، ولكنه حُذِف المضاف ، واستكن المضاف إليه ، فعزب عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع . واستجاز أبو الفتح

(١) في ت و خ : حرف ، وهو تصحيف .

الرد على كل من تقدم بظن ليس بالقوى ، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التي لا امتراء فيها لمنصف^(١) .

فإن زعم^(٢) النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في (أزيداً أكرمه) وما أشبهه أن (أكرمت) الذي انتصب به زيد مراداً للمتكلم ، ولا أن الكلام ناقص دونه ، وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه ، يتوصل به إلى النطق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطاً مصنوعة - هي في الحقيقة أجسام - مواضع الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها^(٣) ولا أعماق ، ونقطاً - هي أيضاً أجسام - مواضع النقاط ، التي هي نهايات [الخطوط^(٤)] ، والتي لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق ، وقدرُوا في الفلك دوائر ونقطاً ، وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يخل إيقاع هذه مواضع تلك بما قصدوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصنعة ، مع معرفتهم بوضع^(٥) هذه موضع هذه . قيل النحويون ليسوا بهؤلاء ، لأنهم قالوا : إن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي ، فإن جعلوا هذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة ، والكلام تام دونها ، فقد أبطلوا ما ادعوه من أن كل منصوب فلا بد له من ناصب ، وأيضاً فإن وضع الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية

(١) في ت : لمصنف ، وهو تصحيف أصلحته في الطبعة الأولى .

(٢) في ت و خ : فإن قيل فإن زعم ، ولذلك حذفنا فإن قيل ليترد الكلام .

(٣) في ت و خ : بها .

(٤) زيادة من خ .

(٥) في ت و خ : بموضع .

تقريبٌ وعونٌ للمتعلم ، ووضعُ هذه العوامل لا شيء فيه من ذلك ، بل تقدير^(١) وتخييل .

[الاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات]

ومما يجرى هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها ، ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار أو صلوات أو صفات أو أحوال مثل (زيد في الدار ، رأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأى زيد في الدار الهلال في السماء) فيزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره (زيد مستقر في الدار) ، والداعى لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها إن لم يكن ظاهراً كقولنا (زيد قائم في الدار) كان^(٢) مضمراً كقولنا (زيد في الدار) . ولا شك [أن] هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك . وكذلك يقولون في (رأيت الذي في الدار) تقديره (رأيت الذي استقر في الدار) وكذلك (مررت برجل من قريش) تقديره (كائن من قريش) وكذلك (رأيت في الدار الهلال في السماء) تقديره (كائناً في السماء) . وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر) وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإضمار .

(١) في ت و خ : تغير .

(٢) في ت و خ : وإلا كان .

[الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات]

ومما يجرى هذا المجرى ما يدعونه من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين و[الأسماء]^(١) المعدولة عن أسماء الفاعلين والمشبّهة بها ، وما^(٢) يجرى مجراها ضمائر مرتفعة بها ، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة مثل (ضارب ومضروب وضارب وحسن) وما جرى مجراها ، وقالوا : إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا (زيد ضارب أبوه عمراً) فإذا رفعت الظاهر ، فالمضمر أولى أن^(٣) ترفعه ، وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر . وإذا كان ضارب موضوعاً لمعنيين : ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب ، غير مصرّح به ، (فإذا قلنا زيد ضارب عمراً) فضارب يدل على الفاعل غير مصرّح باسمه ، وزيد يدل على اسمه ، فياليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد ، لو ظهر لكان فضلاً ؟ فإن قيل : الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه في قولنا (زيد ضارب هو وبكر عمراً) وكذلك سمع من العرب (مررت بقوم عرب أجمعون) فلولاً أن في عرب ضميراً مرفوعاً لما جاز رفع أجمعين . قيل : النحويون يقولون : إن هذا الضمير الذي برز ليس هو فاعلاً بضارب ، ففاعل ضارب مضمر ، وهذا المنطوق به تأكيد له ، وبكر معطوف على الضمير المقدّر لا على البارز .

ولو سلّم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمر آخر مراد ، لم يُدَلَّ

(١) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و خ .

(٢) في ت و خ : وما .

(٣) في ت و خ : من أن .

عليه بلفظ ، وأن بكراً معطوف على ذلك المراد ، قيل : إن هذا الضمير إنما يضمير في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطف لم يكن ثم ضمير ، ومن أين قست حال غير العطف على العطف ، وجعلت حال العطف مع قلتها أصلاً لغيرها على كثرتها ، والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم يتوهم ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظن ، وكيف يُثبت الظن شيئاً مُستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته ، وإثباته عي ، لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذو الصفة غير موضح به ، والضمير المدعى هو ذلك ، لأنه صاحب الصفة غير موضح به ! . ويُستقَط ظن قياسي العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل ^(١) فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات ، فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعي ولا ظني ، وإثباته في كلام الناس بغير دليل قطعي لا يجوز ، فكيف بكتاب الله تعالى وادعاء زائد فيه بظن ، والظن ليس بعلم . على أن الظن قد قابله ظن آخر ، وقد تقدم الحديث في الوعيد على ذلك . وكذلك ما استدلوا ^(٢) به من قولهم (مررت بقوم عرب أجمعون ، ومررت بقاع عرفج ^(٣) كله) فمعلوم أن عرباً اسم موضوع لمعنى يتميز به عن العجم ، وإذا قلت (مررت بقوم عرب) فقد تم الكلام إذ قد أتيت بصفة وموصوف ، وإذا

(١) يريد أن هذه الأسماء تتحمل الضمائر كما تتحملها الأفعال ، ولكن لا تتصل بها ضمائر بارزة مثل الأفعال ، فالألف في ضرباً ضمير فاعل ، وكذلك النون في يضرين مثلاً ، انظر ابن يعيش على المفصل طبع لبيزج ص ٩١٢ .

(٢) في ت و خ : عليه .

(٣) انظر في ذلك الخصائص ١٢٢/١ والعرفج : نبت طيب الرائحة .

أضمرت فيه ضميراً لم يفد معنى زائداً ، وأما قولهم (أجمعون) فشاذ ، فإن سلمنا أنه تأكيد لمضمر ، فمن أين يُحكم بأن هذا المضمر مرادٌ مع التوكيد ، ومع عدم التوكيد ، وإذا لم يكن توكيدٌ فلا حاجة للمتكلم إليه . وقياس هذا على هذا ظنٌ ، لا يثبت به مثل هذا ، لا سيما في كتاب الله تعالى . فإن قيل : فعلى هذا لا يثبت شيء في اللسان بالظن ، قيل له : أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعي ، وأما ما يحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقات قُبلت وإن كانت مظنونة ، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه .

[الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال]

فإن قيل : فما تقول في مثل (زيد قام) إذ قالوا : إن في قام ضميراً فاعلاً ؟ وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : الفاعل لا يتقدم^(١) ، ولا بد للفعل من فاعل . وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعاً به أو مظنوناً ، فإن كان مظنوناً فأمره أمر الضمير المدعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعاً به صح هذا الإضمار . ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصيد تبينه ، وهي أن الدلالة على ضربين : دلالة لفظية مقصودة للواضع ، كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان ، ودلالة لزوم ، كدلالة السقف على الحائط ، ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان . ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس ، منهم من يجعل

(١) الذين يقولون بذلك هم البصريون ، أما الكوفيون فيجوزون تقديمه ، انظر الإنصاف ص

دلالة عليه كدلالة على الحدث والزمان ، ومنهم من يجعل دلالة [عليه ^(١)] كدلالة [على ^(١)] المفعول به ، فإذا قيل (زيد قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يُحتاج إلى أن يضم شيء ، لأنه زيادة لا فائدة فيها ، كما كان ذلك في اسم الفاعل ، إذ ^(٢) كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دال على ثلاثة ، وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع .

وهنا احتمالان : أحدهما أن في نفس المتكلم ضميراً كما في قولنا : (زيداً ضربته) لكنه لم يُدَلَّ عليه بلفظ ، لعلم المخاطب به ، والدليل على ذلك قولهم في التثنية (قاما ويقومان) وفي الجمع (قاموا ويقومون) فهذه ضمائر دُلَّ عليها بالفاظ . والثاني ^(٣) أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع ، كما قيل (أكلوني البراغيث) جعلها بعض العرب مع التقديم والتأخير ، وجعلها أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل ، كما لزم تاء التانيث مع التأخير للفعل ، إذا كان الفاعل تانيثه غير حقيقي ، ولم تلزم مع التقديم ^(٤) ، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر ، كقول القائل ^(٥) :

فلا مِرَّةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلْ إِبْقَاهَا

(١) زيادتان بدلالة السياق ساقطتان من ت و خ .

(٢) في ت و خ : إذا .

(٣) العبارة هنا مضطربة في ت و خ وهي هكذا : فإن قيل فما تنكر من أن تكون هذه الألف ، وأصلحناها في هذه الطبعة وسابقتها بما يستقيم مع السياق .

(٤) انظر ذلك في كتاب سيويه ٢٣٦/١ .

(٥) البيت لعامر بن جوين الطائي والشاهد فيه حذف التاء من أبقلت ، انظر كتاب سيويه

فإن قيل : فما تصنع بقولهم (أنت قمت وأنا قمت) لم يُغْنِهِم تقديم الفاعل عن إعادته أخيراً ؟ قيل : هذا دليل ، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعي ، ولعله يُكْتَفَى في الغائب بالظاهر المتقدم ولا يكتفى [به] في غيره .

فإن قيل : فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل ؟ قيل : الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية . ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف في (أعلم) أنه متكلم ، ومن النون [في] نعم^(١) أنه^(١) متكلمون ، ومن التاء [في تعلم^(١)] أنه مخاطب أو غائبة ، ووقع الاشتراك هنا ، كما وقع في (يعلم) وما أشبهه ، بين الحال والمستقبل . وتعرف من لفظ (علم) أن الفاعل [غائب]^(١) مذكر . وعلى هذا فلا ضمير لأن الفعل يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار . وأما على الرأي الآخر^(٢) ، فالأظهر أنه إضمار لما تقدم .

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون (أعني حذّاقهم) إن الفاعل يضمّر ولا يحذف ، فإن كانوا يعنون بالضمير^(٣) ما لا بد منه ، وبالحذوف ما قد يستغنى عنه ، فهم يقولون : هذا انتصب بفعل مضمّر ، لا يجوز إظهاره . والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه ، ولا يتم الكلام إلا به ،

(١) زيادات بدلالة السياق ساقطة من ت و خ وأنه في ت و خ : أنهم .

(٢) واضح أن المؤلف يريد أن يصل إلى إحدى نتيجتين : إما أن الفعل في الأمثلة يدل على فاعله ، وإذن فلا حاجة للبحث عن فاعل ، وإما أن الفعل لا يدل على فاعله ، وإذن فالفاعل محذوف وليس مضمراً .

(٣) في ت و خ : الضمير .

وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب . وإن كانوا يعنون بالمضمر
الأسماء ، ويعنون [بالمحذوف ^(١)] الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو
الجمل لا في الأسماء ، فهم يقولون في قولنا (الذى ضربت زيد) إن المفعول
محذوف تقديره ضربته . فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراد به ، وبما
يظن ^(٢) أن المتكلم أراد به ويجوز أن لا يريد به ، فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين
لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق .

والذى يجب أن يعتقد في مثل (زيد قام) أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة
الفاعل ، ويجوز أن يكتب بما تقدم ، والأظهر أن يكتب بما تقدم ^(٣) . هذا إذا
كان في كلام الناس ، وأما في كلام الباري سبحانه ، فالإضراب عن إثباته
ونفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي ، ولا حاجة بنا إلى القول
بالإثبات ^(٤) والإبطال فيه .

(١) زيادة بدلالة السياق .

(٢) في ت و خ : يطلق .

(٣) سنرى في الفصل التالى أن المؤلف يرى في مثل (زيد قام) أن الفاعل محذوف ، وهو يتابع في

ذلك الكسائى . .

(٤) في ت و خ : بالإثبات فيه .

فصل

فإن قيل : أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول ، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو ، قلت : أورد^(١) هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى ، وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها ، فإن قضى الله تعالى بإكماله انتفع به من لم يعمقه عنه التقليد ، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها .

[باب التنازع]

فمن هذه الأبواب : باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك . هذه ترجمة سيويه^(٢) رحمه الله . وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول : علقت ولا أقول : أعملت ، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات ، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين ، تقول (قام وقعد زيد) فإن علقت زيدا بالفعل الثاني ، فبين النحويين في ذلك اختلاف : الفراء^(٣) لا يميزه^(٤) ،

(١) في ت و خ : أريد .

(٢) انظر كتاب سيويه ٣٧/١

(٣) هو يحيى بن زياد الأسلمي الديلمي ، أشهر تلامذة الكسائي وأعلم الكوفيين بالنحو من بعده ، وكان يتفلسف في تصانيفه ، ويستعمل فيها ألفاظ الفلاسفة ، تولى سنة سبع ومائتين .

(٤) لأنه يترتب على التعليق بالثاني في مثل (قام وقعد زيد) أن نضم فاعلا في الأول ، ويكون حيثن مضمراً قبل ذكره ، ومن ثم كان يرى الفراء أن العامل في زيد الفعلان جميعاً . انظر شرح السيرافي على سيويه ، المجلد الأول ، الورقة ٣٦٨ .

والكسائي^(١) يميزه على حذف الفاعل^(٢) ، وغيره^(٣) يميزه على الإضمار ، الذي يفسره ما بعده ، والدليل على حذفه^(٤) قول الشاعر^(٥) .

وَكُمْتَا مَدْمَاءَ كَانَ مَتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مَذْهَبٍ
فَجَرَى لَا فَاعِلَ لَهُ ظَاهِرًا ، فَإِذَا أَنْ يَكُونُ مَحذُوفًا ، وَإِذَا أَنْ يَكُونُ مَضْمُرًا ،
وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ^(٦) قَوْلُهُ تَعَالَى : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) وَقَوْلُهُ : (عَبَسَ
وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى) : فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ لَا فَاعِلَ لَهَا ظَاهِرًا . وَأَمَّا أَيْ الرَّائِينَ
أَحَقَّ ، فَرَأَى الْكَسَائِي ، لِأَنَّهُ غَيْرُهُ يَقُولُ : حَذَفُ الْفَاعِلِ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ
وَالْفِعْلَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَهُمَا مُتَلَازمان^(٧) ، فَعَلِي هَذَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ
وَإِبْقَاءُ الْفَاعِلِ ، وَهُمْ يَمَيِّزُونَهُ ١ . وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ^(٨) مَذْهَبِ الْكَسَائِي
قَوْلُ عُلُقَمَةَ :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالُ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَّيْبُ^(٩)

(١) هو علي بن حمزة مولى بنى أسد ، وهو أحد القراء السبعة المشهورين ، وكان إمام نحاة الكوفة في عصره غير مدافع ، توفي سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة ، وقيل في سنة تسع وثمانين ، وقيل في سنة اثنتين وتسعين .

(٢) انظر شرح السيرافي على سيبويه في الورقة السابقة ، وانظر مع المراجع ١ / ١٦٠ ، ٢ / ١٠٩ .

(٣) يريد هنا البصريين ، انظر الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٣ .

(٤) في ت و خ : جوازه وأبدلناها بكلمة حذفه ليستقيم السياق .

(٥) يصف الشاعر هنا خيلا كمتا مشربة حمرة وهي المدماء ، وشبه ما أشربت كمتها من الحمرة بالذهب ، وجعلها كأنها لبست منه شعرا ، والذهب هنا : إسم للذهب . والكمة : لون بين الحمرة والسواد .

(٦) عليه : أى على الحذف .

(٧) انظر كتاب سيبويه ١ / ٤٠ ، وانظر ابن يعيش على المفصل طبع ليبزج ص ٢٠ .

(٨) في ت و خ : حجة .

(٩) تعفَّق : لاذ . والأرطى : شجر له رائحة . وكليب جمع كلب . والشاهد في البيت أن الشاعر

لم يضم فاعلا ، لافي الفعل الأول ولافي الثاني ، ولو أضمر لقال تعفَّقوا أو أرادوها .

[صور من التنازع]

وإن علّقت^(١) زيدًا بالفعل الأول قلت في التثنية (قام وقعدا الزيدان)
وفي الجمع^(٢) (قام وقعدوا الزيدون) . وتقول (مررت ومر بي زيد) على
تعليق زيد بقولك : مرّ ، وإن علّقت به بمررت قلت (مررت ومر بي يزيد^(٣))
تقديره مررت بزيد ومرّ بي ، وفي التثنية (مررت ومرابي بالزيدين) وفي الجمع
(مررت ومروا بي بالزيدين) . وتقول (مر بي ومررت بزيد) على التعليق
بالثاني ، وفيه من الاختلاف ما في المسألة التي قبلها . وعلى التعليق بالأول (مرّ
بي ومررت به زيد) تقديره مرّ بي زيد ومررت به ، وتقول (ضربت وضربني
زيد) على التعليق بالثاني ، وفي التثنية (ضربت وضربني الزيدان) وفي الجمع
(ضربت وضربني الزيدون) . وعلى التعليق بالأول (ضربت وضربني زيدًا)
وفي التثنية (ضربت وضرباني الزيدين) وفي الجمع (ضربت وضربوني
الزيدين) . قال الله - تعالى - في التعليق بالثاني (آتوني أفرغ عليه قِطْرًا) فقطرًا
مفعول بأفرغ^(٤) . وقال الشاعر^(٥) في التعليق بالأول :

(١) يلاحظ هنا أنه إذا أعمل الفعل الأول في التنازع أضمر في الثاني الفاعل والمفاعيل
والجرورات ، وإذا أعمل الثاني لم يضم في الأول إلا الفاعل ، أما المفاعيل والجرورات فإنها تحذف .
(٢) في ت و خ : الجميع .

(٣) في ت و خ : زيد . وانظر صورة هذا التعبير في المقتضب للمبرد ٧٥/٤ .

(٤) ويمتنع أن يكون معمولاً أو متعلقاً بالأول ، إذ لو تعلق به لأضمر في الثاني المفعول ، وهو لم
يضم . وقد لاحظ أبو حيان في شرحه على التسهيل أن جميع أمثلة باب التنازع في القرآن الكريم تعلقت
بالثاني ولم تتعلق بالأول . انظر شرح التسهيل المجلد الثاني الورقة ١٧٠ .

(٥) هو المزار الأسدي ، انظر كتاب سيويه ٤٠/١ ، وهو يصف متراً ، فيقول في البيت الأول لما
ألمت به ردّ عليّ من الهوى ما قد سلوت عنه ، ويقول إنه سأله عن صواحبه ، وقد رجع في البيت =

فردّ على الفؤاد هوى عميداً وسوئل لو يُبين لنا السؤال
وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يفتدنا الخرد الخدالا

وقال الفرزدق في التعليق بالثاني :

ولكنّ نصفاً لو سبيت وسبني بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشم^(١)

وقال طفيل الغنوي في ذلك :

وكُمتاً مدمّةً كأنّ متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وقال عمر بن أبي ربيعة في التعليق بالأول :

إذا هي لم تَسْتَكْ بعود أراكِ تُخَلِّ فاستاكت به عودُ إسحِل^(٢)

وتقول^(٣) (أعطيت وأعطاني زيد درهماً) وعلى التعليق بالأول (أعطيت

وأعطانيه زيداً درهماً^(٤)) . وتقول (ظننت وظنني زيد شاخصاً) ، وعلى

التعليق بالأول (ظننت وظننيه^(٥) زيداً شاخصاً) وفي الشّية (ظننت وظناني

= الثاني يتحدث عن . وأعاد الضمير في نغنى بها مؤثراً لأن المترل في معنى الدار ، والخرد جمع خريدة ،
وهي الخفرة الحية ، والجدال جمع جدلة ، وهي الممتلئة . والشاهد في البيت الثاني ، لأن الشاعر أعمل
نرى في الخرد الجدال ، ولم يعمل يفتدنا ، ولو أعملها لقال نرى عصوراً بها يفتادنا الخرد الجدال بالضم .

(١) النصف : الانتصاف . يقول إن انتصافي في السب والهجاء يتحقق لو أتى سبيت أشراف
قريش من بني عبد شمس وهاشم . والشاهد في البيت أنه أعمل الثاني ، ولو أعمل الأول في غير الشعر
لقال سبيت وسبوني .

(٢) يصف ابن أبي ربيعة امرأة بأنها تستعمل سواك الأراك والإسحل على حسب اتقائها في المواضع
التي تنبها ، والشاهد في البيت أنه لو أعمل الثاني لقال تنخل فاستاكت بعود إسحل .

(٣) انتقل المؤلف إلى بيان صور التنازع في الأفعال التي تقتضى مفعولين وهي أعطى وظن
وأخواتها .

(٤) في ت و خ : زيد ، وانظر هذه الصورة في المقتضب للمبرد ١١٣/٣ .

(٥) في ت و خ : ظننته وهو خطأ . انظر الصورة في المقتضب ١١٣/٣ .

شاخصاً الزيدَين شاخصَين^(١)) وفي الجمع (ظننت وظنوني شاخصاً الزيدَين شاخصَين) . تقديره (ظننت الزيدَين شاخصَين وظنوني شاخصاً) ، فلم تجمع شاخصاً ؛ لأن المفعول الثاني في هذه الأفعال [يطابق^(٢)] الأول ، ولم تضمره ؛ لأن ضمير الواحد لا يعود على الاثنين ، فلو قلت (ظننت وظناني)^(٣) وثبت شاخصاً ، وأضمرته ، لقلت : (ظننت وظناني إياهما الزيدَين شاخصَين) ، وفي الجمع (ظننت وظنوني إياهم الزيدَين شاخصَين) ا وتقول^(٤) (أعلمت وأعلمني زيد عمرًا منطلقاً) على التعليق بالثاني ، وعلى التعليق بالأول (أعلمت وأعلمنيه إياه زيداً عمرًا منطلقاً) ، وفي التثنية (أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدَين العمرَين منطلقَين) ، وفي الجمع (أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدَين العمرَين منطلقَين) تقدير الكلام : أعلمت الزيدَين العمرَين منطلقَين وأعلمونيهم إياهم . ورأى في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب^(٥) ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به

(١) يلاحظ هنا أنه لما علق بالأول في باب ظن وكان المفعول الأول ليس مفرداً ، بل هو مثني اضطر إلى إظهار المفعول الثاني للفعل الثاني ، حتى تحدث المطابقة بين المفعول الأول والثاني في كل من الفعلين ، لأن أصلها مبتدأ وخبر ، ولو أضمر فتى لخالف المفعول الأول ، ولو أفرد لخالف المفسر وكل من الصورتين لا يجوز .

(٢) في ت و خ : هو

(٣) في ت و خ : ظننا وهو تحريف .

(٤) انتقل إلى بيان صور التنازع في الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفاعيل .

(٥) ليس هذا الرأي خاصاً بأبن مضاء ، فمن قبله يقول السيرافي في الورقة ٣٦٦ من المجلد الأول من شرحه على سيويه : إن الجرمي ومن ذهب مذهبه لا يرون إجراء التنازع في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، وكذلك التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، لأن هذا الباب خارج عن القياس ، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب وتكلمت به ، وما لم تتكلم به فردود .

واحد قياسٌ بعيد ، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم .

[فروع للتنازع]

وفروع هذا الباب كثيرة ، منها أن جميع الأفعال من متصرف وغير متصرف هل تدخل في هذا الباب أولاً ، ومنها أن الأسماء والحروف هل هي في هذا كالأفعال أولاً ، ومنها أن المتعلقات التي يسميها النحويون المعمول فيها : من ظروف وأحوال وتميزات ومفعولات من أجلها ومفعولات مطلقة ومفعولات معها ، هل مجراها مجرى المفعولات بها ومجرى الفاعلين والمجرورات أولاً ، فأما الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفعولين فلا لما قدمناه ، وأما الأفعال التي لا تتصرف كفعل التعجب [فَنَعَمْ^(١)] ، تقول (ما أحسن وأعلم زيداً)^(٢) تُعَلِّقُ زيداً بأعلم ، وتقول (ما أحسن وأعلمه زيداً) على التعليق بالأول ، لا مُعْتَرِض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلق به ، وليس فعلاً ، وإن جعله بعض النحويين فعلاً . [فَإِنْ^(١) قِيلَ] إنه لا يتصرف تصرف غيره من الأفعال في متعلقاته ، قيل : القياس على غيره من الأفعال المقتضية مفعولاً واحداً سائغٌ لقرب مأخذه ، وسبقه إلى فهم السامع . وأما حبذا ونعم وبش وعسى ، فلا تدخل في هذا الباب ، لأن المتعلقات بها لا تضمر على حد الإضمار في هذا الباب ، ولا يحال بينها وبينها . وأما كان وأخواتها فَإِنْ كان منها تجرى مجرى الأفعال المقتضية

(١) زيادتان بدلالة السياق ساقطتان من ت و خ .

(٢) انظر هذه الصورة وتالياتها في المقتضب ١٨٤/٤ وقد منعها سيويه ، انظر شرح التسهيل

لأبي حيان المجلد الثاني الورقة ١٧٦ .

مفعولا ، تقول (كنت وكان زيد قائماً) و (كنت وكانه زيد قائماً) فقائماً خبر كنت ، وقال الفرزدق :

إني ضمنت لمن أتاني ماجئني وأبى فكان وكنتُ غير غَدورٍ^(١)
وكذلك ليس ، تقول (لست وليس زيد قائماً) و (لست وليس زيد إياه قائماً) . والأظهر أن يوقف فيما عدا كان على السماع من العرب ؛ لأن كان اتسعَ فيها وأضمر خبرها ، قال أبو الأسود :

فإلا يكنُّها أو تكنُّه فإنَّه أنحوا غَذَّه أمُّه بِلَبانِها^(٢)

فإن قيل : النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور ، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف ، والأحوال ، والمفعولات من أجلها ، والمفعولات معها والتمييزات ، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لا تقاس ؟ قيل : أما المصدر فالظاهر من كلامهم أنه لا يكون في هذا الباب ، وذلك : أن المصادر إنما يجاء بها لتأكيد الفعل . والحذف مناقض للتأكيد ، فإذا قلت : (قمت وقام زيد قياماً) ، إن علقته قياماً بالثاني ، وحذفت من الأول ، حذفت المؤكد ، وإن قصد بالمصدر تبيين النوع كان أشبه بالمفعول به ، كقولنا (قمت القيام الحسن) ، تقول في تعليقه بالثاني (قمت وقام زيد القيام الحسن) ، وفي تعليقه بالأول (قمت وقامه زيد القيام

(١) الشاهد في البيت حذف خبر كان الأولى لدلالة كان الثانية عليه .

(٢) يصف أبو الأسود الدؤلي في هذا البيت نبيذ الزبيب فيقول إنه أنحو الخمر لأن أصلها الكرمة .

والشاهد في البيت أن كان اتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو ضربته وضربني وما أشبهها .

الحسن) ، وتقول في ظرف الزمان (قمت وقام زيد يوم الجمعة) ، وعلى التعليق بالأول (قمت وقام فيه زيد يوم الجمعة) ، وفي ظرف المكان (قمت وقام زيد مكاناً حسناً) وعلى التعليق بالأول [قمت وقام فيه زيد مكاناً حسناً] وتقول [في المفعول لأجله] (قمت وقام زيد إعظماً لك) وعلى [التعليق] بالأول (قمت وقام له زيد إعظماً لك) تقديره : قمت إعظماً لك وقام له زيد . والأظهر أن لا يقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يُسمع في هذه كما سُمِعَ في تلك . وأما الحال والتمييز فلا يجوز القياس فيها لأنها لا يُضمَران . وأما الحروف فلا مدخل لها في هذا الباب . وأما الأسماء التي يُسميها النحويون عاملة فيكون فيها ذلك ، تقول (زيد مادم ومعظم عمراً) و (زيد مادم ومعظم إياه عمراً) تريد (زيد مادم عمراً ومعظم إياه) .

[أى الفعلين أولى بالتعليق في التنازع ؟]

وبين النحويين اختلاف في أى الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير ، واختيار البصريين الثاني للجوار^(١) ، واختيار الكوفيين الأول للسبق^(٢) .

ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل ، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني^(٣) ، أو إضمماره على مذهبيهم إن كان فاعلاً . والتعليق بالأول فيه إضممار

(١) انظر كتاب سيويه ٣٧/١ والمقتضب للمبرد ٧٣/٤ .

(٢) انظر الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٣ .

(٣) هذا على رأى ابن مضاء ، وكذلك على رأى الكسائي الذي يرى صحة حذف الفاعل كما

كل ما تكرر من متعلقات الأول في الثاني ، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني^(١) . وقد حملهم الجوار على أن يقولوا (هذا جحر ضب خرب) فيخفضونه وهو للجحر المتقدم^(٢) (

(١) رجح المؤلف اختيار البصريين إعمال الفعل الثاني دون الأول ، لسببين هما : كثرة الضمائر إذا أعملنا الأول ، ثم تأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني ، أى الفصل بين العامل وهو الفعل الأول ومفعولاته بالفعل الثاني . وقد لاحظ أبو حيان في شرحه على التسهيل أن إعمال الثاني هو الذى جاء كثيراً في كلام العرب ، واستدل على ذلك بقول سيويه في التنازع : لو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك ، وإنما كلامهم ضربت وضربنى قومك . ويقول أبو حيان إن إعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر ، بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن الجيد في مواضع كثيرة ، منها قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) ، وقوله تعالى (آتوني أفرغ عليه قطرا) . وقوله سجل وعز (هاؤم اقرأوا كتابيه) وقوله (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً) ، ولو أعمل الأول لجاءت الآيات الكريمة على هذا النسق : يفتيكم فيها في الكلالة ، وآتوني أفرغه قطرا ، وهاؤم اقرأوه كتابيه ، وأنهم ظنوا كما ظننتموه ، بالإضمار على قاعدتهم . انظر شرح التسهيل المجلد الثاني الورقة ١٧٠ .

(٢) هذا المثال نفسه استشهد به المبرد في المقتضب ٧٣/٤ كما استشهد به ابن الأنباري في الإنصاف ص ٤٥ .

فصل

[باب الاشتغال]

ومن الأبواب التي يظن أنها تعسر على من أراد ^(١) تفهيمها أو تفهمها ؛ لأنها ^(٢) موضع عامل ومعمول ، ولا داعية لى إلى إنكار العامل والمعمول ، بابُ اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا (زيداً ضربته) .

[أحكام باب الاشتغال]

وأقول : إن كل فعل تقدمه اسم وعاد منه على الاسم ضميرٌ مفعول ، أو ضمير متصل بمفعول ، أو بمخفوض ، أو بحرف من الحروف التي يُخَفَّضُ ما بعدها ، فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خبر ، وغير الخبر يكون أمراً ، أو نهياً ، أو مستفهماً عنه ، أو محضوفاً عليه ، أو متعجباً منه . فإن كان أمراً أو نهياً فالاختيار فيه النصب ، ويجوز رفعه ، كقوله (زيداً اضربه) ، وكذلك (زيداً اضرب غلامه) ، ، وكذلك (زيداً امر به) ، والنهي كالأمر ، قال الأعشى :

هريرةً ودّعها وإن لام لائمٌ غداة غدٍ أم أنت للبين واجمٌ
وكذلك إن كان الأمر باللام ، كقولك (زيداً ليضربه عمرو) . وإن دخلت أمّا قبل الاسم فكذلك ، تقول (أمّا زيداً فأكرمه) (وأمّا عمراً فلا تهنه) .

(١) في ت و خ : إرادة .

(٢) في ت و خ : إلا .

والدعاء يجرى مجرى الأمر والنهى فى اللفظ ، يقال : (اللهم زيداً ارحمه ،
واللهم عبد الله لا تعذبه) ، وكذلك (زيداً سقياً له وعمراً رعيّاً له ، وأما
الكافر فجذباً له) ، لأنه دعاء وقال أبو الأسود الدؤلى :

أَمِيرَانِ كَانَا آخِيَانِي كِلَاهُمَا فَكُلَا جِزَاهُ اللَّهُ عَنِي بِمَا فَعَلُ
وَإِذَا قُلْتُ : (زيداً فاضريه) ، فلا يجوز فى زيد إلا النصب ، ولا يجوز
فيه الرفع على الابتداء ، كما يجوز فى (زيداً اضريه) ، فإن جعل خبر مبتدأ
محذوف جاز ، كأنه قال : (هذا زيد فاضريه) ، ولا يجوز (زيداً فاضريه)
على أن يكون زيد مبتدأ ، واضريه خبره ، كما لا يجوز زيد فنطلق ، وقال
الشاعر :

وَقَائِلُهُ نَحْوَلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّنِ نَحِلُوْ كَمَا هِيَ^(١)

فخولان خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه خولان . وأما قوله تعالى (والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما) ، وقوله (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة) ، فإن سيويه - رحمه الله - جعلها مبتدأين ، ولم يجعل فعلى الأمر
خبرين عنهما ، لكنه جعل الخبرين محذوفين ، تقديرهما : فى الفرائض أو فيما
فرض عليكم الزانية والزانى^(٢) . ويظهر أنهما مبتدآن وخبرهما الفعلان ودخلت
الفاء^(٣) فى الخبر ، كما تدخل فى خبر (الذى سرق فاقطع يده) ، لأن معنى

(١) يقول الشاعر : رب قائلة حضنتى على زواج هذه المرأة من نحوَلان ، وهى قبيلة من ملحج .
والأكرومة اسم للكرم كالأحدوثة اسم للحدث . ونسبها إلى الحين ، وهو يريد حى أبيها وحى أمها .
والخلو : التى لا زوج لها ، وكما هى ، أى كما عهدتها .

(٢) انظر كتاب سيويه ٧١/١ وما بعدها .

(٣) فى ت و خ : الهاء وهو تحريف .

السارق الذى سرق ، وليس بمتزلة (زيد فنطلق) ، لأن زيدا لا يدل على معنى ، يستحق أن يكون الخبر مسبباً له ؛ كما فى السارق ، فإن فى السارق معنى ترتب عليه به قطع يده^(١) ، وقد قرئ بالنصب . وقال سيويه : وهو^(٢) فى العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا الرفع . وأما إن كان الفعل مستفهماً عنه بالهمزة ، فإن الاختيار نصبه ، ويجوز رفعه ، كقولك (أزيداً أكرمته) ، قال الله عز وجل : (أبشراً منا واحداً نتبعه) وكذلك (أزيداً ضربت أخاه ، وأزيداً مررت به ، وأزيداً مررت بأخيه) وقال :
أثعلبة الفوارس أم رياحاً عدلت بهم طهية والخشابة^(٣)

وتقول : (أعبد الله كنت مثله ، وأزيداً لست مثله) بناء على أن كان وليس فعلاً^(٤) . وهذا لا يجوز عندي ، حتى يسمع من العرب . وتقول : (ما أدري أزيداً مررت به أم عمراً ، وما أبالي أعبد الله لقيت أخاه أم عمراً) .

[رأى ابن مضاء فى باب الاشتغال]

وإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فإن الاسم

(١) ليس هذا رأى ابن مضاء وحده ، وإنما هو أيضاً رأى المبرد والفراء من قبله . انظر شرح السيرافى ، المجلد الثانى ، الورقة رقم ٥ .

(٢) يريد النصب . انظر كتاب سيويه ٧٢/١ .

(٣) البيت للفرزدق . ثعلبة ورياح هما ابنا يربوع بن حنظلة : قوم جرير ، وطهية هى بنت عبد شمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، والخشابة : ربيعة ورزاهم ابنا مالك بن حنظلة ، ويقال لها الأخشبان ، وإذا جمعوا قالوا الخشباب ، وطهية والخشباب جميعاً من قوم الفرزدق . انظر كتاب فرحة الأديب لأبى محمد الغندجاني نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية الورقة ٢٥ .

(٤) انظر كتاب سيويه ٤٦/١ وانظر شرح السيرافى ، المجلد الأول ، الورقة ٤١٤ .

يرتفع ، كما أن ضميره في موضع رفع . ولا يُضْمَرُ رافع كما لا يُضْمَرُ ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب ، وذلك كقولك (أزیدُ قام) ، وقال الله تعالى (قل : آلهُ أذن لكم أم على الله تفترون) . وقولنا إنه تارة [منصوب] ^(١) على أنه غير مبتدأ ، وتارة مرفوع على أنه مبتدأ ، فلا منفعة في ذلك . وقال تبارك وتعالى (أفرايتم ما تُمثنون ، أنتم تخلقونه) فأنتم في موضع رفع ، وكذلك (أزید ضرب أبوه عمراً) ، وكذلك (أزید ضرب) و (أزید ذهبَ به) ؛ لأنه في موضع رفع ^(٢) ، وكذلك (أزید مرَّ بـغلامه) ، وقال عدیُّ بن زید في الأمر :

أرواحٌ مودَّعٌ أم بكورٌ . أنت فانظر لأىٍّ ذاك تصيرُ ^(٣)

فإن عاد عليه ضميران أحدهما في موضع مرفوع ، والآخر في موضع منصوب ، أو أحدهما متصل بمرفوع ، والآخر متصل بمنصوب ، كقولك (أعد الله ضرب أخوه غلامه) لك في عبد الله الرفعُ والنصبُ ، إن روعي ^(٤) المرفوع رُفِعَ [وجعل ^(٥) المنصوب كالأجنبي] ، وإن روعي ^(٤) المنصوب نُصِبَ .

(١) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و خ .

(٢) انظر كتاب سيويه ٥٣/١ .

(٣) يصف عدی بن زید في البيت الموتَ وأنه إن لم يفجأ رواحاً فجأ بكوراً ، أى لا بد منه على كل

حال .

(٤) في ت و خ : راعى .

(٥) زيادة من خ .

[مسائلتان للأخفش]

[وقال أبو الحسن ^(١) الأخفش] تقول : (أزيداً لم يضربه إلا هو ^(٢)) ، لا يكون فيه إلا النصب ، وإن كانا جميعاً من سيبه ، لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل [من الفعل وإنما يكون الأول على الذى ليس بمنفصل ^(٣)] لأن المنفصل يعمل كعمل سائر الأسماء ^(٤) ويكون [هو ^(٥)] فى مواضعها ، وغير

(١) الزيادة من شرح السيرافى على سيويه فى المجلد الأول الورقة ٤٢٤ ، وقد زدناها لأن الكلام الذى فى الفقرة كلها من كلام الأخفش بنصبه . وأبو الحسن الأخفش هو سعيد بن مسعدة مولى بنى مجاشع ابن دارم ، وهو أحدق أصحاب سيويه ، وكان الطريق إلى كتابه ، فإن الناس أخذوه عنه وقرءوه عليه ، ومن قرأه عليه أبو عمر الجرمى وأبو عثمان المازنى ، توفى سنة إحدى عشرة ومائتين ، وقيل سنة خمس عشرة ومائتين .

(٢) بمعنى أنه ضرب نفسه . وسبب إثارة هذه المسألة والمسألة الآتية بعدها ، وهى (أزيد لم يضرب إلا إياه) ، فى باب الاشتغال أن الأفعال المؤثرة إذا وقعت من الفاعل بنفسه لم يجر أن تتعدى إلى ضميره ، فلا تقول ضربتني ، ولا ضربتك ، ولا ما أشبه ذلك ، بل تقول ضربت نفسي وضربت نفسك . وإنما لم يجر ذلك لأن أكثر العادة الجارية من الفاعلين أنهم يقصدون إلى إيقاع الفعل بغيرهم ، فجرت الألفاظ على ذلك ، وأما أفعال الإنسان بنفسه ، فالأصل أنها لا تتعدى ، مثل قام وذهب وانطلق ، فإذا وقع الإنسان فعلاً بنفسه أجرى لفظه على لفظ غيره ، فلم يعد إلى ضميره وأتى بلفظ النفس . ويستثنى من ذلك باب ظن والفعالان فقد وعدم ، فقد جاء عن العرب ظنتنى وفقدتني وعدمتني ، ومع ذلك فقد اتفق النحاة على صحة أن تقول (ما ضربني إلا أنا) ومعنى ذلك أنهم يميزون فى هذا المثال الجمع بين ضمير الفاعل وضمير المفعول . ومن هنا أثار الأخفش هاتين المسألتين . انظر شرح السيرافى ، المجلد الأول الورقة ٤٢٦ .

(٣) الزيادة من السيرافى ، وهى ساقطة من ت و خ .

(٤) يريد الأخفش الأسماء الأجنبية ، فيترل هذا المثال مترلة (أزيداً لم يضربه إلا عمرو) ؛ أما المثال الثانى فيترله مترلة (أزيد لم يضرب إلا عمراً) .

(٥) الزيادة هنا أيضاً من السيرافى .

المنفصل لا يكون هكذا . وكذلك (أزيد لم يضرب إلا إياه) ؛ لأن فعل زيد ، إذا كان مع اسم - يعنى ضمير الفاعل الذى فى يضرب - غير منفصل ، لم يتعد إلى زيد ، ولم يتعد فعل زيد إليه ، ألا ترى أنك لا تقول (أزيداً ضَرَبَ) وأنت تريد أزيداً ضَرَبَ نفسه ، ولا (أزيدُ ضربه) وأنت تريد أن توقع فعل زيد على الهاء ، والهاء لزيد ، فلذلك لم يعمل فى زيد^(١) .

قال المؤلف رضى الله عنه : هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر ، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً ، فإذا قيل (أزيداً لم يضربه إلا هو) فتقدير المحذوف (ألم يضرب زيداً إلا هو) ، وهذا جيد ؛ لأن الفاعل مضمر منفصل . ولورفع (زيداً) حملاً على الضمير المنفصل ، فقال (أزيد لم يضربه إلا هو) لكان تقدير المحذوف (ألم يضربه إلا زيد) ، وهذا لا يجوز ، لأن فعل زيد لا يتعلق به ضمير زيد المتصل^(٢) ، لا تقول (ما ضربه إلا زيد) والضمير لزيد ، فإن قيل : لم لا يكون التقدير (ما ضرب إلا إياه زيد) قيل : لأن معنى المحذوف [يكون^(٣)] مخالفاً لمعنى المنفى [المذكور^(٣)] ؛ لأن إلا إذا

(١) واضح من كلام الأخفش أننا نحمل الاسم الأول على الضمير ، الذى يمكن أن نضعه موضعه ، ونحذفه ، فلو جعلنا زيداً مكان الهاء فى (أزيداً لم يضربه إلا هو) ، وصار التقدير أزيداً لم يضرب إلا هو استقام الكلام ؛ لأن ضمير الفاعل ضمير منفصل ، فكأننا قلنا (أزيداً لم يضرب إلا هو) ، ولو حملناه على الضمير المتصل فرفعناه ، صار تقديره (أزيد لم يضربه) ولو قلنا ذلك لفسد الكلام . وكذلك (أزيد لم يضرب إلا إياه) لا يكون فى زيد إلا الرفع حملاً على ضميره الذى فى يضرب ، لأننا إذا قلنا (ألم يضرب زيد إلا إياه) استقام الكلام ، ولو نصبنا حملاً على إياه قلنا (أزيداً لم يضرب إلا إياه) ثم حذفنا الذى حملنا زيداً عليه صار التقدير (أزيداً لم يضرب) وهذا غير جائز ، كما لم يجوز زيد ضرب ، انظر شرح السيرافى المجلد الأول الورقة ٤٢٨ .

(٢) فى ت و خ : فى ضميره المتصل وحذفناها بدلالة السياق .

(٣) زيادتان للسياق .

دخلت على الفاعل ، كان المعنى أن المفعول لم يصل إليه فعلٌ أحد ، إلا فعل
 الفاعل ، والفاعل يحتمل أن يكون فعله وصل إلى غير ذلك المفعول ^(١) ،
 ويحتمل أنه لم يصل إلا إلى ذلك المفعول . وإذا أدخلت إلا على المفعول نفيت
 عن الفاعل أن يفعل بغير المفعول ، وجائز أن يوقع الفعل بالمفعول غير الفاعل ،
 وجائز أن لا يوقعه إلا ذلك الفاعل . وإذا قلت (أزيد لم يضرب إلا إياه)
 فالرفع في زيد ، لا غير ، لأن تقدير ^(٢) المحذوف (ألم يضرب زيد إلا إياه) ،
 وهذا حسن . ولا يجوز النصب في هذه المسألة ، كما لا يجوز ^(٣) الرفع في
 الأول ؛ لأنه لو نَصَبَ (زيداً) لكان التقدير (ألم يضرب إلا زيداً) ؛ لأن
 ضمير الفاعل في الفعل الظاهر متصل ، [ولا يجوز ذلك] ، لا يجوز
 (ما ضرب إلا زيداً) ، ولا (ما إلا زيداً ضرب) ^(٤) . ولا يجوز إدخال إلا على
 ضمير الرفع حتى يقال (ألم يضرب زيداً إلا هو) لأن معنى المحذوف يجب أن
 يكون كمعنى المنفى [المذكور] . وهذا ليس كذلك لما تقدم في المسألة الأولى .
 وهذا كله بناء على مذهب الإضمار . وأما من يرى أن العرب إنما راعت
 المعاني ، وجعلت اختلاف الألفاظ في الغالب دليلاً على اختلاف المعاني ،
 و [عدم] ^(٥) اتفاقها ، فإنه يميز النصب والرفع في كل واحدة من المسألتين ،

(١) العبارة مضطربة هنا في ت ، وفي موضعها يياض في خ ، وقد أصلحتها على هذا النحو
 ليستقيم السياق .

(٢) في ت وخ : تقديم .

(٣) في ت : لا يميز ، وفي خ : لم يميز .

(٤) لأن ضمير الفاعل في الأفعال المؤثرة لا يصح أن يعود إلى المفعول ، إلا إذا كان منفصلاً ، مثل
 (ما ضرب زيداً إلا هو) كما تقول (ما ضرب زيداً إلا محمد) .

(٥) زيادة ساقطة من ت وخ .

لأن زيدا فاعل ومفعول ، فالرفع باعتبار كونه فاعلا ، والنصب باعتبار كونه مفعولا ، ألا ترى أنك ^(١) تقول : (أزيد لم يضرب عمرا إلا هو) ، فتحمل على المنفصل ، و (أزيدا لم يضرب عمرا إلا إياه) حملا على المنفصل ، ولو قلت (أزيدا لم يضرب عمرا إلا هو) لم يجز . وإذا قدرت عاملا على مذهبهم ، لم يكن بد من أن تقول (ألم يضرب عمرا إلا زيد لم يضربه إلا هو) ، وهذا من الأدلة البينة على أن العرب لم تُضمر شيئا .

وتقول (أخواك ظناهما منطلقين ^(٢)) فلأنخوين هنا ضميران : مرفوع ومنصوب ^(٣) ، وهما متصلان ، فحملت الأول على المرفوع من قبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمره ، نحو (ظنها أخواك منطلقين) ، إذا ظنا أنفسها ، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر ، نحو قولك (زيدا ظن عالما) ، إذا ظن نفسه ، ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر ، مثل قولك (أظني ذاهبا) . وهذا بناء أيضا على أن المرتفع والمتنصب ، ارتفاعه وانتصابه بفعل مضمر ، وأما على ترك الإضمار ، فإن الرفع والنصب جائزان ، إلا أن ما لا اختلاف فيه أولى مما فيه خلاف ، في هذه المسألة ، وفي المسألتين المتقدمتين ^(٤) . والإطالة في هذه المسائل - وهي مظنونة غير مستعملة ، ولا

(١) العبارة هنا مضطربة في ت و في خ : يياض .

(٢) هذه المسألة يوردها النحويون على أن ضمير المفعول في ظناهما هو ضمير الفاعل ، أي ظنا أنفسها ، فكأنه قال : أخوك ظنا أنفسها منطلقين .

(٣) أما المرفوع فالف التثنية ، وأما المنصوب فهما ، ولا يصح في هذه المسألة أن تقول (أخويك ظناهما منطلقين) لأنها تنحل إلى (أخويك ظنا منطلقين) على قاعدتهم في أن الاسم المقدم يحل مكان الضمير ويحذف الضمير ، انظر شرح السيرافي المجلد الأول ٤٣٦ .

(٤) يقصد المؤلف مسألتى الأخفش السابقتين .

محتاج^(١) إليها - لا ينبغي لمن رأى أن لا ينظر ، إلا فيما تمس الحاجة إليه ، وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مقوِّها ، ومسهِّل ، ومع هذا فالخوض في أمثال هذه المسائل التي تفيد نطقاً أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقاً كقولهم : بِمَ نُصِبَ المفعول : بالفاعل ، أم بالفعل ، أم بهما^(٢) ! .

[مسألة لسيويه]

وتقول (أنت عبد الله ضربته) الاختيار عند سيويه^(٣) رفعُ عبد الله ؛ لأن حرف الاستفهام قد حال بينه وبين عبد الله قوله (أنت) ، لكنك إن شئت أن تنصبه ، كما نصبت (زيدا ضربته) ، جاز . وقال أبو الحسن [الأخفش] وأبو العباس^(٤) بن يزيد النصيب أجود ؛ لأن (أنت) ينبغي أن يرتفع بفعل ، إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت)^(٥) ساقطاً على (عبد الله) ، على أصلهم في إضمار الفعل في هذا الباب . [واحتج] أبو العباس^(٦) أحمد بن ولاد عليها لسيويه بأن قال : إنما يُرْفَع الاسم الواقع قبل الفعل ، وينصب ، بإضمار فعل ، إذا كان الفعل خبراً عنه ، كقولك (أزيذا ضربته) لورفعته بالابتداء لكان (ضربته) خبراً له ،

(١) العبارة هنا مضطربة في ت ، وفي خ : يياض .

(٢) راجع هامش ص ٨١ من هذا الكتاب .

(٣) انظر كتاب سيويه ٥٤/١ .

(٤) هو محمد بن يزيد الأزدي النخعي الملقب بالمبرد ، وقد انتهى علم النحو في البصرة بعد طبقة الجرمي والمازني إليه . وكان مولده في سنة عشر ومائتين ، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين .

(٥) الكلام هنا كلام الأخفش بنصبه ، انظر شرح السيرافي على سيويه ، المجلد الأول الورقة ٤٢٢ .

(٦) هو شيخ نخاعة مصر في أوائل القرن الرابع الهجري ، وقد توفي عام ٣٣٢ هـ .

وكذلك (أزيد قام) لو رُفِعَ (زيد) بالابتداء لكان (قام) خبراً له ، وأنت إذا قلت (أنت عبد الله ضريته) ، ورفعت (أنت) بالابتداء ، لم يكن (ضريته) خبراً عنه ، وإنما خبره الجملة التي هي (عبد الله ضريته) ، فهي بمنزلة قولك (أزيد أخوه قائم) . وما قاله ^(١) محتجاً عن سيويه ، مردود بما ذكره سيويه في باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل ، قال فيه : (أزيداً أنت ضاربه) إن (زيداً) يختار فيه النصب ، كما يختار في (أزيداً تضره) ، إذا كان اسم الفاعل يراد به الفعل . ولو كان ما قاله ابن ولاد صحيحاً ، لكان (زيد) مرفوعاً ، لأنك لو رفعت بالابتداء ، لكانت الجملة من المبتدأ والخبر خبره . وليسيويه أن يقول : إني لم أمنع نصب زيد من أجل هذا ، و (أنت) عندي فاعل بفعل مضمر ، لكن الفعل المضمر في هذا الباب لا يعمل إلا في معمول واحد ^(٢) . ويلزمه على هذا أن لا يجوز (أزيداً درهماً أعطيته إياه) ، على أن ينصب (زيداً ودرهماً) بفعل مضمر ، تقديره (أعطيت زيداً درهماً) . ونقول لوجاز هذا لجاز (أزيداً عمراً قائماً أعلمته إياه إياه !) ، فإنه إذا جاز أن يعمل في اثنين ، جاز أن يعمل في ثلاثة .

(١) انظر كلام ابن ولاد في كتاب الانتصار ، الذي ألفه للانتصار لسيويه على المبرد ، وبالمكتبة التيمورية نسخة مخطوطة منه ، وقد جاء هذا الاحتجاج في الورقة ١٦ منها .

(٢) يفهم من كلام ابن ولاد أن الاشتغال لا يكون بالنظر إلى اثنين أصلاً ، أما ابن مضاء فاحتج لسيويه بأن فعل الاشتغال لا يطلب معمولين ملفوظاً بهما . وقد فصل أبو حيان الكلام في ذلك ، وذكر رأى ابن مضاء ، كما ذكر رأى ابن ولاد . انظر شرح التسهيل ، المجلد الثاني ، الورقة ١٤٣ .

[بقية أحكام الاشتغال]

وإن كان الفعل محضوضاً عليه بالاً أو هلاً أو لوماً أو لولاً^(١) ، لم يكن في الاسم إلا النصب ، تقول (هلاً زيداً أكرمه) ، وكذلك سائرهما . وإن كان متعجباً منه فلا يجوز فيه إلا الرفع ، وذلك قولك (زيد ما أحسنه) و (زيد أحسن به) .

وإن كان الفعل خبراً فإنه يكون موجباً ومنفياً وشرطاً ، فإن كان موجباً ، وكان الاسم مقدماً مبتدأ به ، جاز فيه الرفع والنصب ، والرفع أحسن^(٢) ، تقول (زيد لقيته ، وزيداً لقيته) . فإن كان منفياً بما أولاً جاز في الاسم الرفع ، والنصب أحسن^(٣) ، قال الشاعر^(٤) :

فلا ذا جلالٍ هينُهُ لجلالِهِ ولا ذا ضياعٍ هنٍ يتركنَ للفقرِ
وقال آخر^(٥) :

فلا حسباً فخرتَ به لتيمٍ ولا جدّاً ، إذا ازدحم الجود

(١) أى إذا كانت لوماً ولولاً بمعنى هلاً ، وكذلك ألا ، ومعناها كلها لوم واستبطاء ، فيما تركه المخاطب ، أو يقدر منه الترك ، انظر شرح السيراني ، المجلد الأول ، الورقة ٤٠٦ .

(٢) انظر كتاب سيويه ٤٢/١ .

(٣) اختار سيويه هنا النصب لأن ما ولا تشبهان حروف الاستفهام والأمر والنهي . انظر الكتاب لسيويه ٧٢/١ .

(٤) هو هذبة بن الحشرم العذري ، وهو يصف في البيت المتأيا ، وأنها لا تترك جليلاً هيناً لجلاله ، ولا ضائعاً فقيراً ، إشفاقاً لضياعه وقفره .

(٥) التقدير في البيت : فلا ذكرت حسباً فخرت به . والبيت لجرير يخاطب عمر بن لجا ، وهو من تيم عدى ، فيقول لم تكسب لهم حسباً يفخرون به ، ولا لك جد شريف ، يمكن أن تعتمد عليه .

وكذلك تقول (ما زيداً ضربته) ، إذا لم تكن التي يكون بعدها الاسم مرفوعاً ،
ونخبره منصوباً^(١) . وإن كان الفعل شرطاً بدخول (إن) عليه كان الاسم
منصوباً ، وفي رفعه خلاف^(٢) ، وقال الشاعر^(٣) :

لا تجزعى إن منفساً أهلكته وإذا هلكت ، فعند ذلك فاجزعى
ولا يكون تقديم الاسم على الفعل في شيء من أدوات الجزاء - إلا في إن
وحدها - إلا في ضرورة الشعر .

وإن عطفت الجملة التي تقدم فيها الاسم على الفعل ، على جملة أخرى ،
صدرها فعل ، كان الاختيار النصب ، والرفع جائز^(٤) ، نحو قولك (ضربت
زيداً ، وعمراً أكرمته) ، وقال الله تبارك وتعالى (أخرج منها ماءها ومرعاها
والجبال أرساها) ، وقال تعالى (يدخل من يشاء في رحمته ، والظالمين^(٥) أعد
لهم عذاباً أليماً) ، وهو في القرآن كثير ، وقال الشاعر^(٦) :

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفراً

(١) يريد ما الحجازية التي ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(٢) وهو إذا رفع لابد معه من تقدير فعل يرفعه ، انظر شرح السيرافي ، المجلد الأول ، الورقة
٤٨٦ ، وانظر الانتصار لابن ولاد الورقة ١٨ .

(٣) هو النمر بن تولب ، ويروى البيت : (لا تجزعى إن منفس أهلكته) بالرفع ، على تقدير إن
هلك منفس أهلكته .

(٤) انظر كتاب سيويه ٤٦/١ .

(٥) التقدير هنا في رأى النحاة : ويعذب الظالمين .

(٦) هو الربيع بن ضبُع الفزاري ، وهو يصف في البيتين انتهاء شبابه وذهاب قوته ، حتى

أصبح لا يطيق حمل السلاح لحرب ، ولا يملك رأس البعير إن نفر من شيء ، وإنه ليخشى الذئب ،
بل إنه لا يحتمل أذى الرياح والمطر .

والذئبَ أخشاه إن مررتُ به وحدى وأخشى الرياحَ والمطرا
عطف (والذئب أخشاه) على قوله (لا أحمل السلاح) .

وإن عطفت على جملة من مبتدأ وخبر ، والخبر جملة من فعل وفاعل ،
كقولك (زيد أكرمه ؛ وعبد الله لقيته) ، فسيويہ يختار الرفع إن عطفت على
جملة المبتدأ وخبره ؛ والنصب ، إن عطفت على جملة الفعل^(١) ، ونخالفه
غيره في ذلك^(٢) ، وقال : إنه لا يجوز أن يعطف على الجملة من الفعل
[والفاعل^(٣)] ، لأنها خبر للمبتدأ وموضعها رفع ، وما عطف على الخبر فهو
خبر ، ولا يصح أن تكون الجملة المعطوفة خبراً ، لأنه لا ضمير فيها يعود على
المبتدأ . وقول المخالف أظهر ؛ إذ الإعراب إنما هو لتبيين المعاني ، ولانقول في
الشيء إذا تقدمه أمران : إنه معطوف على أحدهما دون الآخر ، وإنه جائر
عطفه على كل واحد منها ، إلا بحسب المعاني ، كقولنا (زيد قائم أبوه
وعمره) ، ونقول إن (عمرًا) معطوف على (الأب) ، ولا يجوز عطفه على
(قائم) ، لكون قائم خبراً عن (زيد) ، وليس (عمره) خبراً عنه إنما عمرو
مخبر عنه بالقيام ، ويجوز عطف (عمره) على (زيد) ، ويكون القائمان أبا زيد
وأبا عمرو . ولو قيل (زيد شجاع وكريم) كان (كريم) معطوفاً على (شجاع)
لا على (زيد) ؛ لأنه خبر عن (زيد) ، كما أن (كريماً) كذلك ؛ فإذا قلنا
في قولنا (زيد ضربه ، وعمرًا أكرمه) : إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف
على المبتدأ أو خبره ، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل ،

(١) انظر كتاب سيويہ ٤٧/١ .

(٢) خالفه الزيادي وكثير من النحويين . انظر السيرافي على سيويہ ، المجلد الأول ، الورقة ٣٩٢ .

(٣) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و خ .

والجملتان مختلفتان ، إحداهما خبر عن المبتدأ ، والثانية ليست كذلك ، والكبرى منهما ليس لها عندهم موضع من الإعراب^(١) ، والصغرى لها موضع من الإعراب ، [فأى^(٢) فائدة في أن تحيّر في العطف عليهما^(٣)] ، ألا ترى أنا إذا قلنا (زيد أكرمه ، وعمرو أخته إعظماً له) ، فلا خلاف في أنه يجوز عطف الجملة ، التي هي (عمرو أخته إعظماً له) على المبتدأ وخبره وهو جملة الفعل والفاعل ، فإذا عطفت على الكبرى ، لم يكن لها موضع من الإعراب . وإن عطفت على الصغرى ، كان لها موضع من الإعراب ، وجاز أن تحذف الأولى ، التي هي (أكرمه) ، وتُحل الثانية محلها ، فتقول (زيد عمرو أخته إعظماً له) ، والواو تُدخل الثاني فيما دخل فيه الأول ، وكل معطوف عليه ، فجاء أن يحذف ، ويحل المعطوف محله ، إلا ما شد نحو : (وأى فتي هيجاء أنت وجارها^(٤)) . ولا يحمل على الشاذ . وكما أنه لا يجوز أن يعطف على الخبر المفرد إلا ما هو خبر ، فكذلك الجملة ، ولا فرق بينهما في أن كل واحد منهما خبر ، ولم يمتنع الخبر المفرد أن لا يعطف عليه إلا ما هو خبر [لا^(٥)] من جهة أنه مفرد بل من جهة ما هو خبر .

وقد احتج ابن ولاد لسيبويه - فأطال - بأمور ، أكثرها خارج عن

(١) يقول السيرافي : معنى قولهم جملة لها موضع ، هو أنا متى نحينا الجملة جاز أن يقع موقعها اسم واحد ، فيلحقه الإعراب ، والجملة التي ليس لها موضع ، هي التي إذا نحيناها لم يقع موقعها اسم . انظر السيرافي ، المجلد الأول ، الورقة ٣٩٢ .

(٢) هكذا في خ و العبارة في ت مضطربة .

(٣) في خ : عليها .

(٤) الشذوذ آت من أن أى لا تُضاف إلا إلى نكرة ، وجارها ، معطوفة على فتي ، وهي معرفة .

(٥) هكذا في خ وفي ت : في الكل . (٦) زيادة ساقطة من ت وخ .

المسألة (١) ، والذي يقرب من المسألة منها قوله : إن النحويين مجمعون على إجازة قولك (مررت برجل قام أبوه ، وقعد عمرو) ، فقام أبوه جملة في موضع جر ، لأنها نعت لرجل ، (وقعد عمرو) معطوفة عليها ، وليست في موضع جر (٢) ، لأنك لا تقول (مررت برجل قعد عمرو) ؛ إذ ليس في الجملة الثانية ضمير يعود على رجل ، فيكون نعتاً له ؛ وكذلك إذا قلت (زيد يضرب غلامه ، فيغضب عمرو) فيضرب غلامه في موضع رفع ، وقوله (فيغضب عمرو) معطوف عليه ، وليس في موضع رفع [لأنه لا عائد فيه (٣) على المبتدأ] . قيل : أما قياس الخبر على النعت ، فليس بالبين ؛ لأن حكميها مختلفان . وأيضاً فإن لقائل أن يقول : إن قوله (وقعد عمرو) معطوف على الجملة الكبرى ، لا على الصغرى ، فإن قال : المعنى على غير ذلك ، وذلك : أن المتكلم لم يرد أن يخبر بخبرين ، لا رابط بينهما ، وإنما أراد أن قيام الأب اقترن بقعود عمرو ، ودلت الواو على ذلك ، فكأنه قال : كان من أبيه قيام مع قعود عمرو ، فصارت الجملة الثانية مرتبطة بالأولى ، وصارتا جميعاً في حكم الجملة الواحدة ، قيل : إن الواو إنما معناها أن تُلْخَل الثاني فيما دخل فيه الأول ، وقد قال سيويه : ولو قلت (أزيداً ضربت عمراً ، وضربت أخاه) يعنى والضمير عائد على زيد لم يكن كلاماً ؛ لأن عمراً ليس فيه من سبب الأول شيء ، ولا ملتبساً به ، ألا ترى أنك لو قلت (مررت برجل قائم عمرو وقائم أخوه) لم

(١) انظر الانتصار لابن ولاد الورقة ١٣ وما بعدها .

(٢) هكذا في الانتصار ، وفي ت و خ : خبر .

(٣) الزيادة من الانتصار لابن ولاد الورقة ١٤ وهي ساقطة من ت و خ .

يجز ؛ لأن أحدهما ملتبس بالأول ، والآخر ليس ملتبساً به^(١) . وإنما منع
سيبويه - رحمه الله - من جواز المسألة الأولى ، على أن يكون (زيداً) نُصِبَ
بفعل مضمر ، دل عليه الفعل الذي يليه ، لأنه ليس فيه ضمير على زيد ،
ولا يتنصب الاسم بفعل مضمر ، عند سيبويه ، إلا أن يكون المفسر له فعلاً ، على
الشرط الذي قدمناه . ولو قلبت (أزيداً ضربت عمراً) لم يجز ، فإن قيل : فقد
عاد في الجملة الثانية على (زيد) ضمير ، قيل : الجملة الثانية لا تفسر الضمير
الذي نصب (زيداً) ، إنما يفسر الضمير ما يلي معموله من الأفعال ، فالواو -
على هذا - لا تربط الجملة الثانية بالجملة الأولى ربطاً يجعلهما في حكم الجملة
الواحدة . ولا فرق بين مذهب سيبويه وبين ما قيل ، إلا أن سيبويه يُضمِر
الفعل ، وحيث يَنْصَبُ يَنْصَبُ ، وحيث يَرْفَعُ يَرْفَعُ ، وحيث يختار أحدهما على
الآخر يختاره^(٢) ، وإن خالف مذهبه هذا المذهب نُه عليه .

وأما قوله^(٣) (زيد يضرب غلامه ، فيغضب عمرو) فظاهر هذا أن
يغضب معطوف على يضرب ، لكن لما كان الضرب سبباً للغضب ، ارتبطت
الجملتان ، وصارتا بمنزلة الشرط والجزاء ، وإن كانتا جملتين فإنهما في حكم
الواحدة ، ألا ترى أنك تقول (زيد إن تكرمه يكرمك عمرو) ، وتكتفي
بالضمير العائد من الجملة الأولى ، ولا خلاف في جواز هذه . وقد خرجت عما

(١) انظر النص في كتاب سيبويه ٥٥/١ ، وهو فيه مختلف قليلاً .

(٢) يريد أن يقول : إن سيبويه يميز الرفع والنصب ، وما دام الأمر كذلك ، فلا داعي لكل هذا
الخلاف .

(٣) يريد قول ابن ولاد في النص السابق .

أراه وأحضُّ عليه ، من الإيجاز والاقتصار^(١) في هذه الصناعة على ما لا بد منه . ويكفي في المسألة الأولى المختلف^(٢) فيها أن يقال : إن الرفع والنصب جائزان ، والرفع الوجه ، والنصب جائز بإجماع منهم ، إلا أنه دون الرفع^(٣) ، وسيبويه يقول : إن الرفع أجود على وجه ، والنصب على وجه آخر . فإن قيل : لم تُرك الاحتجاج لسيبويه بقول الله تبارك وتعالى : (الشمس والقمر بحُسابٍ والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها ووضع الميزان) فنصب السماء ، وإنما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة الفعلية ، لا على الجملة الابتدائية ، فقد عطف على الخبر ، الذي هو يسجدان ما ليس فيه ضمير ، يعود على المبتدأ^(٤) .

وللرأى على سيبويه أن يقول نصب ، وعطف على الجملة الابتدائية^(٥) ، وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين ، كما جاءت [الآية^(٦)] : (إنا كلُّ شيء خلقناه بقدر) ، والرفع عند سيبويه أوجه^(٧) ، ولا حجة قاطعة لسيبويه في هذا .

ويجوز مجرى الأفعال في هذا الباب أسماء الفاعلين والمفعولين والمعدولة عن

(١) في ت و غ : الانتصار .

(٢) يريد مسألة (زيد أكرمه ، وعبد الله لقيته) .

(٣) كأن ابن مضاء يريد أن يعمم جواز الرفع والنصب في مثل هذه المسائل .

(٤) الشاهد في هذا المثال أن القراء أجمعوا على نصب السماء في الآية المذكورة مع خلو عبارتها

من ضمير يعود على النجم والشجر .

(٥) أى أن الرأى على سيبويه يقول إنه نصب ، وعطف على الكبرى من باب عطف الجمل الاسمية

على الفعلية والعكس .

(٦) زيادة للسياق .

(٧) لأن سيبويه يستحسن الرفع طالما لا يوجد ما يدعو إلى النصب ، مما سبق بيانه في هذا الباب .

أسماء الفاعلين للمبالغة^(١) نحو فَعَّال وفَعُول ومَفْعَال ، تقول (أزیداً أنت ضاربه) و (أزیداً أنت ضربه) ، وكذلك (مِضْرابه) و (ضْروبه)^(٢) . وإن جئت بعد الاسم الذى يعود عليه من الفعل ضمير نصب بشرط وجزاء ، لم يجوز فيه إلا الرفع ، نحو (زيد إن تكرمه يكرمك) ، وكذلك إن جئت بعده بحرف أو اسم للاستفهام نحو ، (زيدكم مرةً لقيته ؟) ، وكذلك (عمرو هل رأيته^(٣) ؟) و (زيد من ضربه ؟) (وعبد الله ما أصابه ؟) . وكذلك إن كان الفعل فى موضع الصفة لنحو^(٤) (أزید أنت رجل تكرمه) ؛ وقال الشاعر :

أَكَلٌ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونُهُ يُلْقِيحُهُ قَوْمٌ وَتَتَّجُونُهُ^(٥)
وقال زيد الخيل :

أَفَى كُلِّ عَامٍ مَأْتُمْ تَبْعُونُهُ عَلَى مِخْمَرٍ ثَوْبَتُمُوهُ وَمَا رَضَا^(٦)
تحوونه فى موضع الصفة لنعم ، ونعم مبتدأ ، وخبره كل عام ، وهو على حد

(١) انظر كتاب سيويه ٥٥/١ وكذلك ٦٠/١ .

(٢) فى ت و خ : وضربوه .

(٣) فى ت و خ : رأيت .

(٤) فى ت و خ : يجوز ، وانظر المسألة فى كتاب سيويه ٦٥/١ .

(٥) يصف الراجز هنا قوماً بالاستطالة على عدوهم ، وأنه كلما ألقي أعداؤهم إبلا ، أغاروا عليهم فتجت عندهم . والشاهد فى رفع نعم لأن قوله تحوونه فى موضع صفة ، فلا يعمل فيه ، لأن النعت من تمام المنعوت . ويمكن أن تنصب نعم كما لاحظ ابن مضاء ، ولكن لا تكون حينئذ تحوونه صفة لها ، بل تكون مفسرة .

(٦) يريد زيد الخيل بالمخمر فرساً هجيناً ، أخلاقه كاخلاق الحمير ، وهو هنا يصف قوماً بأنهم أرسلوا له فرساً ليدير كانت له ، فيقول ندمتم على ما أرسلتم بل حزنتم وأنتم مآثم . وثوبتموه جعلتموه لنا ثوباً ، ورضا هنا : على لغة طيىء التى تجعل مثل رضى رضى . ويجوز فى مآثم النصب كما مر .

حذَفَ المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، لأن كل عام من ظروف الزمان ، وظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجثث ، إنما تكون أخبارًا عن المصادر . ولو رُوي بالنصب لجاز ، ويكون الفعل لا موضع له من الإعراب ؛ وكذلك ما تمَّ يجوز فيه النصب ، على أن لا يكون الفعل صفة ؛ وقال الشاعر جرير :
 أَبْحَثَ حِمَى تَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ^(١)
 فحميت في موضع الصفة ولا يجوز نصب (شئ) لفساد المعنى ، ودخول البناء على مستباح . وقال الشاعر^(٢) :

وَمَا أَدْرَى أَغْيَرَهُمْ تَنَاءً وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

فأصابوا في موضع الصفة ، ولا يجوز صرفه إلى غير ذلك ، لأن الشاعر جهل الأمر الذي غيَّره ، ولم يدرك أحوال البعد وطول العهد ، أم مال أصابوه ، فقال معطوف على تناء ، ويجوز النصب على مذهب قوم . وكذلك^(٣) إن كان الفعل صلة لموصول ، نحو قولنا (أزيد الذي رأيت) لا يكون في زيد إلا الرفع ، وليس بمتزلة قولنا (أزيدًا العاقلَ ضربه) ؛ لأن ضربه ليس صلة ولا صفة . وكذلك إن أبدلت منه ، أو وكدته^(٤) . ومثله (زيد أن تكرمه خير من أن تُهينه) ؛ لأن ما ينصب بعد أن فهو من صلتها^(٥) . وكذلك زيد أنت الضاربة (

(١) يمدح جرير عبد الملك فيقول له : إنك ملكك العرب ، وأبحت حماها ، وما حميت لا يصل إليه من خرج عليك ، وقد كنى بهامة ونجد عن الجزيرة العربية كلها .

(٢) هو الحارث بن كلدة ، انظر كتاب سيويه ٤٥/١ .

(٣) يريد : في وجوب الرفع . انظر كتاب سيويه ٦٥/١ .

(٤) هنا في ت و خ زيادة لا يقرها سياق الكلام ، وهي : الاختيار جواز النصب .

(٥) انظر كتاب سيويه ٦٦/١ .

لا يجوز في زيد إلا الرفع ^(١) ؛ لأن الألف واللام بمعنى الذي ، فتجرى مجرى الذي .

قد أُتيتُ في هذا الباب على ما يُحتاج إليه ، ويُستغنى به ، وزدت توجيه الأقوال والاحتجاج على سيويه وله ، ليعلم القارئ أني قد وقفت على أقوالهم ، وعرفت ما أثبتُّ ، ولم أحتج إلى إضمار ما الكلام تامُّ دونه ، وإظهاره عيٌّ مخالف لغرض القائل . هذا في كلام الناس ، فأما في كلام الله تعالى فحرام . والله أسأله العون والتوفيق ، وقد قلت قولاً في هذا الباب يليق بما أحضرت عليه ، وأدعو إليه ؛ لأنني لم أدخل فيه محالاً ، ولا ظناً ضعيفاً ، ولا فضلاً لا يُحتاج إليه .

(١) انظر كتاب سيويه ٦٦/١ .

[فصل (١)]

ومما قالوا فيه [ما ^(٢)] لم يفهم ، وأضمرُوا فيه ما يخالف مقصد القائل ،
أبوابُ نصب الفعل ، وقد تكلمتُ منها على باب الفاء والواو ؛ ليستدل بها
على غيرها ، ويعلم أن ما أضمره لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها
كلام العرب .

[فاء السببية]

الكلام في الفاء : الفاء يتصب بعدها الفعل إذا كانت جوابًا لأحد ثمانية
أشياء : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والعرض ، والتثني ،
والتحضيض ، والدعاء . يقال في الأمر (أعطني فأشكرك) . قال أبو النجم :
يا ناقُ سِرِّ عَنَّا فسيحًا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا ^(٣)
ويقال في النهي (لا يعصِ زيد الله فيعاقبه) ، قال الله تعالى (لا تفتَرُوا على الله
كذبًا فَيَسْحَبِكُمْ بعذاب) ، وقال (ولا تطغَوْا فيه فيحلُّ عليكم غضبي) ،
ويقال في النفي (ما يأتيني زيد فأعطيه) ، فيحتمل وجهين ^(٤) : أحدهما

(١) زدنا هنا كلمة فصل لأن الكلام مقطوع عما قبله ، وبينها بياض قليل ، دلالة على أنه موضوع
مستقل ، ولذلك رأينا أن نضع مكان هذا البياض كلمة فصل ، ولعلها سقطت من النسخ .

(٢) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و خ .

(٣) قال أبو النجم هذا البيت في سليمان بن عبد الملك . والعق : ضرب من السير ، والفسيح :
الواسع .

(٤) انظر في بيان الوجهين كتاب سيويه ٤١٨/١ والمقتضب للمبرد ١٦/٢ وما بعدها والسيراق
المجلد الثالث ، الورقة ٢٠٨ وما بعدها .

ما يأتيني زيد فكيف أعطيه ، أى أن الإتيان سبب العطاء ، فإذا لم يأت لم يعط . قال الله تعالى : (لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا) ؛ ويقال (ما آمن أبو جهل فيدخل الجنة) ، وقال الفرزدق :

وما أنت من قيسٍ فتنبَحَ دونها

ولا من تميمٍ في اللّهي والغلاصم^(١)
والوجه الآخر من قولنا (ما يأتينا زيد فنعطيه) ، أى ما يأتينا في حال إعطاء ، أى يأتينا ولا نعطيه . قال الفرزدق :

وما قام منا قائمٌ في نديِّنا فينطقَ إلا بالتي هي أعرفُ^(٢)
وقال اللعين [المنقري^(٣)] :

وما حلَّ سعدى غريباً يبلدو فينسب إلا الزبرقان له أبُ^(٤)

وتقول (كأنك لم^(٥) تأتينا فنحدثك) ، وقال رجل من بني دارم :

كأنك لم تذبَّحْ لأهلك نعجةً فيصبح ملقى بالفناء إهابها

(١) يقول الفرزدق هذا البيت لجرير ، وكان يدافع عن قيس لمخولته فيهم ، فينفى عنه أنه من قيس ، وإذن فكيف ينبح دونها ، كما ينفى عنه الشرف في تميم لأنه لا يحل في رموسها ، وكفى عن ذلك باللهي جمع لهاة ، وهى مداخل الطعام في الحلق ، والغلاصم جمع غلصمة ، وهى ما اتصل باللهاة .

(٢) يريد بالتي هى أعرف الكلمة الصائبة التى لا ترد .

(٣) الزيادة من شرح السيرافى المجلد الثالث الورقة ٢٠٩ .

(٤) يمدح الشاعر الزبرقان فيقول : إنه سيد قومه وأشهرهم ، وإنه إذا تغرب شخص من سعد رهطه ، فستل عن نسبه ، انتسب إليه لشرفه ومكانته . واستشهد سيويه بهذا البيت والذي قبله على نصب الفاء بعد النفى مع دخول إلا بعده للإيجاب ، وقد أدخلهما في الوجه الثانى من معانى النفى ، على نحو ما صنع ابن مضاء ، انظر كتاب سيويه ٤٢٠/١ .

(٥) يلاحظ أن النفى هنا بعد كأن ينقل السلب إلى الإيجاب ، ومع ذلك فالفعل ينصب .

ويقال في الاستفهام (أتأتينا فنحدثك) . قال الشاعر :
 ألم تسأل فتُخبرَكَ الرسومُ على فِرَاجٍ ^(١) والطللُ القديمُ
 ويقال في العرض (ألا تأتينا فنكرمك) . ويقال في التمني (ليت زيدا
 عندنا فيحدثنا) ، وقد قرئ (ودّوا لو تُدّهن ، فيدهنون ^(٢)) وقال مهلهل :
 فلو نُشِرَ المقابرُ عن كَلْبٍ فيُخبرَ بالذنائبِ أيُّ زيرٍ ^(٣)
 وقال أمية بن أبي الصلت :

ألا رسولَ لنا منّا فيُخبرنا ما بُعِدَ غايتنا من رأسِ مُجرّانا ^(٤)
 ويقال في التحضيض (هلاً زرت زيدا فيكرمك) . ويقال في الدعاء (اللهم
 لا تؤاخذنا بذنوبنا فنهلك) ، وقال الله عز وجل : (لولا أخرتني إلى أجل قريب
 فأصدق وأكن من الصالحين) . وقد نصبت العرب بعدها ^(٥) في الواجب ،
 وذلك شاذ لا يقاس عليه ، قال الشاعر :

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألحقُ بالحجاز فأسْتَرِيحَا
 وقال الأعشى :

وئمتَ لا تجزوني عند ذاكمُ ولكن سيجزيني الإلهُ فيعقبنا ^(٦)

(١) فرتاج : موضع .

(٢) الرفع هنا إما على العطف أو على القطع .

(٣) الذنائب : الموضع الذي به قبر كليب ، وكان كليب يعبر أخاه بأنه زير نساء . وأي زير مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير أي زير أنا .

(٤) يقول أمية : إن الإنسان إذا مات لم تعرف مدة إقامته في القبر إلى أن يبعث ، فيتمنى أن يعود رسول من الأموات ليخبرنا بحقيقة ذلك ، وضرب المجزى والغاية مثلاً ، وأصلها في السباق بين الخيل .
 (٥) يريد بعد الفاء .

(٦) يجوز أن تكون كلمة (فيعقبنا) منصوبة لاتصال نون التوكيد بالحقيقة بها ، وإذن لا يكون الفعل منصوباً بعد الفاء ، ولا يكون فيه شاهده .

وقال طرفة :

لنا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَا^(١)

[جواز العطف والقطع مع فاء السببية]

وهذه المواضع التي ينصب فيها ما بعد الفاء ، منها ما يجوز فيها العطف ، ويكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول الذي قبل الفاء ، ويكون معناه غير مخالف لمعناه . وكلها يجوز فيها القطع^(٢) من الأول ورفع الفعل على أنه موجب ، مثال ذلك (لا يشتم عمرو زيداً فيؤذيه) ، إن نُصب كان المعنى [لا يشتم حتى لا يؤذيه ، فالشتم من أنواع الأذى ، وإن رُفع كان المعنى على القطع أى فهو يؤذيه^(٣)] وإن جزم (يؤذيه) وعطف على قوله (يشتم) ، كان المعنى فإن الشتم يؤذيه ، أى من شأنه أن يفعل ذلك . وقال النابغة :

ولا زال قَبْرٌ بين تَبْنَى وجاسمٍ عليه من الوسمى جَوْدٌ ووايلٌ^(٤)
فَيُنْبِتُ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مُنُورًا سَاتِبُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلٌ^(٥)

فلم يجعل (ينبت) جواباً ، ولكنه قطع . ولو نصب لجاز ، وقال^(٦) :

(١) كفى بالهضبة عن منعة قومه وعزتهم .

(٢) أى الاستئناف وتقدير الفعل كأن قبله مبتدأ محذوفاً .

(٣) العبارات في هذا الموضع مضطربة في ت وخ اضطراباً شديداً ، وقد أصلحناها بما يستقيم مع

السياق ويوضحه .

(٤) تبنى وجاسم : من منازل الفساسة بالقرب من دمشق . الوسمى : مطر الربيع ، جود : مطر

غزير .

(٥) الحوذان نبت ذكى الرائحة ومثله العوف .

(٦) هو جميل بن معمر والبيت مطلع قصيدة له .

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وهل تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بِبِدَاءِ سَمَلَقٍ^(١)
وتقول : (حسبته شتمني فأثب عليه) ، إذا لم يقع الوثوب ، ومعناه لو
شتمني لو ثبت عليه ، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع ؛ لأن هذا
بمترلة قولك (أَلَسْتُ^(٢) قد فعلت ، فأفعل) وقال بعض الحارثيين :
غير أنا لم تأتتا بيقين فنُرجى ونكثرت التأميلا
أى فنحن نرجى

[واو المعية]

الكلام فى الواو : الواو تنصب ما بعدها فى غير الواجب ؛ ومعناها فى
النصب معنى مع ، قال الأخطل^(٣) :
لَا ثَنَ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتَى مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ
وتقول : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أى لا تجمع بينهما ، ولو جزم
لنهاه عن الجمع والتفرقة ، ولورفع لنهاه عن أكل السمك وأوجب له شرب
اللبن ، أى أنت ممن يشرب اللبن . قال جرير :
وَلَا تَشْتَمِ الْمَوْلَى وَتَسْبِغِ أَذَاتَهُ فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلَ تُسَفِّهُ وَتَجْهَلِ^(٤)
نهاه عن الفعلين ، وقال الخطيئة :

(١) القواء : القفر . السملق : التى لا شىء بها .

(٢) فى ت وخ : أليس ، وقد أصلحتها من كتاب سيويه ، لأن العبارة هنا منقولة من
الكتاب ، انظر الكتاب ٤٢٢/١ .

(٣) هكذا فى كتاب سيويه ٤٢٤/١ ، وفى كتاب فرحة الأديب للغندجاني ، الورقة ٥٧ أنه
للمتوكل اللبني ، وقيل هو لأبي الأسود الدؤلي .

(٤) المولى فى البيت : ابن العم ، وتجهل من الجهل بمعنى الحق . والبيت شاهد على الجزم .

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَتَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِنْحَاءُ

هذا واجب في المعنى ، فكان يجب أن لا ينصب ، لكن اللفظ لفظ الاستفهام . وقال دريد بن الصَّمة :

قَتَلْتُ بَعْدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَائِهِ ذُؤَابًا^(١) فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعًا

أراد أنى لم أفخر به وأنا جزع ، إنما فخرت به غير جزع . ويقال في النفي :

(لا يسعني شيء ويعجز عنك) أى مع عجزه عنك . وتقول في الأمر (إيتنى

وآتيك) ، وإن أردت الأمر أدخلت اللام ، فتقول (ولآتك) ، وقال الله عز

وجل (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) ، وقراها بعضهم

(ويعلم الصابرين) بالجرم . وقال الله تعالى : (ولا تلبسوا الحق بالباطل

وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) ، وإن شئت جعلت (وتكتموا) على العطف ،

وقال الله تعالى : (ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون) ، قرئ بالرفع

والنصب ، فالرفع على العطف وعلى القطع ، وقال الأعشى :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ ينادى داعيان^(٢)

ومن النصب قوله :

لَلْبُسِّ عِبَاءٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٣)

فقوله : وتقرر منصوب بإضمار أن كأنه قال : للبس وأن تقرأي وقرة عيني ،

(١) هو ذؤاب الأسدى الذى قتل عبد الله بن الصمة ، أو قتله أحد قومه ، وقد قتله به دريد .

والشاهد في أنه نصب (أجزع) ، يريد أنه لم يجمع بين الفخر والجزع .

(٢) أندى : أبعد صوتا من الندى ، وهو الصوت .

(٣) الشفوف : الثياب الرقيقة التى تصف البدن . والشاهد في البيت أن الفعل نصب بعد الواو ،

وقد عطف على اسم ، لا على فعل ، وليس هناك ما يبرر النصب .

وقال الأعشى :

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّةٌ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ^(١)
 عل من روى تَقْضِي على [أنه] اسم كان . وقال كعب الغنوى :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعى ويغضبُ منه صاحبي بقَوْلِ

يجوز في يغضب الرفع والنصب ، فالرفع على أن يكون داخلاً في صلة
 الذي ، معطوفاً على قوله : (ليس نافعى) ، والنصب عطف على (الشيء) ،
 كما قال (وتقر عيني) . وقد رُدَّ على سيويه في هذا^(٢) . والأظهر أنه بمنزلة قوله
 (ليس زيد قائماً ويقعد عمرو) أى مع قعود عمرو . ويقال (دعنى ولا أعود) ،
 فهذا أوجب على نفسه أن لا يعود قطع ، ومثله في القطع [قول قيس بن
 زهير^(٣)] :

فلا يدعنى قومي صريحاً لحرةٍ لأن كنت مقتولا ويسلم عامرُ

(١) الثواء : الإقامة وهو بدل من حول . وقد روى البيت : (تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ) ،
 ولا شاهد فيه حيثئذ .

(٢) الذي رد عليه في ذلك هو المبرد ، لأن سيويه فضل النصب على الرفع ، وفضل المبرد في
 البيت الرفع على النصب ، انظر كتاب سيويه ٤٢٦/١ ، وانظر المقتضب للمبرد ١٧/٢ ، إذ يقول : وكان
 سيويه يقدم النصب ويشي بالرفع ، وليس القول عندي كما قال .

(٣) زيادة للسياق ، ومعنى البيت أنتى إن قتلت ، وعامر - وهو عامر بن الطفيل - سالم من
 القتل ، فليست بصريح النسب لأم حرة ، يعنى أن ذلك لن يكون .

[فصل (١)]

[الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثالث]

ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفِع ؟ فيقال لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولم رُفِع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقته به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولا فرق [بين ذلك (٢) و] بين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل لم حُرِّم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه . ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه ، وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، فأعطى الأثقل ، الذي هو الرفع ، للفاعل ، وأعطى الأخف ، الذي هو النصب ، للمفعول ، لأن الفاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، ليقُلَّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون (٣) . فلا يزيدنا ذلك

(١) زدنا هنا أيضاً كلمة فصل ، وقطعنا الكلام عما قبله ، لأنه كلام مستقل ، وفي ت ياض بينه وبين الكلام السابق .

(٢) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و خ .

(٣) انظر ذلك في السيرافي على سيويه ، المجلد الأول الورقة ٢٦٥ ، وكذلك الخصائص لابن جني

علماً بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا ، باستقراء المتواتر ، الذى يوقع العلم .

[أقسام العلل الثوانى]

وهذه العلل الثوانى على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده . وهذه الأقسام موجودة فى كتب النحويين . والفرق بين العلل الأول والعلل الثوانى ^(١) ، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا ^(٢) بالنظر ، والعلل الثوانى هى المستغنى عنها فى ذلك ، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة ؛ وذلك فى بعض المواضع . فمثال المقطوع به قول القائل : كل ساكنين التقيا فى الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرّك ، وسواء كانا من كلمتين ، أو كلمة واحدة ، مثل قولنا (أَكْرِمِ الْقَوْمَ) ، وقال تعالى : (قُمْ اللَّيْلَ) ، وقال تعالى : (وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ) ، ويقال (مَدَّ وَيَمَدَّ ^(٣) وَمَدَّ) . وآخر الأمر موقوف ، مثل (اضْرِبْ) فاجتمعت الدال إلى الدال ، والأولى ساكنة ، فحرّكت الثانية لالتقائهما ، فإن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة فى حال الوصل [فعلت ^(٤)] . تقول (مرُّ يافئى) فأما (أَكْرِمِ الْقَوْمَ) وأمثاله ، فلا يمكن [فيه ^(٤)] إلا التحريك ، فيقال : لِمَ حَرَّكَتَ الْمِمَّ مِنْ أَكْرِمَ ، وهو أمر ، فيقال له : لأنه لقي ساكناً

(١) فى ت و خ : الثانى .

(٢) فى ت و خ : منه .

(٣) فى ت و خ : ومَدَّ .

(٤) زيادتان للسياق ساكنتان من ت و خ .

آخر ، وهو لام التعزيف ، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال ، فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل : ولم لم يترك ساكنين ؟ ! فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق . فهذه قاطعة وهى ثانية . وكذلك قولهم : كل فعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع ^(١) ، وما بعدها ساكن ، فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد ، وتدخل عليه ألف الوصل ، فإن قيل : فلم دخلت عليه ألف الوصل ؟ فيقال : لأنه فعل أمر حذف من أوله [الحرف ^(٢)] الزائد ^(٣) ، وكل فعل أمر حذف من أوله [الحرف ^(٢)] الزائد ^(٣) ، فإنه تدخل عليه ألف الوصل ، فإن قيل : فلم لم يترك أوله كذلك ^(٤) ؟ قيل : لأن الابتداء بالساكن لا يمكن ، وهى ثانية : وكذلك (ميعاد وميزان) وما أشبهها ، يقال : إن الأصل فيها مِوعاد ومِوزان . والدليل على ذلك أنهما من وعد ووزن ، فقاء الفعل واو ، ويقال فى جمعها (مواعيد وموازين) وفى تصغيرهما (مَوَيْعِد ومَوِيزِينَ) فأبدل من الواو ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها ، فإنها تُبدل ^(٥) ياء ، فإن قيل : لم أبدل منها ياء ، ولم تترك على حالها ؟ قيل : لأن ذلك أخف على اللسان ، فهذه [علة ^(٢)] واضحة أيضاً ، ولكن يُستغنى عنها .

ومثال غير البين منها قولهم : ^(١) إن الفعل الذى فى أوله إحدى الزوائد الأربع أعرب ، لشبهه بالاسم ، ويكفى فى ذلك بأن يقال : كل فعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ، ولا النون الخفيفة ،

(١) يريد الفعل المضارع الذى يزداد فى أوله الألف أو الياء أو التاء أو النون .

(٢) زيادات للسياق . (٤) يريد لم لم يترك ساكناً .

(٣) فى ت وخ : الزائدة . (٥) فى ت وخ : تبدل منها .

ولا الشديدة ، فإنه معرب ، فإن قيل : (يضربُ) لِمَ أُعْرِبَ ؟ قيل . لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير المؤنث ، ولا نون خفيفة ولا شديدة ، وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب . فإن قيل : لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة ؟ فقليل : لأنه أشبه الاسم ، في أنه يصلح - إذا أطلق - للحال والاستقبال ، فهو عام ، كما أن رجلاً وغيره من النكرات عام . ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين ، أدخل عليه الألف واللام فأزالا عمومته . وكذلك الذى فى أوله الزوائد من الأفعال ، إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل السين أو سوف ، فهذا عام يخصص^(١) بحرف من أوله ، وهذا عام يخصص^(١) بحرف من أوله ، فأعرب الفعل لهذا الشبه . وأشبه أيضاً فى دخول لام التأكيد عليه^(٢) ، يقال : [إن زيدا لقائم و] (إن زيدا ليقوم) . ويقولون : أعرب الاسم ؛ لأنه على صيغة واحدة ، وأحواله مختلفة : يكون فاعلاً ، ومفعولاً ، ومضافاً إليه ، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال . والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغته ، فأغنى ذلك عن إعرابه ، ولولا الشبه الذى بينه وبين الاسم ما أُعرب . قيل : العلة الموجبة لإعراب الاسم هى موجودة فى الفعل ، وذلك : أنا لو قلنا : (ضرب زيد عمرو ، وزيداً عمراً) لم يتميز لنا الفاعل من المفعول ، كذلك إذا قلنا : (لا يضربُ زيدُ عمراً) لولا

(١) فى ت و خ : يخص .

(٢) ذكر ابن مضاء هنا للنحاة علتين لإعراب الفعل وهما أولاً صلاحيته إذا أطلق للحال والاستقبال ، فهو عام ، ويخصص بحرف من الحروف كالاسم ، وثانياً دخول لام الابتداء عليه ، تقول إن زيدا ليقوم كما تقول إن زيدا لقائم ، وهذان الشبهان اللذان أعرب من أجلهما الفعل إنما ساقهما نحاة البصرة . انظر المقتضب للمبرد ١/٢ وما بعدها ، والسيرافى على سيويه ، المجلد الأول ، الورقة ٢٣ وما بعدها ، وانظر الإنصاف ص ٢٢٤ .

الرفع والجزم ، ما عرف النفي من النهي ، وكذلك إذا قلنا : (لا تأكل السمك ، وتشربُ اللبن) لولا النصب والجزم [والرفع ^(١)] لما عرف النهي عنها مفترقين ومجتمعين ، من النهي عن الجمع ، ومن النهي عن [الأول ^(١)] وأن [الفاعل من شأنه أن يشرب اللبن . وكما أن للأسماء أحوالا مختلفة ، فكذلك للأفعال أحوال مختلفة : تكون منفية ، وموجبة ، ومنهياً عنها ، ومأموراً بها ، وشروطاً ، ومشروطة ، ومخبراً بها ، ومستفهماً عنها ، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء ^(٢) . وأيضاً فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع .

[الدعوة إلى إلغاء القياس]

والعرب [أمة ^(١)] حكيمة ، فكيف تشبه شيئاً بشيء ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ^(٣) . وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهلاً ، ولم يقبل قوله ، فلم ينسبون إلى العرب ما يُجهل به بعضهم بعضاً . وذلك : أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ، ويحكمون عليه بحكمه ،

(١) زيادات بدلالة السياق ساقطة من ت و خ .

(٢) يستشكل هنا ابن مضاء على النحاة ، إذ يبين أن العلة التي وضعوها لإعراب الأسماء موجودة في الأفعال ، وقد كان بعض الكوفيين يرى أن المضارع أصل في الإعراب كالأسماء . انظر المسائل الخلافية في النحو للعكبري : مخطوطة بدار الكتب في مجموع رقم ٢٨ ش نحو ، الورقة ١٠٠ .

(٣) يلاحظ ابن مضاء هنا أن النحاة لم يدرسوا القياس دراسة صحيحة كما يعرفها الفقهاء ، وقد كان ذلك سبب خلط كثير عندهم . ومن المعروف أنه لا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل ، وفرع ، وعلة ، وحكم .

إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع ! وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ^(١) ، وتشبيههم إنَّ وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل ^(٢) .
 وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلا ، وذلك أنهم يقولون إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع - كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء ^(٣) ! - فإذا كان في الاسم علتان ^(٤) ، أو واحدة تقوم مقام علتين ، [فإن] كل واحدة من علتين تجعله فرعا ، مُنْعِ ما منع الفعل ، وهو الحذف والتنوين . والعلل المانعة من الصرف : التعريف ، والعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب [المزجي ^(٥)] ، والعدل ، والجمع الذي لا نظير ^(٦) له ، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث وما قبلها ^(٧) . وذلك : أن التعريف ثان للتكثير ، والأعجمي من الأسماء فرع

(١) انظر كتاب سيويه ٥٥/١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢٧٩/١ وانظر المقتضب للمبرد ١٠٧/٤ وما بعدها ، وانظر الإنصاف ص

٨١ وما بعدها .

(٣) يستشكل ابن مضاء على النحاة ، فهم تارة يجعلون الأسماء فروعاً للأفعال ، وتارة يجعلون الأفعال فروعاً للأسماء !

(٤) جعل النحاة المنع من الصرف في الأسماء لعتين : إحداهما ترجع إلى المعنى ، والثانية ترجع إلى اللفظ ، وقد توجد علة واحدة تقوم مقام علتين ، وهي ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، وصيغة منتهى الجموع . أما العلة المعنوية ، فهي : العلمية ، والوصفية ، أو كما يقول ابن مضاء التعريف والصفة ، والعلة اللفظية هي : العجمة ، والتأنيث ، والتركيب المزجي ، والعدل ، ووزن الفعل ، والألف = والنون الزائدتان ، وتمنع الستة كلها مع التعريف أو العلمية ، وتمنع ثلاثة منها مع الصفة أو الوصفية ، وهي العدل ، ووزن الفعل ، وزيادة الألف والنون .

(٥) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و خ (٦) يريد صيغة منتهى الجموع .

(٧) يريد أن النون في مثل عثمان جاءت بعد ألف مثل همزة حمراء وأنها مثلها في عدد الحروف

والتحرك والسكون فأجريت على غرارها في المنع من الصرف .

في كلام العرب ، والصفة بعد الموصوف بها ، والتأنيث فرع على التذكير ،
والتركيب فرع على المفردات ، والمعدول فرع بعد المعدول عنه ، والجمع فرع
بعد الواحد ، والألف والنون الزائدتين^(١) يشبه بهما الاسم المذكور المؤنث .
وأما وزن الفعل المختص به فين . والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل
ثقله^(٢) ، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالاً منه ، والشئ إذا عاوده اللسان
خف ، وإذا قل استعماله ثقل . وهذه الأسماء^(٣) غيرها أكثر استعمالاً منها ،
فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجر^(٤) تبعاً له . وليس يحتاج
من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك
ففضل ، هذا لو كان بيناً ، فكيف به وهو ما هو في الضعف ؛ لأنه ادعاء أن
العرب أرادته ، ولا دليل على ذلك ، إلا سقوط التنوين ، وعدم الخفض .
وهذان إنما هما للأفعال ، فلولاً شبه الأفعال ، لما سقط منها ما يسقط من
الأفعال .

قيل : نجد في الأسماء ما هو أشد شبيهاً بالأفعال من هذه الأسماء التي
لا تنصرف ، وهي منصرفة ، نحو (أقام إقامة) ، وما أشبهه ، (إقامة)
مؤنث ، والفعل مشتق منه ، ودال على ما يدل عليه من الحدث ، وعامل -
على مذهبهم - كالفعل ، و [هو] مؤكده ، والمؤكد تابع للمؤكد ، كما أن
الصفة بعد الموصوف ، ففيه التأنيث ، والتأكيد والعمل ، ودلالة^(٥)

(١) في ت و خ : الزائدتان .

(٢) انظر السيرافي المجلد الأول ، الورقة ٨٦ .

(٣) يريد الأسماء المتنوعة من الصرف .

(٤) في ت و خ : الخير .

(٥) في ت و خ : وزيادة .

الاشتقاق ؛ وإن لم تكن فيه التاء نحو قيام ، ففيه أنه لا يشئ ، ولا يجمع ،
كما أن الفعل كذلك ^(١) .

[مثال للعلل الفاسدة]

ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد [المبرد] : إن نون ضمير
جماعة المؤنث ، إنما حرك ؛ لأن ما قبله ساكن ، نحو (ضرئنَ ويضرئنَ) وقال
فيما قبلها : إنه أسكن ، لثلاثا تجتمع أربع حركات ؛ لأن الفعل والفاعل
كالشئ الواحد . فجعل سكون الحرف الذي قبل النون ، من أجل حركة
النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها . فجعل العلة معلولة بما
هي علة له ، وهذا بين الفساد . ولولا الإطالة لأوردت منه كثيراً . وكان
الأعلم ^(٢) - رحمه الله - على بصره بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه
إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بباطل . وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم
السَّهيلي ^(٣) على شاكلته ^(٤) - رحمه الله - يولع بها ، ويخترعها ، ويعتقد ذلك
كمالاً في الصنعة وبصراً بها .

وكما أنا لا نسأل عن عين عِظْلِم ^(٥) ، وجيم جَعْفَر ، وباء بُرْثَن ^(٦) ، لم ^(٧)

(١) جاء هنا : « وستكلم على العلل الأول من هذا الباب إن شاء الله » . ولعلها زيادة من الناسخ .

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشَّتْرِي ، المعروف بالأعلم النحوي ، كان عالماً بالعربية
واللغة ، ولد سنة عشر وأربعمائة ، وتوفي بأشبيلية سنة ست وسبعين وأربعمائة .

(٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السَّهيلي الأندلسي المالكي النحوي الحافظ ، وهو

صاحب الروض الأنف ، ولد بمالقة سنة ٥٠٨ هـ ، وتوفي بمراكش سنة ٥٨١ هـ .

(٤) في ت و خ : مشاركته . (٥) العِظْلَم : نبت .

(٦) البرثن : مخلب السبع والطائر الجارح . (٧) في ت و خ : ثم .

فُتِحَتْ هذه ، وَضُمَّتْ هذه ، وَكُسِرَتْ هذه ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا نَسْأَلُ عَنْ رَفْعِ (زَيْد) . فَإِنْ قِيلَ : زَيْدٌ مُتَغَيِّرُ الْآخِرِ ، قِيلَ : كَذَلِكَ عِظْلِمُ ، يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهِ بِالضَّمِّ ، وَفِي جَمْعِهِ عَلَى فَعَالِلٍ بِالْفَتْحِ . فَإِنْ قِيلَ ، لِلْأَسْمِ أَحْوَالٌ يَرْفَعُ فِيهَا ، وَأَحْوَالٌ يَنْصَبُ فِيهَا ، وَأَحْوَالٌ يَخْفَضُ فِيهَا ، قِيلَ : إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الْأَحْوَالُ مَعْلُومَةً بِالْعِلَلِ الْأَوَّلِ ، الِرْفَعُ بِكَوْنِهِ فَاعِلًا أَوْ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا أَوْ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؛ وَالنَّصَبُ بِكَوْنِهِ مَفْعُولًا ؛ وَالخَفْضُ بِكَوْنِهِ مُضَافًا إِلَيْهِ ، صَارَ الْآخِرُ كَالْحَرْفِ الْأَوَّلِ الَّذِي يُضَمُّ فِي حَالٍ ، وَيُفْتَحُ فِي حَالٍ ، وَيُكْسَرُ فِي حَالٍ ، يَكْسَرُ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ ، وَيُفْتَحُ فِي حَالِ الْجَمْعِ ، وَيُضَمُّ فِي حَالِ التَّصْغِيرِ .

[الدَّعْوَةُ إِلَى إِبْدَالِ التَّمَارِينِ غَيْرِ الْعَمَلِيَّةِ]

وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ مِنَ النُّحُو (ابْنُ مِنْ كَذَا مِثَالُ كَذَا) كَقَوْلِهِمْ (ابْنُ مِنْ الْبَيْعِ) مِثَالُ (فُعِلَ) ، فَيَقُولُ قَائِلٌ : (بَوَّعَ) أَصْلُهُ يَبُوعُ فَيَبْدُلُ مِنَ الْيَاءِ وَآوًا لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ النُّطْقَ بِهَا ثَقِيلٌ ، كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ : (مَوْقِنٌ وَمَوْسِرٌ) أَصْلُ مَوْقِنٌ : مَيَقْنٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ ، وَفَعْلُهُ أَيْقَنَ ، فَفَاءُ الْفَعْلِ مِنْهُ يَاءٌ . وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ فَاؤُهُ يَاءٌ ، كَمَا أَنَّ أَكْرَمَ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ مَكْرَمٌ ، فَفَاءُ الْفَعْلِ وَهِيَ الْكَافُ ، وَهِيَ فَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ ^(١) فِي مَكْرَمٍ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمِ فَاعِلٍ صَحِيحٍ ، فَاؤُهُ فَاءُ فَعْلِهِ ، وَعَيْنُهُ عَيْنُهُ ، وَلَا مَهْ لَامُهُ . وَتَقُولُ فِي جَمْعِ مَوْسِرٍ : (مِيَّاسِيرٌ) ، وَفِي تَصْغِيرِهِ (مِيَّسِرٌ) ، لَمَّا زَالَتِ عِلَّةُ إِبْدَالِ ^(٢) الْيَاءِ وَآوًا ، وَهِيَ سَكُونُهَا وَانْضِمَامُ مَا قَبْلَهَا ، رَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ ^(٣) . وَمَنْ قَالَ (يَبِيعُ) بِالْكَسْرِ كَسَرَ الْبَاءَ ؛ لِتَصَحُّحِ الْيَاءِ ، كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ (بِيضٌ وَعَيْنٌ وَغَيْدٌ) فِي جَمْعِ

(١) فِي تَوْخٍ : الْفَعْلُ . (٢) فِي تَوْخٍ : بَدَلُ . (٣) انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ٢/٢٨١ .

بيضاء وعَيْنَاءَ وَغَيْدَاءَ ، وكذلك المذكور^(١) ، لأن فعلاء يجمع على فُعْل (كحمرَاءَ وَحُمْرَ وشُقْرَاءَ وشُقْرَ) ، والقياس أن يقال (يُيْضُ^(٢) وَغَيْدُ وعَيْنُ) لكنهم عدلوا إلى الكسر لثلاثي بدلوا من الياء واوًا . وأما أى الرأيين هو الصواب ؟ فلكل واحد من الرأيين حجة . فحجة من أبدل الياء واوًا أن بوعًا مفرد ، وَحَمَلُهُ على موسر ونظرائه أولى من الحمل على الجمع ، وأيضاً فإننا وجدنا الآخر يتبع الأول أكثر مما يتبع الأول الآخر ، قالوا ميعاد وميزان ، فأبدلوا الآخر للأول ، ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة ، لتصح الواو . وكذلك الأمر مما فاؤه واو نحو (إِيجَل^(٣) وإِسْق^(٤)) ، وكذلك (رياض وثياب) أصلها رواض وثواب ، فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها ولشروط أخر . وكذلك (صام صياما وقام قياما) أصلهما : صِوام وقِوام فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها . وكذلك (غَزَى ودُعَى) ، وكل ما لامه واو إذا بُنِيَ [لما^(٥)] لم يسم فاعله . وكذلك اسم الفاعل مما لامه واو ، يقال (رأيت غازيا) ، وكذلك قيل وسبق على اللغة الفصيحة . فهذا كله يتبع فيه الآخر الأول . وحجة من قال (بيع) بالكسر قياسه على ييض ، وإبدال الضمة كسرة لتصح الياء أولى من رد

(١) يريد أن أفعل المذكور يجمع على فعل مثل أبيض وأحمر فجمعهما ييض وحر .

(٢) انظر المقتضب ١٠٠/١ .

(٣) هذه لغة فيما فاؤه واو . انظر المقتضب ٩٠/١ ويقول ابن الأثير إن في وجل يوجل أربع لغات إحداها تصحيح الواو ، وهى اللغة المشهورة ، واللغة الثانية يا جل فنقلب الواو ألفا لمكان الفتحة قبلها ، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو يُيجَل مثل سيد وميت ، واللغة الرابعة ييجل بكسر الياء . انظر الإنصاف ص ٣٢٧ .

(٤) فى ت و غ : إيسن وهو تحريف ، وإسق من . وسق الشئ : حملة أو جمعه .

(٥) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و غ .

الياء إلى الواو ؛ لأن الياء أخف ، وهى الغالبة على الواو . وكما يتبع الآخر الأول كذلك يتبع الأول الآخر ، قالوا فى تصغير شيخ [شَيْخٌ ^(١)] وجاء فيه ^(٢) شَيْخٌ كسرت الشين من أجل الياء . وقالوا فى الأمر من الثلاثى المضموم العين بضم ألف الوصل ؛ لانضمام العين نحو (اقْتُلْ واخرج) وما أشبههما ، فلولا ضم العين لكانت الألف مكسورة ، كما هى فيما عينه مفتوحة أو مكسورة . ومما يتبع فيه الأول الآخر (امروا بنم) ، إلا أن المواضع التى يتبع فيها الآخر الأول أكثر فى كلام العرب من المواضع التى يتبع فيها الأول الآخر ، ولكن رد الواو إلى الياء أكثر من رد الياء إلى الواو . (وَكَيْلٌ وَبَيْعٌ) أفصح من (كَوْلٌ وَبُوعٌ) . فهذا على ثلاثة أقسام : ما يرد [فيه ^(٣)] الآخر إلى الأول لا غير ، وما يرد [فيه ^(٣)] الأول إلى الآخر لا غير ، وما فيه لغتان : رد الآخر إلى الأول ، ورد الأول إلى الآخر ؛ إلا أن رد الأول إلى الآخر أفصح ؛ فترجح بهذا أن قول من يقول (بيع) أظهر . وهذا فى مسألة واحدة فكيف إذا أكثر من هذا الفن ، وطال فيه النزاع ، وامتدت إليه أطناب القول ، مع قلة جداه ^(٤) وعدم الافتقار إليه . والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه .

(١) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و خ ، وفى اللسان تصغير الشيخ شَيْخٌ بضم الشين وشَيْخٌ بكسر الشين ولا تقل شويخ .

(٢) فى ت و خ . به .

(٣) زيادتان . ساقطتان من ت و خ .

(٤) الجدا : العطاء والنفع .

[الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقاً]

ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً ، كاختلافهم في [علة] رفع الفاعل^(١) ، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه ، من العلل الثواني وغيرها ، مما لا يفيد نطقاً ، كاختلافهم في رافع المبتدأ^(٢) ، ونائب المفعول ، فنصبه بعضهم بالفعل ، وبعضهم بالفاعل ، وبعضهم بالفعل والفاعل^(٣) معاً ، وعلى الجملة كل [اختلاف^(٤)] فيما لا يفيد نطقاً . كمل والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبيده ، وسلم تسليمًا .

(١) انظر في اختلاف النحاة في رفع الفاعل لم رفع كتاب الإنصاف ص ٤٠ والجمع للسيوطي

١٥٩/١ .

(٢) انظر الإنصاف ص ٢١ والجمع ٩٤/١ .

(٣) انظر ذلك في كتاب الإنصاف ص ٤٠ والجمع ١٦٥/١ .

(٤) زيادة بدلالة السياق ساقطة من ت و خ .

فهرس الأعلام

٤٨ ، ٥٥ - ٥٩ ، ٦٧ ، ٧١ ،

٧٦ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٧ ،

٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ،

١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،

١٢٤ ، ١٣٣ - ١٣٥ ،

ابن ولاد ٢٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ،

١١٦ ، ١١٧ ،

ابن يعيش ٨٩ ، ٩٥ ،

ابن يونس ١٦ ، ١٧ ،

أبو الأسود الدؤلى ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٢٧ ،

أبو بكر بن الجدد ١٧ ،

أبو تمام ٨٤ ،

أبو حنيفة ١٦ ،

أبو حيان ٢٠ ، ٢٣ ، ٤٤ ، ٩٦ ، ٩٩ ،

١٠٢ ،

أبو خراشة ٥١ ،

أبو داود ١٧ ،

أبو عبيدة ٣٣ ، ٥٨ ،

أبو عثمان بكر المازنى ٣٣ ، ٣٤ ، ٨٤ ،

١٠٧ ، ١١١ ،

أبو القاسم السهيلي ٢٢ ، ٢٣ ، ١٣٧ ،

ابن أبي زرع ١٥ ،

ابن أبي زيد ١٦ ،

ابن الأنبارى ٧٦ ، ٨١ ، ٩٥ ، ١٠١ ،

١٠٢ ، ١٣٩ ،

ابن بشكوال ١٨ ،

ابن تومرت ١٣ ، ١٤ ، ٢٢ ،

ابن جنى (أبو الفتح) ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٥ ،

٢٨ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ١٣٠ ،

ابن حبيب ١٦ ،

ابن حنبل ١٦ ،

ابن خروف ٢٠ ،

ابن خللون ١٤ ،

ابن خلطان ١٦ ، ٧٦ ،

ابن رشد ١٣ ، ١٥ ،

ابن الرماك ١٨ ، ٢٠ ،

ابن زهر ١٣ ،

ابن سحنون ١٨ ،

ابن طفيل ١٣ ، ١٥ ،

ابن فرجون ١٨ ،

ابن مضاء (المؤلف) ٣ - ٥ ، ٧ - ٩ ،

١٨ - ٢٠ ، ٢٢ - ٤٠ ، ٤٢ -

أبو محمد الغنلجاني ١٠٥ ، ١٢٧

أبو النجم ١٢٣

الأخطل ١٢٧

الأخفش (أبو الحسن) ٤٦ ، ١٠٧ ،

١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١

الأعشى ١٠٣ ، ١٢٥ ، ١٢٨

الأعلم الشتمري ١٣٧

أمية بن أبي الصلت ١٢٥

البراذعي ١٦

برزة ٧٥

البخاري ١٥

الجاحظ ٨ ، ٤٦ ، ٨٤

الجرمي ٩٨ ، ١٠٧ ، ١١١

جرير ٧٤ ، ٧٥ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١٢١ ،

١٢٧

جميل بن معمر ١٢٦

الحارث بن كلدة ١٢١

الخطيئة ١٢٧

الحكم المستنصر بالله الأموي ١٥

الخليل بن أحمد ٨ ، ٤٥ ، ٧٦

خولان ١٠٤

دريد بن الصمة ١٢٨

دماذ ٣٣ ، ٥٨

ذؤاب الأسدي ١٢٨

الربيع بن ضُبُع الفزاري ١١٤

الزبرقان ١٢٤

الزركشي ١٤

الزيادي ١١٥

زيد الخيل ١٢٠

سحنون ١٦

سليمان بن عبد الملك ١٢٣

سيويه ١٨ ، ٢٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ،

٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨٤ ،

٩١ ، ٩٤ - ٩٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ،

١٠١ ، ١٠٤ - ١٠٧ ، ١١١ -

١١٦ ، ١١٨ - ١٢٢ ، ١٢٣ ،

١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،

١٣٣ ، ١٣٥ ،

السيرافي ٢٠ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٧٧ ،

٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ،

١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ - ١١٦ ،

١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ،

١٣٦

السيوطي ١٨ ، ٢٣ ، ٩٠ ، ١٤١

الشافعي ١٦

طرفة ١٢٦

طفيل الغنوي ٩٧

عامر بن جوين الطائي ٩١

المبرد ٣٨ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٩٦ ، ٩٩ ،
 ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١١ ،
 ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،
 ١٣٨ ، ١٣٩
 المتوكل اللبقي ١٢٧
 المزار الأسدي ٩٦
 المراكشي ١٣ - ١٥ ، ١٧ ، ١٩
 مسلم ١٥
 المقرئ (صاحب نفح الطيب) ١٥ ، ١٦
 مهلهل ١٢٥
 النابغة ١٢٦
 النمر بن تولب ١١٤
 هاشم ٩٧
 هدبة بن الحشرم العذري ١١٣
 هريرة ١٠٣
 ياقوت ٧٦
 يعقوب بن يوسف ١٥ - ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ ،
 ٢٣ ، ٣٦
 يوسف بن عبد المؤمن (أبو يعقوب) ١٤ ،
 ١٥ ، ١٩ ، ٢٢

عامر بن الطفيل ١٢٩
 عبد شمس ٩٧ ، ١٠٥
 عبد الله بن الصمة ١٢٨
 عبد الملك ١٢١
 عبد المؤمن بن علي ١٤ ، ٢٢
 علي بن زيد ١٠٦
 العكبري ١٣٤
 علقمة ٣١ ، ٩٥
 عمر بن أبي ربيعة ٩٧
 عمر بن لجأ ٧٥ ، ١١٣
 عياض ١٨
 الفراء ٩٤ ، ١٠٥
 الفرزدق ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٢٤
 قيس بن زهير ١٢٩
 الكسائي ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠١
 كعب الغنوي ١٢٩
 كليب ١٢٥
 اللعين المقرئ ١٢٤
 ماسويه ٤٩
 مالك ١٦

فهرس الموضوعات

صفحة

٣	مقدمة الطبعة الثانية
٧	مقدمة الطبعة الأولى
١١	مدخل
١٣	١ - عصر الكتاب
١٨	٢ - مؤلف الكتاب
٢١	٣ - وصف نسخة الكتاب وتحقيق نسبتها إلى المؤلف ..
٢٣	٤ - آراء الكتاب
٢٤	إلغاء نظرية العامل
٣٥	إلغاء العلل الثوابي والثالث
٣٨	إلغاء القياس
٤٣	إلغاء التمارين غير العملية
٤٦	٥ - حاجة النحو إلى تصنيف جديد
٤٨	الانصراف عن نظرية العامل
٥٦	منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات

كتاب الرد على النُّحاة

٧١	فاتحة الكتاب
٧٦	فصل

صفحة

١ - دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل	٧٦
٢ - الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة	٧٨
٣ - إجماع النحويين على القول بالعوامل ليس بحجة	٨٢
٤ - الاعتراض على تقدير متعلقات المجزورات	٨٧
٥ - الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات	٨٨
٦ - الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال	٩٠
فصل	٩٤
١ - باب التنازع	٩٤
٢ - صور من التنازع	٩٦
٣ - فروع للتنازع	٩٩
٤ - أي الفعلين أولى بالتعليق في التنازع	١٠١
فصل	١٠٣
١ - باب الاشتغال	١٠٣
٢ - أحكام باب الاشتغال	١٠٣
٣ - رأى ابن مضاء في باب الاشتغال	١٠٥
٤ - مسألتان للأخفش	١٠٧
٥ - مسألة لسيويه	١١١
٦ - بقية أحكام الاشتغال	١١٣
فصل	١٢٣
١ - فاء النسيية	١٢٣
٢ - جواز العطف والقطع مع فاء النسيية	١٢٦

١٢٧	٣ - واو المعية
١٣٠	فصل
١٣٠	١ - الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثالث
١٣١	٢ - أقسام العلل الثواني
١٣٤	٣ - الدعوة إلى إلغاء القياس
١٣٧	٤ - مثال للعلل الفاسدة
١٣٨	٥ - الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية
١٤١	٦ - الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقاً
١٤٣	فهرس الأعلام

كتب للمؤلف مطبوعة بالدار

* الأدب العربي المعاصر في مصر
الطبعة التاسعة ٣٠٨ صفحات

* البارودي رائد الشعر الحديث
الطبعة الرابعة ٢٣٢ صفحة

* الشعر والفناء في المدينة ومكة لعصر
بني أمية

الطبعة الرابعة ٣٣٦ صفحة
* البحث الأدبي : طبيعته - ومناهجه -
أصوله - مصادره

الطبعة السادسة ٢٧٨ صفحة
* الشعر وطوابعه الشعبية على مر العصور

الطبعة الثانية ٢٥٦ صفحة

في الدراسات النقدية

* في النقد الأدبي
الطبعة السابعة ٢٥٠ صفحة

* فصول في الشعر ونقده
الطبعة الثالثة ٣٦٨ صفحة

في الدراسات البلاغية واللغوية

* البلاغة : تطور وتاريخ
الطبعة السابعة ٣٨٠ صفحة

* المدارس النحوية
الطبعة الخامسة ٣٧٦ صفحة

* تجديد النحو
الطبعة الثانية ٢٨٢ صفحة

* تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده
الطبعة الأولى ٢٠٨ صفحة

في مجموعة نوابغ الفكر العربي

* ابن زيدون
الطبعة الحادية عشرة ١٢٤ صفحة

في الدراسات القرآنية

* سورة الرحمن وسور قصار
عرض ودراسة

الطبعة الثانية ٤٠٤ صفحات

في تاريخ الأدب العربي

* العصر الجاهلي

الطبعة الحادية عشرة ٤٣٦ صفحة

* العصر الإسلامي

الطبعة العاشرة ٤٦١ صفحة

* العصر العباسي الأول

الطبعة التاسعة ٥٧٦ صفحة

* العصر العباسي الثاني

الطبعة السادسة ٦٥٧ صفحة

* عصر الدول والإمارات (١)

الجزيرة العربية - العراق - إيران

الطبعة الثانية ٦٨٨ صفحة

* عصر الدول والإمارات (٢)

مصر - الشام

الطبعة الأولى ٨٤٨ صفحة

في مكتبة الدراسات الأدبية

* الفن ومذاهبه في الشعر العربي

الطبعة العاشرة ٥٢٤ صفحة

* الفن ومذاهبه في النثر العربي

الطبعة العاشرة ٤٠٠ صفحة

* التطور والتجديد في الشعر الأموي

الطبعة السابعة ٣٤٠ صفحة

* دراسات في الشعر العربي المعاصر

الطبعة الثامنة ٢٩٢ صفحة

* شوقي شاعر العصر الحديث

الطبعة الثانية عشرة ٢٨٦ صفحة

في مجموعة فنون الأدب العربي

* الرثاء

الطبعة الثالثة ١١٢ صفحات

* المقامة

الطبعة الخامسة ١٠٨ صفحة

* النقد

الطبعة الرابعة ١١٢ صفحة

* الترجمة الشخصية

الطبعة الثالثة ١٢٨ صفحة

* الرحلات

الطبعة الثالثة ١٢٨ صفحة

في التراث المحقق

* المغرب في حلى المغرب لابن سعيد

الجزء الأول - الطبعة الثالثة ٤٦٨ صفحة

الجزء الثاني - الطبعة الثالثة ٥٧٢ صفحة

* كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد

الطبعة الثانية ٧٨٨ صفحة

* كتاب الرد على النحاة

الطبعة الثالثة ١٥٠ صفحة

* الدرر في اختصار المغازي والسير

لابن عبد البر

الطبعة الثانية ٣٥٦ صفحة

في سلسلة أقرأ

* العقاد

الطبعة الرابعة

* البطولة في الشعر العربي

الطبعة الثانية

الطبعة الثانية

* معى (١)

الطبعة الأولى

* معى (٢)

* الفكاهة في مصر

الطبعة الثانية

رقم الإيداع	١٩٨٨ / ٤٢٧١
الترقيم الدولي	ISBN ٩٧٧-٠٢-٢٥١٤-٢

١ / ٨٨ / ٧٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

٨٠/٠٥٧٣

قرش جنييه
٤.٠٠